كتاب القواعد والفوائد في الإعراب

للشيخ الإمام الأجل السيد ركن الدين جمال الإسلام أبي محمد بن محمد
أبي الحسن الحاوراني الشوكاني المتوفى سنة ٥٧١ هـ

حققه ودرسه
الدكتور/ عبد الله بن حمد الخثران

دار المعرفة الجامعية
٤٠ شارع سوتر - الأزاريطة - الإسكندرية

١٩٩٣م - ١٤١٣ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمد الله على ما هدانا ، ونشكره على ما أولانا حمدا لا يحمد به من سواه، وشكرا لا نبلغ به كنه رضاه، ونصلي على المبعوث رحمة للعالمين: محمد خير خلقه خاتم النبيين ، وعلى آله الذين هم كالسفينة إن ركبناها نجونا ، وإن أبينا عنها تردينا ، وأصحابه (الذين هم كالنجوم بأيهم اقتدينا اهتدينا)(١) ، وإن امتنعنا غوينا ، وسلم تسليما كثيرا .

قال الشيخ الإمام الأجل ، السيد ركن الدين جمال الإسلام أبو الحسن محمد بن محمد بن أبي الحسن الخارواني الشوكاني(٢) أدام الله أيامه : لما اقترح علي جماعة من الفقهاء أن أجمع لهم مختصرا في الإعراب ، مما سمعته من أفواه العلماء استعصيتهم عن هذا المقام حينا ، وأظهرت في تركه عذرا بينا . فلم يسعفوا بمرامي ، ولم يلتفتوا إلى كلامي ، وأصروا على اقتراحهم علي ، وأشاروا بذلك ليلا ونهارا ، إلى أن انتهت النوبة إلى بعض تلامذتي — أطال الله عمره — فقطع رشده حبل عنادي ، وأورى جده نار زنادي ، وهو لي قرة العين ، بل بمنزلة الرأس واليدين . فلجدّه أمجدته ، ولرشده أرشدته ، ولوده أمددته ولأنسه أبجدته . فأمليت عليه من علم الإعراب ماوعته أذني من أولي الألباب ، [فجعلته](٣) على ثلاثة أقسام : قسم في المقدمات ، وقسم في المقاصد ، وقسم في اللواحق ، مشتملا كل قسم منه على أبواب وفصول ، مبنيا كل باب منه على أنواع وضروب ، مشذوذا على كل ضرب ما شذ منه بفائدة أو فوائد مختتما بعشر مسائل من المشكلات وسميته « كتاب القواعد والفوائد في الإعراب » وسألت الله التوفيق والسداد والتثبت على رشده ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

(١) اقتبس المؤلف هذه العبارة من حديث الرسول ﷺ : (أصحابي كالنجوم ...) ، وقد عدّ الشيخ ناصر الدين الألباني هذا الحديث في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة . انظر : سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ١/٧٨

(٢) « شوكان » التي نسب إليها المصنف هي بليدة من ناحية خبران بين سرخس وأبي ورد ، معجم البلدان / ١٧٣

(٣) زيادة يستقيم بها الكلام

القسم الأول
في المقدمات
فيه أربعة أبواب :
الباب الأول
في بيان النحو والكلم والكلام

وهو ثلاثة فصول :

الفصل الأول : في بيان النحو

وهو في اللغة : القصد . يقال : نحوته ، وانتحيته ، أي قصدته[١] . وهنا[٢] هو : قصد سَمْت كلام العرب ، ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها في فصاحته فينطق بها[٣] ، وإنما سمي هذا العلم نحوا لأن أبا الأسود الدؤلي[٤] سمع رجلا يقرأ (إن الله بريء من المشركين ورسوله)[٥] بكسر اللام ، وقال : هذا كفر ، ثم راجع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب[٦] رضي الله عنه

(١) اللسان : مادة (نحا) ٢٠/١٨١ وتهذيب اللغة ٥/٢٥٢

(٢) يعني في الاصطلاح النحوي .

(٣) هذا التعريف ملخص من الخصائص لابن جني ١/٣٤ . ونص الخصائص : (هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره ، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ؛ ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة ، فينطق بها ، وإن لم يكن منهم ، وإن شذ بعضهم عنها ردّ به إليها) . أ . هـ .

(٤) هو التابعي العلامة الفاضل قاضي البصرة أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤلي أو الديلي . ولد في أيام النبوة وأخذ القرآن والعربية عن علي بن أبي طالب وعثمان بن عفان وحدّث عن جماعة من الصحابة وكان أول من تكلم في النحو ، وتوفي سنة ٦٩ هـ . انظر سير أعلام النبلاء ٤/٨١ ـــ ٨٦ ومراتب النحويين ١١ وأخبار النحويين البصريين ١٣ و طبقات النحويين ٢١ وسمط اللآلي ٦٦ ووفيات الأعيان ٢/٥٣٥ وغاية النهاية في طبقات القراء ١٤٩٣ وبغية الوعاة ٢/٢٢ــ٢٣ .

(٥) التوبة : ٣

(٦) هو ابن عم النبي ﷺ وصهره ورابع الخلفاء الراشدين والمتوفى سنة ٤٠ هـ ، انظر أسد الغابة ٣/٥٨٨ ـــ ٦٢٢ والإصابة ٢/٥٠٧ ـــ ٥١٠ .

وقال له : نحوت أن أضع ميزانا للعرب يقوّمون به لسانهم ، فقال له علي رضي الله عنه : انحُ نحوه[١] .

(١) انظر مراتب النحويين : ٢٤ ونزهة الألباء : ١٦ . ولم تذكر كتب التراث والروايات في نشأة النحو أن أبا الأسود الدؤلي أو أحد تلامذته قد استعمل هذا المصطلح ، أعني « النحو » . فالتسمية بالنحو جاءت بعد عصره ، فقد جاء هذا المصطلح على لسان عبد الله بن أبي إسحاق حينما سأله يونس بن حبيب: هل يقول أحد : الصويق ، بمعنى السويق ؟ قال : نعم ، عمر بن تميم تقولها ، وما تريد إلى هذا ؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس . انظر : طبقات الزبيدي ٣٢ ونشأة النحو للطنطاوي ٢٤

الفصل الثاني : بيان الكلم

هي ثلاثة : اسم وفعل وحرف ، ولكل واحد من هذه المفردات حدّ وعلامة وانقسام .

[حد الاسم]

اما الاسم فحدّه : كل شيء يصح الإخبار عنه[1] تحت لفظ وضع له أو تحت لفظ آخر : كقولك : قام زيد ، وزيد قام . أخبرت بالقيام عن الشخص المسمى ب « زيد » . وقولنا : « تحت لفظ آخر » احترزنا به عن (إذا) و (إذ) ، و (حيث) و (أين) و (متى) وما شاكلها من أسماء . ولا يصح الإخبار عنها بشيء تحت ألفاظها الموضوعة لها ، ولكن يصح الإخبار عنها بشيء تحت ألفاظها الموضوعة لغيرها . فإنك إذا قلت : « آتيك إذا طلعت الشمس » كان المعنى : آتيك وقت طلوع الشمس . و (وقت طلوع الشمس) يصح الإخبار عنه كقولك : « دخل وقت طلوع الشمس » و « وقت طلوع الشمس طيب » . وإنما يمتنع الإخبار عن معنى (إذا) وأخواتها تحت ألفاظها الموضوعة لها ؛ لأنها ما وضعت إلا للظرف ، والمخبر عنه إما فاعل أو مبتدأ ، والظرف لا يصلح أن يكون فاعلا ولا مبتدأ[2] .

[علامة الاسم]

علامة الاسم : الألف ، واللام ، والتنوين ، وحرف الجر ، والإضافة ، والتثنية ، والتصغير ، والنسبة ، والتعريف ، والتنكير ، والإضمار[3] . فكل كلمة تصلح أن تدخل عليها ، أو على ما في معناها واحدة من هذه العلامات فهو اسم .

---

(١) انظر : الأصول في النحو لابن السراج ٣٧/١ ، وللتفصيل في حد الاسم انظر : الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي ٤٨ .

(٢) (هذا إذا كان الظرف غير متصرف ، فإن كان متصرفا صح وقوعه فاعلا نحو طاب يومك ، ويومك يوم جميل . والمراد بغير المتصرف ما يلزم النصب على الظرفية)

(٣) أوصل السيوطي علامات الاسم إلى ثلاثين علامة ، انظر : الأشباه والنظائر ٥/٢ .

[أقسام الاسم]

أما انقسامه فهو ثلاثة أقسام : عين ، وغير عين ، وخلف منهما . فالعين ما له شخص ، كزيد ، وعمرو ، والفرس ، والحجر .

وغير العين : ما ليس له شخص ، وهو قسمان : حدث وزمان .

فالحدث : أسماء المصادر كالضرب ، والعلم ، والجهل .

والزمان : كاليوم ، والليل ، والسنة ، والساعة .

والخلف منهما : ما يقوم مقامهما ، وهو أيضا قسمان :

مضمر : كـ (هو) و (هي) و (أنت) .

ومبهم[1] : كـ (هذا) و (هذه) و (ذلك) و (تلك) .

[حد الفعل]

وأما الفعل فحده : « ما أسنِد إلى شيء ، ولم يسنَد إليه شيء »[2] نحو : قام زيد . فـ (قام) فعل : لأنه مسند إلى زيد ، ولو أردت أن تسند إليه شيئا ، كقولك مثلا : « خرج قام » لم يكن كلاما . وهذا الحد أولى من حده بـ « أنه يصح الإخبار به ولا يصح الإخبار عنه »[3] ، لأن هذا منقوض بفعل الأمر والنهي والاستفهام وفعل الشرط والجزاء ، فهذه أفعال ولا تكون أخبارا .

[علامة الفعل]

وعلامته دخول (قد) ، والسين ، و (سوف) ، وتاء الضمير والغائب ، وواوه ، وتاء التأنيث الساكنة ، وحرف الجزم . فكل كلمة تصلح أن تدخل عليها أو على ماهو في معناها واحدة من هذه العلامات فهي فعل .

(١) في الأصل (منهم) بالنون ، وهو تصحيف .

(٢) ذكر أبو القاسم الزجاجي أن حد الفعل على أوضاع النحويين : مادل على حدث وزمان ماض أو مستقبل : الإيضاح في علل النحو ٥٢ .

(٣) هذا ما حدّ به ابن السراج الفعل ، وعبارته : « ما كان خبرا ولا يجوز أن يخبر عنه » . انظر الأصول ١/٣٧ .

[أقسام الفعل]

وأما أقسامه فهو ينقسم بانقسام الزمان [إلى][1] ثلاثة :

ماض : وهو مادل على زمان قد مضى ، نحو : ضَرَبَ ، وانطَلقَ .

وحاضر: وهو ما دل على زمان أنت فيه ، نحو : يضرب وينطلق .

مستقبل: وهو ما دل على زمان يأتيك بعد زمان أنت فيه ، نحو : سيضرب ، ويسنطلق .

فائدة : [الفعل المضارع]

الفعل الذي تدخله الزوائد الأربع[2] التي هي :

الهمزة ، لحكاية المتكلم عن نفسه نحو : أضرب

والنون ، لحكايته عن نفسه وغيره ، نحو : نضرب .

والتاء ، للمذكر الحاضر ، نحو تضرب أنت ، وللمؤنث الغائبة ، نحو : تضرب هي .

والياء ، للمذكر الغائب ، نحو يضرب هو،يسمى مضارعا ، أي مشابها للاسم من حيث إنّ الاسم له حالتان :

حالة الاشتراك بين الشخصين أو أكثر ، كقولك : جاء رجل ؛ فإنه يصلح لزيد ، ولعمرو ، ولغيرهما لا على سبيل التعيين .

حالة التعيين ، كقولك : « جاء هذا الرجل » ، و « الرجل خير من المرأة » ؛ فإنه يصير معينا بالألف واللام للشخص الواحد أو لجميع الأشخاص .

فكذلك الفعل المضارع يصلح للحال وللاستقبال ، لا على سبيل التعيين . تقول : « يفعل » ، وهو في الفعل[3] ، ويفعل غدا ، فإذا دخله السين أو

(١) زيادة يتم بها الكلام .

(٢) تسمى حروف المضارعة ، وهي مجموعة في (أنَيْت) أو في (نأيت) انظر الكافية : ١/١٩٠

(٣) أي في الزمن الدال على الحال .

(سوف) زالت الشركة فصار معينا للاستقبال . وهذا أعدل ما قيل فيه من وجوه المشابهة[1]. وباقي الأفعال من الجحد ، والنفي ، والأمر ، والنهي تبع لهذه الأقسام الثلاثة .

[حد الحرف]

وأما الحرف فحده : مايفيد معنى في غيره ، ولا يفيد معنى في نفسه ، كـ (مِنْ) ، وغيره ؛ فإنه وضع للبيان ، فإذا قلت : أخذت المال من زيد ، أفاد معنى البيان في (زيد) ، لا في نفس (منْ) .

وقيل حده[2] : ما لايصلح الإخبار عنه ولا به .

[علامة الحرف]

وعلامته أن لا يدخل عليه أو على ماهو في معناه شيء من علامات الاسم والفعل .

[أقسام الحرف]

وانقسامه : ينقسم إلى عوامل ، كـ (مِن) ، و (أن) ، و (لم) وما شاكلها ،

وإلى هوامل[3] ، كـ (هَلْ) ، و (بَلْ) ، و (قَدْ) ونحوها .

---

(١) وقيل : إن المضارع يشبه الاسم بدخول لام الابتداء ، وقيل : يشبه اسم الفاعل في الحركات والسكنات . انظر الإنصاف ٢/٤٥٩ .

(٢) القائل هو ابن السراج ، انظر : الأصول في النحو ١/٤٠

(٣) في الأصل : (وإلى عوامل) مكررة ، وهو تصحيف .

الفصل الثالث : في بيان الكلام

[حد الكلام]

فحده : كلّ مركبٍ من كلمتين أو أكثر مفيد للمعنى (١) .

[أقسام الكلام]

وهو خمسة أقسام (٢) :

أحدها : الخبر ، وهو ما يحتمل تحمّل الصدق والكذب ، نحو : قام زيد ، ولم يقم بكر ، ويقوم عمرو ، ولا يقوم خالد ، وعبد الله خارج .

والثاني : الاستخبار ، وهو طلب الخبر ، نحو : أيقوم زيد ؟ وهل عمرو في الدار ؟ وكيف عبد الله ؟ وما شاكله .

والثالث : الأمر ، وهو طلب الفعل على سبيل الإيجاب أو الاستحباب ، نحو : قم ، واخرج ، أي : قم أنت .

والرابع : النهي ، وهو طلب ترك الفعل على سبيل التحريم أو الكراهيةً ، نحو : [لا تقم] (٣) ، ولا تجلس ، أي : [لا تقم] (٣) أنت .

والخامس : الدعاء ، وهو طلب الفعل أو طلب ترك الفعل على سبيل التضرع ، وليس للتضرع صيغة موضوعة له ، ولهذا تدعو بجميع أنواع الأفعال ، كقولهم : رحمك الله ، ويرحمك ربك ، ورب اغفر لي ولا تؤاخذني ، ووقيتَ الشر .

(١) قال السيوطي في الهمع ١/٣٥ : « فأحسن حدوده وأخصرها » : « قول مفيد » .

(٢) ذكر السيوطي في الهمع أيضا ١/٣٥ : أن بعضهم أوصل أقسام الكلام إلى ستة عشر ، وهي : أمر ، ونهي ، وخبر ، واستخبار ، وطلب ، وجحود ، ومنّ ، وإغلاظ ، وتلهّف ، واختبار ، وقسم ، وتشبيه ، ودعاء ، وتعجب ، واستثناء .

(٣) في الأصل : (لاتقوم) .

[ما يأتلف منه الكلام]

وإنما يأتلف من اسمين ، كقولك : زيد قائم ، ومن فعل واسم ، كقولك : قام زيد ، ومن حرف واسم في موضع واحد : وهو حرف النداء ، كقولك : يا زيد ؛ فإنه كلام مفيد : لأن حروف النداء تنوب مناب الفعل إذ تقدير (يا زيد) : أدعو زيدا ، أو أنادي زيدا .

الباب الثاني

في بيان الإعراب والبناء وألقابهما ومايجري فيه الإعراب

وهو ثلاثة فصول

الفصل الأول

في بيان الإعراب والبناء

الإعراب في اللغة : الإبانة[1] . وفي الحديث (الثيب يعرب[2] عنها لسانها)[3] أي يظهر ويبين .

وهاهنا[4] : أن يختلف آخر الكلمة لفظا ، أو تقديرا باختلاف ما دخل عليها من العوامل .

والبناء : وضع كلمة على صيغة لا [تختلف][5] لفظا ولا تقديرا باختلاف ما دخل عليها من العوامل ، نحو : جاءني هؤلاء ، ورأيت هؤلاء ومررت بهؤلاء : فإن (هؤلاء) كلمة مبنية على الكسرة لا [تختلف][5] .

---

(١) انظر : اللسان ، مادة (عرب) حيث جاء فيه « يقال : أعرب عنه لسانه وعرّب ، أي أبان وأفصح » .

(٢) « يُعْرب » بالتخفيف ، ويرى الفراء أنه (يُعَرّب) بالتشديد ، انظر اللسان .

(٣) الحديث بتمامه : « البكر تستأمر في نفسها ، وإذنها صماتها ، والثيب تعرب عن نفسها » ، انظر : مسند الإمام أحمد ١٩٣/٤ وسنن ابن ماجه ٦٠٢/١ .

(٤) أي في الاصطلاح النحوي .

(٥) في الأصل (يختلف) بالياء .

الفصل الثاني
في ألقاب الإعراب والبناء

فألقاب الإعراب : الرفع ، والنصب ، والجر أو الخفض[1] ، والجزم . وألقاب البناء : الضم ، والفتح ، والكسر ، والسكون أو الوقف[2] . وقد توضع هذه مواضع[3] تلك اتساعا[4] .

الفصل الثالث
فيما يجري فيه الإعراب

الإعراب يكون في الاسم المتمكن ، وهو كل اسم ليس فيه معنى الحرف ولا يشبه الحرف ، وفي الفعل المضارع .

أما إعراب الاسم فبالحركات مرة ، وبالحروف أخرى . فإن إعرابه بالحركات الرفع والنصب والجر ، نحو : جاءني زيدٌ ، ورأيت زيداً ، ومررت بزيدٍ ، وإعرابه بالحروف في ثلاثة مواضع :

---

(١) جمع المؤلف بين مصطلحي الجر والخفض ، والأول مصطلح بصري ، والثاني مصطلح كوفي. انظر الأشباه والنظائر ٢/٨٢ ، وانظر أيضا معاني القرآن للفراء ١/٣ و ١٠ و ١٧ و ١٨ والبسيط في شرح الجمل ١/٨٣٧ ومدرسة الكوفة ٣٠٥ ومصطلحات النحو الكوفي ١٢٠ ـ ١٢٢ والدرس النحوي في بغداد ٣٤ ـ ٣٥ .

(٢) جمع المؤلف بين مصطلحي السكون والوقف ، وهما بمعنى عند النحاة ، ويرى الخليل أن التسكين ما وقع في أوساط الأفعال ، والوقف ما وقع في أعجاز الأدوات . انظر : مفاتيح العلوم ص ٣٠ .

(٣) في الأصل (وقد توضع هذه المواضيع تلك اتساعا) .

(٤) يرى البصريون أن حركات الإعراب غير حركات البناء ولا يجيزون إطلاق ألقاب الإعراب على المبني أو عكسه وخالفهم الكوفيون فلم يفرقوا بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء ، وإنما يطلقون هذه على تلك وبالعكس ، كما أجاز المؤلف . انظر للتفصيل : الكتاب ١/١٣ ـ ١٧ ومعاني القرآن للفراء ١/٥ و ٦ و ١٠ و ١٧ و ٢٩ و ٩٨ و ١٤٩ و ١٧٣ والمقتضب ١/٤ ـ ٥ والأصول في النحو ١/٤٥ والجمل ٢ و ٢٦٢ والإيضاح العضدي ٥٦ ـ ٥٧ والمقتصد ١/١٠٠ ـ ١٠١ و ١٣٣ ـ ١٣٤ وشرح المفصل ١/٧٢ ـ ٧٣ والكافية ٦١ و ١٤٢ والبسيط في شرح جمل الزجاجي ١/١٧٥ و شرح الكافية للرضي ٢/٢ ـ ٣ والمساعد ١/٢٢ و شفاء العليل ١١٥١ والهمع ١/٦١ والخلاف بين النحويين ٢٤٢ و المصطلح النحوي ١٨٥ ومصطلحات النحو الكوفي ٨٩ ـ ٩٣ .

أحدها : الأسماء الستة التي هي : أخوه ، وحموها ، وهنوه ، وأبوه ، وفوه ، وذو مال . تقول : جاءني أبوه ، ورأيت أباه ، ومررت بأبيه ، فتكون الواو علامة للرفع ، والألف علامة للنصب ، والياء علامة للجر . فإن تركت الإضافة فيها عاد الإعراب بالحركة . تقول : هذا أبٌ له ، ورأيت أباً له ، ومررت بأبٍ له .

وأما (ذو مال) فلا يستعمل إلا [مضافا][1] .

الموضع الثاني : الاسم المثنى ؛ فإن الاسم إذا ثني لحقه ألف علامة للرفع والتثنية ، أو ياء مفتوح ما قبلها للنصب والجر والتثنية ، ونون مكسورة بدلا من التنوين في الواحد . تقول : جاءني غلامان وجاريتان ، ورأيت غلامَيْن وجاريَتَيْن ، ومررت بغلامَيْن وجاريَتَيْن .

و (كلا) إذا أضيفت إلى المضمر أعربت إعراب (مسلمَيْنِ) ، و كذلك (كلتا) . تقول : جاءني كلاهما ، ورأيت كِلَيْهما ، ومررت بكِلَيْهما و كِلْتَيْهِما . وإذا أضيفا إلى المظهر كانا على حالة واحدة[2] . تقول : جاءني كلا الرجلين ، ورأيت كلا الرَّجُلَيْن ، ومررت بكلا الرَّجُلَيْن وكلتا المرأتَيْن . وقيل المضاف إلى المضمر كالمضاف إلى المظهر[3] .

الموضع الثالث : جمع السلامة . فإن الاسم إذا جمع على حد التثنية لحقه واو مضموم ما قبلها علامة للرفع والجمع ، أو ياء مكسور ما قبلها علامة للنصب والجر ، ونون الجمع مفتوحة بدلا من التنوين في الواحد .
نحو : جاءني المسلمون ، ورأيت المسلمين ، ومررت بالمُسْلِمِين . وإذا جمع الاسم المؤنث جمعَ السلامة لحقه ألف وتاء . وكانت التاء مرفوعة في حالة

(١) في الأصل « مضافة » .

(٢) أي يعربان بحركات مقدرة على الألف ، منع من ظهورها التعذر ، كإعراب المقصور .

(٣) أثبته الفراء وغيره ، انظر : معاني القرآن للفراء ٢/١٨٤ . وانظر الإيضاح في شرح المفصل ١/١٢١ والتسهيل ١٢ و شرح الكافية الشافية ١/١٨٥ و ١٨٧ ــ ١٨٨ و شرح الكافية للرضي ١/٣٢ والبسيط في شرح جمل الزجاجي ١/٢٥٠ ــ ٢٥١ والارتشاف ١/٢٥٧ والتذييل والتكميل ١/١٢٢ وتوضيح المقاصد والمسالك ١/٨٦ والمساعد ١/٤٢ و الهمع ١/٤١ والأشموني ١/٨٧ والخضري ١/٤٠

الرفع ، ومكسورة في حالة النصب والجر . تقول : جاءت الهندات ، ورأيت الهنداتِ ، ومررت بالهندات ، وإن كان في الواحد تاء التأنيث حذفتها أولا ثم جمعته بالألف والتاء . تقول : جاءتني مسلماتٌ ، ولا تقول : مسلمتات .

فائدة : [إعراب الأسماء المقصورة والممدودة والمنقوصة] .

الاسم إذا كان في آخره ألف مقصورة لم يظهر فيه الإعراب . نحو : جاءني مولىً ، ورأيت مولىً ، ومررت بمولىً . قال الله تعالى : (يَوْمَ لا يُغْني مولىً عَنْ مَوْلًى)[1] .

فإن كان في آخره ألف ممدودة ، أو واو أو ياء ساكن ما قبلها ، كالحمراء ، والدَّلو ، والظَّبي كان كالصحيح سواء . وإن كان في آخره ياء مكسور ما قبلها حذفت الياء في حالة الرفع والجر إذا كان نكرة ، نحو : هذا قاضٍ ، ومررت بقاضٍ . وأثبتّ الياء ساكنة إذا كان معرفة بالألف واللام أو بالإضافة إلى ما ليس فيه الألف واللام ، نحو : جاءنى القاضي أو قاضيكم ، ومررت بالقاضي أو قاضيكم . وحذفت الياء في اللفظ وأثبتّ في الخط إذا كان مضافا إلى ما فيه الألف واللام ، نحو : جاءني قاضي البلد ، ومررت بقاضي البلد . وأما في حالة النصب فتثبت الياء مفتوحة في الجميع ، نحو : رأيت قاضيا ، والقاضي ، وقاضيكم وقاضيَ البلد . قال الله تعالى : (أجِيْبوا دَاعِيَ الله)[2] .

[إعراب الفعل]

إما إعراب الفعل فبالحركات والحروف أيضا .

فإعرابه بالحركات الرفع والنصب والجزم . نحو : هو يَضْرِبُ ، ولن يضربَ ، ولم يضرب . وليس في الأفعال جر ، وليس في الأسماء جزم .

إعرابه بالحروف ففي موضعين :

أحدهما : خمسة أمثلة من الأفعال ، وهى : يَفْعَلَان ، ويَفْعَلُون ، وتَفْعَلَان ، وتَفْعَلُون ، وتَفْعَلِين . فعلامة الرفع فيها ثبات النون ، تقول : هما

(١) الدخان : ٤١ .

(٢) الأحقاف ٣١

يفعلان ، وهم يفعلون ، وأنتما تفعلان ، وأنتم تفعلون ، وأنت تفعلين . وعلامة النصب والجزم سقوطها . نحو : لم يفعلا ، ولم يفعلوا ، ولم تفعلي ، وكذا الباقي . قال الله تعالى : (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا ولن تَفْعَلُوا)[1] .

الموضع الثاني : الأفعال المعتلة . وهي التي لام فعلها أحد حروف المد واللين[2] ، وهي : الألف والياء والواو . وعلامة الرفع فيها ثبوت هذه الحروف ساكنة[3] ، نحو : هو يغزو ، ويرمي ، ويخشى . وعلامة النصب في الواوي واليائي فتحة الواو والياء ، نحو : لن يغزوَ ، ويرميَ . وتبقى الألف ساكنة في الألف كما في حالة الرفع ، نحو : لن يخشى ؛ لأن الألف لا يحتمل الحركة .

وعلامة الجزم سقوطها ، نحو : لم يغزُ ، ولم يرمِ ، ولم يخشَ . والله أعلم .

---

(١) سورة البقرة : ٢٤

(٢) أحرف العلة الثلاثة تسمى حروف مد ولين إذا وقعت بعد حركات تجانسها .

(٣) الصحيح أن علامة الإعراب ضمة مقدرة وليس الفعل مرفوعا بثبوت هذه الأحرف كما يرى المؤلف .

الباب الثالث

في انقسام الأسماء المعربة والمبنية

[الأسماء المعربة]

أما الأسماء المعربة فعلى ضربين : منصرف ، وغير منصرف .

فالمنصرف ما يدخله الجر والتنوين ، نحو جاءني زيدٌ ، ورأيت زيداً ، ومررت بزيدٍ .

وغير المنصرف ما لايدخله الجر والتنوين ، ويكون فى موضع الجر مفتوحا نحو جاءني إبراهيمُ ، ورأيت إبراهيمَ ، ومررت بإبراهيمَ .

وحدما لا ينصرف كل اسم وجد فيه سببان أو تكرّر فيه أحدهما ، كل سبب ثاني أصل من الأسباب التسعة[1] التي هي : الوصف ، ووزن الفعل الخاص ، والألف والنون المضارعان لألفي التأنيث ، والعدل ، والتأنيث والجمع ، والتعريف ، والعجمة ، والتركيب .

[أقسام ما لاينصرف]

وجميع أوزان ما لاينصرف قسمان :

الأول : ما لاينصرف نكرة ، وهو خمسة أضرب :

أحدها : « أفْعَل » صفة ، كـ « أفْضَل » ، فإنه لا ينصرف لوجود سببين : الوصف ووزن الفعل ؛ فإنه على وزن « أمْنَع » .

الثاني : « فَعْلان » الذي مؤنثه « فَعْلى » ، نحو : عطشان ، وسكران : فإنه لا ينصرف لوجود السببين : الوصف والألف والنون المضارعتين لألفي التأنيث . فإن الألف والنون في عطشان يشبهان ألفي « حمراء » . ووجه المشابهة بينهما أنه كما يمتنع تاء التأنيث على « حمراء » يمتنع على « عطشان »[2] .

(١) انظر : الهمع ١/٧٨ حيث ذكر أن بعضهم أوصلها إلى عشر .

(٢) الكتاب ٣/٢٠٥ و الأصول في النحو ١/٨٥

فلهذا ينصرف « مَلْجان » و « مَصَّان »(١) وما شاكلهما ؛ لأنك تقول امرأة مَلْجانة . ومَصَّانة .

الثالث : الصفة المعدولة في الأعداد ، وذلك من الواحد إلى العشرة(٢) ، نحو : أُحَاد ومَوْحَد ، وثناء ومَثْنَى إلى عشار ومَعْشر : فإنه لا ينصرف لوجود السببين : العدل والصفة . قال الله تعالى : (أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ)(٣) . فإن مثنى وثلاث ورباع صفة لـ (أجنحة) عدلت عن اثنين اثنين ، وثلاثة ثلاثة ، وأربعة أربعة .

فائدة : [علة عدم انصراف كلمة (آخر)]

« آخر » لا ينصرف للعدل والوصف(٤) . قال الله تعالى : (وَآخَرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ)(٥) . ووجه العدل أن « أَفْعَل » التفضيل إذا استعمل بـ (مِن) ظاهرة أو مضمرة لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع ، فإذا أُنِّث أو ثُنِّيَ ، أو جمع دخله الألف واللام ، وهو مع ذلك على وزن (عُمَر) ، فقد عدل عن مقتضاه .

الرابع : ما فيه ألف التأنيث المقصورة ، كـ « حُبلى » و « سَكْرَى » . وأما ممدودة كـ « حمراء » و « صفراء » فإنه لا ينصرف للتأنيث وتكرره(٦) . ومعنى تكرر التأنيث أن التأنيث لازم لهذه الكلمات ، ومعنى لزوم التأنيث أن هذه الكلمات ما وضعت إلا للتأنيث ، وكذلك « سَكْرى » و « قَتْلَى » و « عُلَمُاء » و « أَنصِباء » وما أشبهها لا ينصرف لما ذكرنا .

(١) ملجان ومصان بمعنى واحد ، وهو المص ، وهو شتم للرجل يعير برضع الغنم من أخلافها بفيه ؛ كناية عن اللؤم والبخل . انظر اللسان مادة (مصص) و (ملج) .

(٢) يرى ابن مالك أن موازن « فُعال » و « مَفعل » من الأعداد من عشرة وخمسة فدونها سماعا وما بينهما قياسا ، وفاقا للكوفيين والزجاج . انظر التسهيل ٢٢٢ . ولم يذكر سيبويه من الأعداد إلا من ١ — ٤ ، وتبعه ابن السراج . انظر الكتاب ٣/٣٢٥ والأصول في النحو ١/٨٨ .

(٣) فاطر : ١

(٤) الكتاب ٣/٢٢٤

(٥) سورة ص : ٥٨

(٦) الأصول في النحو ٢/٨٠ — ٨١ .

فائدة : [علة عدم انصراف كلمة (أشياء)]

« أشْيَاء » لا ينصرف بالاتفاق ؛ لأنها في الأصل « أشْيِاء » على وزن « ألصِبَاء » ، فحذفت إحدى الياءين تخفيفا إذ أصل « الشيء » « شيِيء » . وهذا أعدل ماقيل فيه[1] .

الخامس : الجمع[2] الذي بعد ألفه حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن أو حرف مشدد ، نحو : مساجد ، ومصابيح ، ودوابّ ، فإنه لا ينصرف للجمع وتكرره . ومعنى تكرره أنه في غاية الجمع ، ومعنى غاية الجمع أنه لا نظير له في الأحاد[3] ؛ فلهذا ينصرف « الصيارفة » و « الصياقلة »[4] وما أشبههما ؛ لأن لها نظيرا في الآحاد ، كالكراهية والعلانية .

فائدة : [الجموع الناقصة]

إذا كان بعد ألف الجمع حرفان ثانيهما ياء حذفت الياء في حال الرفع والجر ، ونونت الاسم منصرفا ، نحو : هُؤلاء جوارٍ ، ومررت بجوارٍ ؛ إذ له نظير في الآحاد بعد حذف الياء ، كالسَّحاب ، وأثبتّ الياء وفَتَحْتَه بغير تنوين في حال النصب ، وكان الاسم غير منصرف ، نحو : رأيت جواريَ ؛ لأنه على وزن « مساجد » فاعرفه .

[القسم الثانى من غير المنصرف]

القسم الثانى ما لاينصرف معرفةً وينصرف نكرةً . وهو ستة أنواع :

الأول : الاسم الأعجمي العَلَم ، نحو : إبراهيم ، وسنجر ، ونيسابور ؛ فإنه لوجود السببين : التعريف والعجمة . ومعنى العجمة أنه ليس له أصل في العربية[5] .

(١) ما اختاره المؤلف هو مذهب الفراء ، حيث يرى أن « أشياء » على وزن « افعلاء » محذوفة اللام ، وأن شيئا مخفف من « الشيِّء » ، كما قالوا في « هيّن » : هيْن . فكما جمعوا هيِّنا على « أفعلاء » . انظر رأيه والآراء الأخرى في « أشياء » في المنصف ٢/٩٤ — ١٠٠ .

(٢) انظر : الكتاب ٣/٢٢٧

(٣) وهذا بخلاف سائر الجموع فإنه يوجد لها نظير في الآحاد مثل « كلاب » ، فإن نظيره « كتاب » .

(٤) الصيقل شحّاذ السيوف ، انظر : اللسان مادة « صقل » .

(٥) عرف السيوطي « الأعجمي » بقوله : « كل ما نقل إلى اللسان العربي من لسان غيرها سواء كان من لغة الفرس أم الروم أم الحبشة أو الهند أم البربر أم غير ذلك » . انظر : الهمع ١/١٠٥ .

فائدة : [اسم جنسي اعجمي مسمّى به]

كل اسم عجمي وضع للجنس أولا ، كاللّجام ، والفرِنْد[1] ثم سمي به علمٌ يكون منصرفا ؛ لأنه إذا وضع للجنس ثم استعملته العرب صار كالعربي الذي سمي به عَلَم .

الثاني : كل اسم عَلَم في آخره الف ونون مزيدتان ، كـ « عثمان » و « مروان » و « حَيَّان » ؛ فإنه لا ينصرف لوجود السببين : التعريف والألف والنون المضارعتان لألفي التأنيث .

فائدة : [حكم كلمة (حسّان) و (شيطان)]

« حسان » ينصرف إن جعل من الحسن ؛ لأنه على وزن « فعّال » ، ولا ينصرف إن جعُل من الحسّ ؛ لأنه على وزن « فَعْلان » .

و « شيطان » ينصرف إذا كان من الشطن ، ولا ينصرف إذا كان من « شاط » .

الثالث : على وزن فِعْل خاصة ، كـ « أحمد » ، و « يزيد » و « يشكر » و « نرجِس »[2] و « خَضّمَ »[3] ، فإنه لا ينصرف لوجود السببين : التعريف ووزن الفعل الخاص ، ومعنى الخاص أنه ليس له نظير في الأسماء أو كان له نظير ، ولكنه قليل ، واحترزنا بهذا عن أوزان الأفعال الثلاثية الماضية المعروفة ، نحو : ضَرَب ، وسمِع ، وكرم ؛ فإنها إذا سميت بها أعلام تكون منصرفة[4] ؛ لأن نظائرها كثيرة في الأسماء .

الرابع : الاسم العلم المعدول ، كـ « عُمَر » ، و « زُفَر » ؛ عدلا من عامر وزافر ؛ فإنه لا ينصرف للتعريف والعدل .

(١) الفرند : وشي السيف . وفرند السيف جوهره وماؤه الذي يجري فيه . والفرند : السيف نفسه . وهو دخيل معرب . انظر : اللسان مادة (فرند) ٣/٣٣٤ .

(٢) على وزن « نَفْعِل » ، ونظيره : نضرب ، نوع من الرياحين . ذكره ابن سيده في الرباعي بالكسر ، وفي الثلاثي بالفتح . انظر : اللسان مادة (نرجس) ، والأصول في النحو ٢/٨١ .

(٣) خضم هو اسم العنبر بن عمرو بن تميم . انظر : الكتاب ٣/٢٠٨ والهمع ١/١١٠ .

(٤) أما عيسى بن عمر فكان لا يصرف ذلك ، وهو خلاف كلام العرب . انظر الكتاب ٣/٢٠٦ ، الأصول في النحو ٢/٨٠ .

فائدة : [الأسماء المؤنثة على وزن (فعالِ)] .

« فعالِ » في المؤنث كـ « حَذامِ » ، و « قَطَامِ » عدلتا من حاذمة ، وقاطمة عند تميم[1]، كـ « عُمَر » في المذكر . تقول : هذه حَذامُ ، ورأيت حذامَ ، ومررت بحذامَ ، وكـ « هَؤلاء » عند أهل الحجاز[2]، نحو : هذه حذامِ ، ورأيت حذامِ ، ومررت بحذامِ .

إذا قالت [حذامِ][3] فصدقوهـــا فإن القـــول ماقـــالت حذامِ[4]

الخامس : الاسم العلم المؤنث إما بالتاء كـ « طلحة » و « حمزة » أو بالمعنى كـ « سعاد » و « زينب » ؛ فإنها لا تنصرف لوجود السببين : التعريف والتأنيث . وكذلك كل اسم مشهور في المؤنثات إذا سمي بها مذكر ، كـ « زينب » إذا سمي بها رجل كان لا ينصرف للتعريف وشهرة التأنيث .

فائدة : [حكم العلم المؤنث أو الأعجمي الثلاثي الساكن الوسط]

كل اسم عَلَم مؤنث ، أم أعجمي إذا كان على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن جاز صرفه وتركه ، نحو : (هِنْد) . و (دَعد)[5]، و (نُوح) ، و (لُوط)[6]. فترك الصرف لسببين : التعريف والتأنيث ، أو العجمة ، والصرف ؛ لأن السكون لخِفّته يقاوم أحد السببين . فعلى هذا إذا اجتمع في اسم على ثلاثة أوسطها ساكن ثلاثة اسباب : التعريف ، والتأنيث ،

(١) هذا إذا لم يكن في آخره راء ، فإن كان في آخره راء فإنّ أهل الحجاز وبني تميم على كسر الراء ، انظر الكتاب ٣٧٨/٣ .

(٢) في الكتاب ٢٧٧/٣ (اعلم أن جميع ماذكرنا إذا سميت به امرأة فإن بني تميم تعرفه وتنصبه وتجريه مجرى اسم لا ينصرف ، وهو القياس) . وانظر المقتضب ٣٧٣/٣ والكامل ٤١٥/٢ والملخص ٦٢٢/١ .

(٣) ساقطة من الأصل .

(٤) البيت للجيم بن صعب والد حنيفة . انظر اللسان ، مادة (رقش) ، وانظر معاني القرآن للفراء ٢١٥/١ و ٢٩٤ ، وانظر الخصائص ١٧٨/٢ .

(٥) مع الثلاثي المؤنث الساكن الوسط الصرف أجود عند سيبويه وأقيس عند المبرد . انظر الكتاب ٢٤٣/٣ والمقتضب ٣٥٠/٣ ومعاني القرآن ١١٠/٣ واللمع ٢٣٣ .

(٦) هذا مذهب طائفة من النحويين منهم سيبويه والمبرد وابن السراج والفارسي وابن الدهان وابن خروف وغيرهم . انظر الكتاب ٢٣٩/٣ والمقتضب ٣٢٢/٣ والأصول في النحو ٢٩٢/٢ والارتشاف ١٩١/١ .

والعجمة ؛ مثلا كما إذا سميت به مؤنثا لم يجز إلا ترك الصرف ؛ لأن السكون لخفته وإن قاوم أحد الأسباب بقي السببان .

فائدة أخرى : [العلم الذي يجوز حمله على التأنيث والتذكير] .

كل اسم علم يمكن حمله على التأنيث والتذكير ، فإنْ حُمِل على التانيث كان لا ينصرف ، وإنْ حمل على التذكير كان منصرفا ، وهذا كأسماء القبائل ، نحو : ثمود ، وسبأ ، وقريش ، وتميم ، فإنْ حمل على القبيلة كان لا ينصرف للتعريف والتأنيث ، وإن حُمل على الأب والحي انصرف . وكذلك البلدان والمواضع كـ (جِرَاء) ، و (ثَبِيرَان) ، إن حمل على البقعة أو البلدة والأرض لم ينصرف . وإن حُمل على الموضع أو الجبل والبلد انصرف .

السادس : كل اسمين ركبّا وجعلا اسما واحدا[(١)] كـ (معد يكرب) و (حضرموت) و (بعلبك) ، فإنه لا ينصرف لوجود السببين : التعريف والتركيب . أعرب بعض النحويين الاسم الأول وبنى الثاني على الفتح . وبنى بعضهم الأول على الفتح وخفض الثاني بالإضافة[(٢)] . والصحيح هو الأول .

فهذه الستة[(٣)] لا تنصرف معرفة وتنصرف نكرة . تقول : مررت بأحمدَ وأحمدٍ آخر . فلا ينصرف الأول لقصدك المعرفة ، وينصرف الثاني لقصدك النكرة .

---

(١) يسمى المركب المزجي ، وانظر الكتاب ٣/٢٩٦ والهمع ١/١٠٣

(٢) الوجه الثاني هو ما أشار إليه سيبويه بقوله : « ومن العرب من يضيف (بعل) إلى (بك) . انظر الكتاب ٣/٢٩٦ . وأما (معد يكرب) فقد ذكر أن فيه لغات ، فمنهم من يقول : معد يكرِبٍ ، فيضيف ، ومنهم من يقول : معديكربَ ، فيضيف ولا يصرف ، ومنهم من يقول : معديكربَ فيجعله اسما واحدا ، انظر الكتاب أيضا ٣/٢٩٦ و ٢٩٧ . وهناك وجه ثالث ذكره المبرد في غير بعلبك ، وهو أن يكون الأول مفتوحا ويكون الإعراب في الثاني . انظر المقتضب ٤/٢٠ .

(٢) هي الاسم الأعجمي ، العلم الذي في آخره ألف ونون ، والعلم على وزن الفعل ، والعلم المعدول ، والعلم المؤنث ، والعلم المركب تركيب مزج .

القواعد الأربع
التي يحتاج إلى بيانها في باب ما لا ينصرف

الأولى : أن ما لاينصرف يسقط عنه التنوين والجر لمشابهته الفعل . ووجه المشابهة أن الفعل ثاني الاسم ، فكذلك كل سبب من أسباب ما لا ينصرف ثاني أصل(١) .

الثانية :أن ما لا ينصرف إذا أضيف أو دخله الألف واللام انجر : لأنه أمن فيه التنوين ، وسقوط التنوين أصل ، وسقوط الجر تبع له ، وهذا قولك : مررت بالأحمرِ ، والحمراء ، وبزينبكم ، وعثماننا .

الثالثة : أن ما لاينصرف إذا صُغِّر نُظِر ، فإن بقي سببان بقي لا ينصرف ، كـ (أُحَيمر) ، و (أُحَيْمد) ، فإنه على وزن (ما أُحيْسِن زيدا) ، و كـ (عثيمان) ، و (طليحة) وبعيلبك ، وإن لم يبق سببان ينصرف ، كـ (عمَير) ، و (زفير)(٢) .

الرابعة : أن ما لاينصرف يجوز صرفه لضرورة الشعر عند الجميع ، كقوله :(٣) :

(ويوم دخلت الخدر خدر عنيزةٍ ....)

وفى النثر أيضا عند بعض العرب ، كقوله : (سلاسلا وأغلالاً)(٤) و (قواريرا

---

(١) جاء في الكتاب ٢٣/١ « فجميع ما ترك صرفه مضارع به الفعل ؛ لأنه إنما فعل ذلك به ؛ لأنه ليس له تمكن غيره ، كما أن الفعل ليس له تمكن الاسم » . وانظر المقتضب ٣٠٨/٣ .

(٢) جاء في المقتضب ١٨/٤ « إنه كل ما صُغِّر فخرج تصغيره من المانع فهو مصروف ، وما كانت العلة قائمة فيه فترك الصرف له لازم » .

(٣) القائل هو امرؤ القيس ، وتكملة البيت :

(............ : فقالت لك الويلات إنك مرجل .

انظر ديوان الشاعر ص ١١ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، دار المعارف ، ط ٤ .

(٤) سورة الإنسان : ٤

قواريرا)[١] عند من قرأه بالتنوين[٢] . وقد جوّز بعض العروضيين ترك الصرف في المنصرف لضرورة الشعر[٣] .

الأسماء المبنية

وأما الأسماء المبنية فعلى قسمين : لازم ، وعارض .

فاللازم : مافيه معنى الصرف ويشبهه ، وهو مبني على السكون ، كـ (الذي) و (مِنْ) و (على) ، وعلى الفتح ، كـ (أينَ) و (كيف) ، وعلى الكسر ، كـ (هؤلاءِ) ، وعلى الضم ، كـ (حيثُ) و (قطُّ) .

والعارض : ما يكون معربا في الأصل فيصير مبنيا بسبب ، فإذا زال ذلك السبب صار معربا ، وعاد إلى أصله . وذلك في خمسة مواضع :

أحدها : المضاف إلى ياء المتكلم[٤] ، فإنه يكون مبنيا على الكسر ، نحو : جاءني غلامِي ، ورأيت غلامِي ، ومررت بغلامِي .

الثاني : المنادى المفرد المعرفة ، فإنه يكون مبنيا على الضم ، نحو : يا زيدُ .

الثالث : الاسم النكرة مع (لا) لنفي الجنس ، فإنه يكون مبنيا على الفتح ، نحو : لا رجلَ .

---

(١) سورة الإنسان : الآيتان ١٥ و ١٦

(٢) قرأ نافع وأبو بكر وهشام والكسائي بالتنوين في قوله (سلاسلا) ، وقرأ الباقون بغير تنوين وكلهم وقف عليه بالألف إلا حمزة وقنبر فإنهما وقفا بغير ألف . وأما قوله تعالى : (قواريرا . قواريرا) فقرأ ابن كثير بالتنوين في الأول ، وبغير تنوين في الثاني ، وقرأ الباقون بغير تنوين فيهما . انظر الكشف ٢/٣٥٤ والإقناع ٢/٧٩٩ ــ ٨٠٠ ، وانظر البحر المحيط ٨/٣٩٤ ــ ٣٩٥ .

(٣) انظر الإنصاف ، المسألة رقم (٧٠) ، والتسهيل ٢٢٤ وتوضيح المقاصد ٤/١٧١ والمساعد ٣/٤٤ .

(٤) ممن قال إن المضاف إلى ياء المتكلم مبني الجرجاني في الجمل ص ١١ وابن الخشاب في المرتجل ص ١٠٧ ، وحجتهما إضافته إلى غير المتمكن والصواب أنه معرب ، وممن قال به طائفة من النحاة ، منهم ابن مالك في التسهيل ١٦١ وابنه في شرح الألفية ١٥٩ والمرادي في توضيح المقاصد ٢/٢٩٧ . ويرى ابن جني في الخصائص ٢/٣٥٦ أنه لا معرب ولا مبني

الرابع : أسماء الجهات التي هي : أمام ، ووراء ، وفَوْق ، وتحت ، ويمين ، ويسار ، وكذلك : قبل ، وبعد . فهذه الأسماء لا تستعمل إلا مضافة إلى مظهر أو مضمر[١] . ثم إذا كان المضاف إليه مظهرا كانت هذه الأسماء معربة نحو : جلست أمامَ زيد ، ومن أمامِ عمرو . وجئتك قبلَ امرأة ، ومن قبلِ امرأة . فإن كان المضاف إليه مضمرا نظرت ، فإن كانت نكرة كانت هذه الأسماء معربة أيضا ، نحو : جئتك قبلا ، ومن قبلٍ ؛ أي قبلَ رجلٍ ، ومن قبلِ امرأة . وإن كانت معرفة كانت مبنية على الضم ، نحو : جئتك قبلُ ، ومن قبلُ ، أي من قبلِ زيد ، ومن قبلِ عمرو . قال الله تعالى : ﴿ لله الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ ومِنْ بَعْدُ ﴾[٢] . ويسمى هذا رفعا على الغاية[٣] .

الخامس : كل اسمين من أسماء الأعداد إذا ركبًا وجعلا اسما واحدا فإنهما مبنيان على الفتح ، نحو : جاء أحدَ عشرَ ، ورأيت أحدَ عشرَ ، ومررت بأحدَ عشرَ ، وكذلك إلى « تسعة عشر » ، إلا « اثني عشر » فإن الأول معربٌ[٤] والثاني مبني على الفتح . وإذا فكَّ التركيب عاد معربا . تقول : جاء خمسةٌ وعشرةٌ ، ورأيت خمسةً وعشرةً ، ومررت بخمسةٍ وعشرةٍ .

---

(١) المراد بالمظهر عند المصنف الإضافة في اللفظ ، والمراد بالمضمر حذف المضاف مع نيته .

(٢) سورة الروم : ٤

(٣) عبر المصنف بالرفع في حالة البناء . وأما سيبويه فعبر بالضم . جاء في الكتاب ٣/٢٨٦ : « فأما ما كان غاية نحو : قبل ، وبعد ، وحيث . فإنهم يحركونه بالضمة » . وانظر المقتضب ٣/١٧٤ . وقد فسر المبرد الغاية بقوله : « وذلك أنها مما تقديره الإضافة ؛ لأن الإضافة تعرفها وتحقق أوقاتها . فإذا حذفت منها فتركت نياتها فيها كانت مخالفة للباب معرفة بغير إضافة فصرفت عن وجوهها » . المقتضب ٣/١٧٤ وأسرار العربية ٣١ .

(٤) أي بإعراب المثنى ؛ لأنه ملحق به .

الباب الرابع
في أقسام الأفعال المعربة والمبنية

أما المعربة فالفعل المضارع فقط ، نحو : « يضرب » .

وأما المبنية فعلى قسمين : لازم ، وعارض .

فاللازم نوعان :

أحدهما : الفعل الماضي ، وهو مبني على الفتح ، نحو : ضَرَبَ ، وانطلقَ .

والثاني : فعل الأمر الحاضر[1] ، وهو مبنى على السكون ، نحو : اضربْ ، وانطلقْ .

وأما العارض ففي خمسة مواضع :

أحدهما : إذا اتصل به ألف ضمير الاثنين [فيكون مبنيا على الفتح ، نحو : يضربان ، ولم يضربا ، ولن يضربا][2] .

الثاني : إذا اتصل به واو الجماعة ، فيكون مبنيا على الضم ، نحو : يضربون ، ولن يضربوا ، ولم يضربوا[3] .

الثالث : إذا اتصل به نون ضمير جماعة الإناث فيكون مبنيا على السكون ، نحو : يضربْنَ ، ولن يضربْنَ ، ولم يضربْنَ .

الرابع : إذا اتصل به نونُ التأكيد مخففة أو مثقلة فيكون مبنيا على الفتح في المذكر الواحد ، نحو : اضرِبَنْ ، واضربَنّ ، وعلى الضم في جماعة الذكور ،

---

(١) المراد بالحاضر هو ما يقع من الأمر للشاهد المخاطب . انظر المقتضب ٤/٨١ .

(٢) مابين القوسين ساقط من المخطوطة ، استنتجناه مما بعده ليستقيم به الكلام .

(٣) يعني أن المتصل بألف الاثنين مبنى علي الفتح ، والمتصل بواو الجماعة مبني على الضم العارضين لأجل الألف والواو ، وإلا فالمضارع معهما يرفع بثبوت النون ، وينصب ويجزم بحذفها .

نحو : هل يضرِبُنّ ؟ ولتضربُنّ ، وعلى الكسر في المؤنث الواحدة ، نحو : لا تضربِنْ ، ولا تضربِنّ .(١)

الخامس : كل فعل ساكن أو مجزوم إذا اتصل به ساكن من كلمة أخرى يُبنى على الكسر ، نحو : قلِ الحق ، و (لَمَّا يَدْخُلِ الإِيْمانُ في قلوبكم)(٢) . وهذا هو المراد بقولهم : « الساكن إذا حُرّك حرك بالكسر » .

خاتمة لهذا الباب

هي أن الأصل في الأفعال البناء ، والإعراب فرع . والأصل في الأسماء الإعراب ، والبناء فرع . وأما الحروف فكلها مبنية إما على السكون كـ (مِنْ) ، و (عَنْ) ، أو عَلَى الفتح ، كـ (ثمّ) . و (إنّ) ، أو على الكسر ، كباء الإضافة ولامها في : بزيدٍ ، ولزيدٍ ، أو على الضم . [نحو .](٣) منذ — عند من جر به بناء لازما ، ولا مدخل للإعراب فيها إلا أن تجعل اسما فتجري مجرى الأسماء عند بعض النحويين(٤) ، كقول الشاعر :(٥)

[ليت شِعري ! وأين مني ليتُ   إنّ لوّا وإنّ ليتاً عناءُ](٦)

---

(١) الفعل مع جماعة الذكور مبني على الضم بناء عارضا لأجل الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ، ومع المؤنث الواحدة مبني على الكسر العارض أيضا لاتصاله بياء المخاطبة المحذوفة للتخفيف . وأما من حيث الإعراب فمع جماعة الذكور مرفوع بثبوت النون المحذوفة لتوالي الأمثال ، والواو المحذوفة لالتقاء الساكنين فاعل . وكذلك مع المؤنثة مرفوع بثبوت النون المحذوفة لتوالي الأمثال ، والياء المحذوفة لالتقاء الساكنين فاعل . والمراد بتوالي الأمثال هي نون الرفع ونونا التوكيد .

(٢) سورة الحجرات : ١٤

(٣) زيادة على ما هو في الأصل يستقيم بها الكلام .

(٤) هذا مذهب البصريين ، وقال الكوفيون : إنه أصل فيهما . انظر الهمع ١/٤٤

(٥) البيت لأبي زبيد الطائي ، انظر شرح شعر أبي زبيد الطائي ٤ تحقيق نوري القيسي . والبيت من شواهد سيبويه . انظر الكتاب ٣/٢٦١ والمقتضب ١/٢٣٥ و ٤/٣٢ و ٤٣ والشعر والشعراء ١٣٨ والمنصف ٢/١٥٣ وشرح المفصل ٦/٣٠ وعقود الزبرجد ٢/٢٥٩ و الخزانة ٣/٤٥ و ٨٩ و ٢٨٢ .

(٦) ورد في الأصل بتقديم العجز على الصدر .

القسم الثاني

في المقاصد : وهي العوامل

فكل ما رَفَعَ أو نصبَ أو خَفَضَ أو جَزَمَ يسمى عاملا ، وفيه أربعة أبواب .

الباب الأول : في الروافع

وهي ثمانية أنواع :

الأول : الأفعال التامة المعروفة ، فإنها ترفع فاعلها ، لازمة كانت أو متعدية .

وحد الفاعل : ما أسند إليه الفعل المعروف مقدّما عليه[1] .

ومعنى الإسناد ، ظهور الفعل في الشيء بالنفي أو الإثبات ، فهذا كقولك : ضرب زيدٌ ، وقام زيدٌ ، ولم يخرج بكرٌ .

والفاعل على ثلاثة أقسام :

أحدها : حقيقي ولفظي ، نحو : ضَرَبَ زَيْدٌ .

والثاني : لفظي غير حقيقي ، نحو : مَاتَ زَيْدٌ ، ولم يَقُمْ عَمْرٌو ؛ لأن الفاعل الحقيقي ما صدر منه الفعل .

والثالث : حقيقي غير لفظي[2] ، نحو : قوله تعالى : « وكَفَى بالله شَهِيداً »[3]

(١) عرفه ابن مالك في التسهيل : ٧٥ بقوله : « وهو المسند إليه فعل أو مضمن معناه تام مقدم فارغ غير مصوغ للمفعول » .

(٢) المراد بالحقيقي واللفظي ما صدر منه الفعل ، ولم تدخل عليه (من) والباء الزائدتين ولم يجرّ بإضافة المصدر ولا باسمه . فإن جر بهذه الأشياء سمي حقيقيا غير لفظي . فإذا لم يصدر منه الفعل ولم يجر بالأشياء السابقة فهو لفظي غير حقيقي . انظر الأصول ٧٣/١ و ٧٤ والمساعد ٣٨٦/١ .

(٣) النساء : ٧٩ و ١٦٦ ، والفتح : ٢٨

فائدة : [الفاعل المستكن]

الفاعل إذا لم يكن ظاهرا فمستكن أو مضمر(١) . فالمستكن ما ليس له في اللفظ شيء يدل عليه ، نحو : زيدٌ يضرِبُ ، أي يضرب هو : لأن زيدا مبتدأ ، ولا يكون فاعلا ؛ لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل . والمضمر ما يكون له في اللفظ شيء يدل عليه ، نحو : الزيدانِ ضربا ، والزيدون ضربوا . فالألف والواو ضمير الفاعل .

النوع الثاني(٢) : الأفعال المجهولة ، وهي كل فعل بني للمفعول به على طريقة (فُعِل) و (أُفعِل) ، مثلا للجهل بالفاعل أو للإعراض عن ذكره ؛ فإنه يرفع المفعول لقيامه مقام الفاعل في الإسناد ، نحو : ضُرِب زيدٌ ، ولم يُضْرَب عمرو " . فـ (ضُرِبَ) يُسمّى فِعْلَ ما لم يُسمَّ فاعله(٣) . والفعل المبني للمفعول به ، و (زيد) اسمُ ما لم يُسمَّ فاعله(٤) ، أو مفعول ما لم يُسمَّ فاعله(٥) .

وإنما يبنى فعل ما لم يسم فاعله من الأفعال المتعدية دون اللازمة(٦) . والمتعدية ما يتعدى عنك إلى غيرك ، واللازم ضده .

فإن كان الفعل متعديا إلى مفعولين أو أكثر أسند الفعل المبني للمفعول إلى واحد ، وترك الباقي على حاله . نحو : أُعْطِي زيدٌ درهما ، وعُلِم زيدٌ قائماً ،

(١) المراد بالمضمر بروز الضمير كما مثل المصنف .

(٢) أي من الروافع .

(٣) هذه تسمية الفراء ، وتبعه الكوفيون . انظر معاني القرآن ١/١٠٢ و ١١٤ و ٣٠١ و ٣٥٧ و ٢/٩١ و ٢١٠ و ٣٣٢ و ٣/١٨٦ ومجالس ثعلب ١/١١٣ وشرح المفضليات لأبي محمد الأنباري ٧٥١ و شرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر الأنباري ١٣ و ٤٨ و ١٦٦ و ٢٢٣ و ٢٧٩ و ٢٩٩ و ٤٣٤ . وانظر أيضا المدارس النحوية ٢٠٠ ومصطلحات النحو الكوفي ٦٣ ــ ٦٦ .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ١/٣٥٧

(٥) هذه التسمية قريبة من تسمية المبرد وابن السراج ، فقد سماه المبرد (المفعول الذي لا يذكر فاعله) ، انظر المقتضب ٤/٥٠ ، وسماه ابن السراج (المفعول الذي لم يسم مَنْ فعَل به) ، انظر الأصول ١/٧٦ والمباحث الكاملية ٢/٦٤ . وسماه سيبويه (المفعول الذي لم يقصد إليه فعل فاعل) ، انظر الكتاب ١/٤٢ .

(٦) ظاهر كلام المصنف أنه لا يبنى من الأفعال اللازمة ، والمشهور بناؤه منه ، وهو ما صرح به المصنف ، لكن يكون نائب الفاعل جارا ومجرورا ، أو مصدرا ، أو ظرفا

وأُعْلِمَ زيدٌ عمراً خيرَ الناس . وإن شئت قلت : أُعْطِي درهمٌ زيدا[١] ؛ لأن الفعل إنَّما أسند إلى المفعول للضرورة ، والضرورة تندفع بإسناده إلى واحد .

فائدة : [طرق تعدية الفعل اللازم]

الفعل اللازم يتعدي بأحد ثلاثة أشياء : بهمزة الإفعال ، نحو : أكرمت زيدا ، وبتكرير العين ، نحو : كرّمت زيدا ، وبحروف المعاني ، وهى سبعة : الباء ، واللام ، و (مِنْ) ، و (فِي) ، و (عَنْ) ، و (إلى) و (عَلَى) ، نحو : ذهبت بزيد ، وجلست في الدار ، وكذا الباقي .

فعلى هذا إن كان الفعل متعديا بحروف المعاني جاز إسناده إلى الجار والمجرور والمصدر وظرف المكان والزمان[٢] .

تقول : « جُلِسَ في الدار جلوسا أمامَك يومَ الجمعة » ، فـ (في الدار) هاهنا اسم ما لم يسم فاعله ، وإن شئت قلت : « جُلِسَ في الدار [جلوسٌ][٣] أمامَك يومَ الجمعة » ، فـ (في الدار) هاهنا في محل النصب . وإن شئت رفعت (أمامك) ونصبت الباقي ، وإن شئت رفعت (يوم الجمعة) و تركت الباقي منصوبا .

وإن كان الفعل متعديا بنفسه نظرت : فإن كان المفعول به مذكورا لم يجز إسناد الفعل إلا إليه[٤] . وإن لم يكن مذكورا جاز إسناده إلى المصدر وظرف المكان والزمان . تقول : قِيلَ القولُ ، وجُلِس خلفك تجليسا ، وضُرِبَ يومُ الجمعة ضربا . وإن كان متعديا إلى مفعولين أحدهما بنفسه والثاني بحرف الجر لم

---

(١) انظر المقتضب ٥١/٤ وشرح الرضي على الكافية ٧٤/١ ــ ٧٥ .

(٢) انظر المقتضب ٥٢/٤ ، وقد ذكر ابن أبي الربيع في الملخص ٣٦٤/١ أن تعدية الفعل اللازم بالتضعيف غير قياسي .

(٣) في الأصل « جلوسا » منصوب ، والتصحيح من سياق كلام المصنف .

(٤) ما رآه المصنف هو مذهب البصريين ، وأجاز الكوفيون إنابة غيره مع وجوده . وأما الأخفش فقد فصَّل ، فإن تقدم غير المفعول به جاز إنابته ، وإن تأخر تعين إنابة المفعول به . انظر المذاهب الثلاثة في المساعد ٣٩٨/١ ــ ٣٩٩ .

يسند إلا إلى المفعول بنفسه[١] . تقول : « أخذ من زيد المالُ » . ولا تقول : « .. من زيدٍ المالَ » ليكون (من زيد) في محل الرفع .

النوع الثالث[٢] : الأفعال الناقصة ، وهي كل فعل لا يتم بفاعله[٣] ، بل يحتاج إلى خبر . وهي (كَانَ) و (أَصْبَحَ) و (غَدَا) و (اغْتَدَى) و (أَمْسَى) و (أَضْحَى) و (ظَلَّ) و (بَاتَ) و (رَاحَ) و (رَجَعَ) و (رَجَعَ) و (عَادَ) و (صَارَ) و (مَا دَامَ) و (مَا زَالَ) و (مَا انْفَكَّ) و (مَا بَرِحَ) و (مَا فتىء) و (لَيْسَ) وما يشتق منهن[٤] ؛ فإنها تدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ بأنه اسم (كان) وأخواتها ، وتنصب الخبر بأنه خبر (كان) وأخواتها . تقول : كان زَيْدٌ قَائِماً ، وصَارَ عَمْرٌو قَاضياً ، وكذلك الباقي .

وقد تأتي (كان) بمعنى (حدث) و (وقع) فلا يحتاج إلى الخبر[٥] ، كقوله تعالى : (وإن كَانَ ذُو عُسْرة)[٦] .

وقد تأتي زائدة فلا عمل لها ، كقولك : زَيْدٌ كَانَ قَائِم » ، وأكثر هذا يستعمل في التعجب ، نحو : مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْداً : أي : ما أحسن زيدا . وقد يضمر اسم (كان) بمعنى الأمر والشأن ، نحو : كان زيدٌ قائمٌ ، أي : كان الأمر زيد قائم . فـ (زيد قائم) جملة في محل خبر (كان) .

---

(١) جاء في البسيط في شرح جمل الزجاجي ٩٦٩/٢ : (وإذا اجتمع ما يصل إليه الفعل بنفسه وما يصل إليه بحرف الجر فالعرب تلتزم إقامة ما يصل إليه بنفسه)

(٢) أي من الروافع .

(٣) لتسمية اسم كان فاعلا انظر الكتاب ٤٩/١ .

(٤) اقتصر سيبويه على (كان) و (صار) و (ما دام) و (ليس) و (أمسي) و (أصبح) ، انظر الكتاب ٤٥/١ — ٤٦ ، وقد أوصلها ابن مالك إلى خمسة وعشرين فعلا . انظر في ذلك شرح الكافية الشافية ٣٨٠/١ — ٣٨٨ .

(٥) وتسمى (كان) التامة ، وهي عند سيبويه والمبرد بمعنى (خلق) و (وقع) ، انظر الكتاب ٤٦/١ والمقتضب ٩٥/٤

(٦) سورة البقرة : ٢٨

فائدة : [متى تحتاج الأفعال الناقصة إلى أخبار ؟]

أخوات (كان) إلى (صار) إنما يحتاج إلى خبر إذا كان بمعنى (صار) . وكذلك ما في أوله (ما) تحتاج إلى خبر إذا كان بمعنى (دام) .

فائدة : [تقديم أخبار الأفعال الناقصة وأسمائها عليها]

يجوز تقديم خبر (كان) — إلى (صار) عليه وعلى اسمه ، تقول : قائماً صَارَ زَيْدٌ . وصَارَ قائِماً زَيْدٌ . قال الله تعالى : (وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ المُؤْمِنِين)[1] . وأما ما في أوله (ما) يجوز تقديم خبره على اسمه ، لا على نفسه[2] . تقول : مَا زَالَ قَائِماً زَيْدٌ . و (لَيْسَ) يلحق بـ (كان) مرة ، وبـ (مَازَالَ) أخرى .[3] .

فائدة أخرى : [حكم الابتداء بالأفعال الناقصة]

يجوز الابتداء بهذه الأفعال كلها إلا بـ (مادام) ؛ فإنك تقول : أنا قائم مَادَامَ زَيْدٌ قَائِماً : لأن (ما) في كل هذه الأفعال حرف إلا في (مادام) ، فإنها اسم بمعنى المدة ، وهي في محل النصب ، فلا بد من عامل يعمل فيها .

النوع الرابع[4] : أفعال المقاربة ، وهي (عَسَىٰ) و (كَادَ) و (كَرَبَ) و (أَوْشَكَ) و (جَعَلَ) و (أَخَذَ) و (طَفِقَ) و (هَبَّ) و (أَنْشَأَ) و (عَلِقَ) ، فهذه الأفعال ترفع الاسم وتنصب الخبر بالمحل ، لا باللفظ[5] ، ولكن يختلف خبر كل واحد منها ؛ فخبر (عسى) الفعل المضارع مع (أنْ) ، نحو : عَسَى زَيْدٌ أن يَخْرُجَ ، تقديره : قارب زيد الخروج ، وإن

(١) سورة الروم : ٤٧

(٢) انظر آراء النحاة حول هذه المسألة في شرح الكافية الشافية ١/٣٩٧ .

(٣) اختلف النحاة في تقديم خبر (ليس) فمنعه قوم وأجازه آخرون . وقد رجح ابن مالك المنع ، انظر شرح الكافية الشافية ١/٣٩٧ .

(٤) أي من الروافع .

(٥) أي أنها تعمل عمل (كان) وأخواتها ، فترفع الاسم بعدها وخبرها المصدر المؤول أو الجملة بعدها ، وهو ظاهر كلام سيبويه والمبرد . انظر هامش المقتضب رقم ٢ ، ٣/٦٨ ، وانظر أيضا شرح الكافية الشافية ١/٤٥٠ .

جعلت (أن يخرج) اسم (عسى) لم تحتج إلى خبر ، نحو : عسى أنْ يخْرجَ زَيْدٌ ، فتقديره : قَرُبَ خُروج زَيْدٍ .

وخبر (كاد) الفعل المضارع بغير (أنْ) ، نحو : كادَ زَيْدٌ ينطلقُ . قال الله تعالى : (يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ)[1] وقد يحذف (أنْ) عن خبر (عسى) تشبيها بـ (كاد)[2] . كقول أبي تمام :

عسى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللهُ إِنَّــــهُ لَهُ كلّ يَوْمٍ في خَلِيقَتِــه أمــرُ[3]

وقد تثبت (أنْ) في خبر (كاد) تشبيها بـ (عسى) ، كما قيل : « كَادَ الفَقْرُ أنْ يَكُونَ كُفْرا »[4] .

ويشبه (كرب) و (أوشك) في الاستعمال مرة بـ (عسى) ، وبـ (كاد) أخرى . تقول : كرب زَيْدٌ يَنْطَلِق ، وكرب زيدٌ أن ينطلق . وفي الحديث : « يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيه »[5] . و (جَعَل) وأخواتها مثل (كاد) في

(١) سورة النور : ٣٥

(٢) جاء في الكتاب ١٥٨/٣ : « واعلم أن من العرب من يقول : « عسى يفعل » تشبيها به بـ (كاد يفعل) .

(٣) نسبه في معجم الشعراء إلى محمد بن إسماعيل . والبيت في الدرر ١٠٩/١ وشذور الذهب ١٧٠ والهمع ١٣١/١ . وأبو تمام هو الشاعر العباسي المرموق أبو تمام حبيب بن أوس بن الحارث بن قيس الطائي . تتفاوت الأخبار في سنة مولده بين عام ١٧٢ هـ و ١٩٢ هـ ، وتوفي سنة ٢٣١ هـ . انظر سير أعلام النبلاء ٦٣/١١ ــ ٦٩ ووفيات الأعيان ١١/٢ و العبر للذهبي ٤١١/١ وتاريخ التراث العربي ١٢١/٤/٢ ــ ١٣٢ .

(٤) ذكر السخاوي في كتابه « المقاصد الحسنة » ص ٣١١ أن هذا الحديث رواه أحمد بن منيع في طبق يزيد الرقاشي عن الحسن أو أنس به مرفوعا بزيادة « كاد الحسد أن يسبق القدر » . كما جاء هذا الحديث في مشكاة المصابيح بلفظ « وعن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : كاد الفقر أن يكون كفرا ، وكاد الحسد أن يغلب القدر ، رواه البيهقي في شعب الإيمان » . وعلق عليه الشيخ ناصر الدين الألباني بأنه ضعيف . انظر مشكاة المصابيح ١٤٠٣/٣ ، الحديث ٥٠٥١ ، الطبعة الثانية . وقال المناوي في كتابه « التيسير بشرح الجامع الصغير : إسناده واه . انظر التيسير ٢٠٤/٢ . وكذلك ذكر هذا الحديث الشيخ محمد درويش في كتابه « أسنى المطالب » ص ١٥٨ وقال : فيه يزيد الرقاشي متروك . وانظر الحديث أيضا في الحلية ٥٣/٣ و ١٠٩ و ٢٥٣/٨ والكشف ١٠٧/٢ والدرر المنتثرة ص ١٦١ ، الحديث ٣٢٦ .

(٥) انظر صحيح البخاري ١٩/١ و ٤/٣ ومسند أحمد ٢٦٩/٤ .

الاستعمال فقط ، نحو : جعل زيد ينطلق . قال الله تعالى : (وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ)[1] .

فائدة : [احكام أخبار (عسى) وأخواتها]

لا يجوز أن يقع خبر هذه الأفعال اسما وإنْ كان في خبر ؛ تقول : « عسى زيد أن يخرج » ، ولا يجوز أن تقول : « عسى زيد الخروج » ، وإن كان في تقديره ، وقولهم : « عسَى الغُوَيْرُ أبْؤُساً »[2] إما شاذ فلا يقاس عليه ، وإما في تقدير « عسى الغوير أنْ يَصِيرَ أبْؤُساً »[3] .

النوع الخامس[4] : أفعال المدح والذم ، نحو : نِعْمَ الرَّجُل زَيْدٌ ، وبِئْسَ المَرْأة هِنْدٌ . فـ (الرجل) اسم (نعم) وفاعل[5] ، و (زيد) هو المخصوص بالمدح والذم[6] .

واختلفوا في ارتفاعه ، قال بعضهم : مبتدأ وخبره (نعم الرجل) مقدما عليه تقديره : زيد نعم الرجل ، والذكر عائد إلى المبتدأ في هذه الجملة لعموم

---

(١) سورة الأعراف : ٢٢ و سورة طه : ١٢١

(٢) الأبؤس جمع بؤس ، يضرب مثلا للرجل يقال : لعل يأتي من قبلك . انظر اللسان مادة (غور) ، والقول منسوب للزباء ، انظر مجمع الأمثال للميداني ١٥٨/٢ والمقتضب ٧/٣ ومعاني القرآن للفراء ٤١٥/١ وتأويل مشكل القرآن ٨٩ و٥٨٣ والمسائل الحلبيات ٢٥ و البغداديات ٣٠١ والإيضاح العضدي ٧٦ و الخصائص ٩٨/١ وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٩٠٩/٣ وشرح اللمع لابن برهان ٤٢٥/٢ و شرح المقدمة النحوية ٣٠٣ و المقتصد ٣٥٧/١ و النكت في تفسير كتاب سيبويه ٦٩٨/١ والفائق ٧٩/٣ والإنصاف ١٦٣/١ ـ ١٦٤ وأسرار العربية ١٢٧ وشرح المفصل ١١٦/٧ و التوطئة ٢٩٨ وضرائر الشعر ٢٦٦ و المقرب ٩٩/١ وشرح الكافية الشافية ٤٥١/١ ولباب الإعراب ٤٢٦ و شرح الألفية لابن الناظم ٥٩ وشرح الكافية للرضي ٢١/٢ و ٣٠٢ ـ ٣٠٣ والأرتشاف ١٢٠/٢ ـ ١٢٢ وتوضيح المقاصد والمسالك ٣٤٢/١ والمغني ١٥٢/١ وشرح ابن عقيل ٣٢٤/١ والمساعد ٢٩٧/١ وتعليق الفرائد ٢٩٢/٣ ـ ٢٩٣ والتصريح ٢٠٣/١ والخزانة (تحقيق عبد السلام هارون) ٣٦٤/٥ و ٣٢١ ـ ٣٢٢ . وانظر أيضا غريب الحديث لأبي عبيد ٣٢٠/٣ ـ ٣٢١ .

(٣) انظر الخلاف في تقدير هذا المثل وتوجيه المصادر السابقة نفسها .

(٤) أي من الروافع .

(٥) لم يقل أحد من النحاة أن الاسم الواقع بعد (نعم) و (بئس) هو اسمها ، والمشهور أنه يسمى فاعلا فقط على حين سماه المؤلف اسما وفاعلا .

(٦) المفروض أن يكون التعبير (وزيد هو المخصوص بالمدح وهند هي المخصوصة بالذم) على حسب ماتقتضيه أمثلة المصنف .

لفظ الرجل . قال بعضهم : هو خبر مبتدأ محذوف تقديره : نعم الرجل هو زيد[1] .

فائدة : [أحكام فاعل أفعال المدح والذم]

اسم[2] هذه الأفعال الاسم الجنس الذي فيه الألف واللام ، نحو : نِعمَ الرَّجُل زَيْدٌ ، أو المضاف إلى الجنس الذي فيه الألف واللام ، نحو : بئست صَاحِبَةُ الدارِ هِنْدٌ . وقد جاء في الشعر مضافا إلى ما ليس فيه الألف واللام ، نحو :

فَنِعْمَ صَاحِبُ قومٍ لا سِلَاحَ لَهُم ... وصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بن عفان[3]

وقد يضمر اسم الجنس ويؤتى بدله بنكرة منصوبة على التمييز ، نحو نِعْمَ رُجلاً زَيْد ، وبِئْسَت امرأةً هِنْدٌ . تقديره : نعم الرجلُ رجلا زَيْدٌ . ويجوز تكرر ذكرهما للتاكيد[4] ، نحو :

.... فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادا[5]

وقد يحذف ما هو المخصوص بالمدح والذم إذا كان في الكلام دلالة عليه ، نحو قوله تعالى : ﴿ نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ ﴾[6] ، تقديره : نعم المولى ونعم النصير رَبُّنا .

---

(١) انظر الأصول في النحو ٨١٥/١ وشرح المرادي على الألفية ١٠/٣ وشرح الكافية للرضي ٣١٨/٢ .

(٢) المشهور عند النحاة أن هذا الاسم يسمى فاعلا .

(٣) نسب هذا البيت ابن يعيش في شرح المفصل ١٣١/٧ إلى حسان بن ثابت ، وليس في ديوانه . كما نسبه أيضا لكثير بن عبد الله النهشلي ، ونسبه العيني في الشواهد الكبرى إلى كثير بن عبد الله ، ونسبه أيضا لأوس بن عفراء . انظر ١٧/٤ .

(٤) أي الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز ، وهذا ممتنع عند سيبويه جائز عند المبرد ، انظر الكتاب ١٧٥/٢ وما بعدها ، والمقتضب ١٥٠/٢ .

(٥) هذا عجز بيت من الوافر قاله جرير بن عطية الخطفي في مدح عمر بن عبد العزيز ، وتمام البيت :

تزود مثل زاد أبيك فينا ... فنعم الزاد زاد أبيك زادا

انظر الديوان : ١٣٥ و المقتضب ١٥٠/٢ والإيضاح ٨٨ والخصائص ٨٩/١ والمقرب ٦٩/١ والخزانة ١٠٨/٤ وابن يعيش ١٣٢/٧

(٦) سورة الأنعام : ٣٠

فائدة أخرى : [إحكام المخصوص بالمدح والذم]

ينبغي أن يكون المخصوص بالمدح والذم من جنس اسم (نعم) و (بئس) . تقول : نعم الرجل زيد ، ولا تقول : نعم الرجل حجر . وقوله تعالى : (سَاءَ مَثَلا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا)[1] ، تقديره : ساء مَثَلُ القَوْمِ الذين كذبوا .

فائدة أخرى : [إلحاق علامة التأنيث بأفعال المدح والذم]

إذا وقعت هذه الأفعال للمؤنث جاز تذكيرها وتأنيثها ، نحو : نعم المرأة ، ونعمت المرأة .

[التعجب]

مما يتعلق بفعل المدح والذم فعلُ التعجب[2] ، وله صيغتان :

إحداهما : « ما أَفْعَلَ » ، نحو : ما أحسنَ زيدا . [فـ (ما) مبتدأ ، و (أحسن) فعل ماض ، وفاعله مستكن ، وهو ضمير (ما) ، و (زيدا) مفعول به ، والجملة خبر المبتدأ ، تقديره : شيء أحسن هو زيدا ، أي جعله حسنا[3] .]

والثانية : « أَفْعِلْ به » ، نحو : أَحْسِنْ بزيد . قال الله تعالى : (أَسْمِعْ بِهِمْ وأبصر)[4] . صيغته صيغة الأمر ، ومعناه التعجب[5] . والجار والمجرور في

---

(١) سورة الأعراف : ١٧٧

(٢) جاء في الكتاب ١/١٧٢ : (قوله : ما أحسن عبد الله ، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيء أحسن عبد الله ، ودخله معنى التعجب) .

(٣) هذا مذهب سيبويه . انظر الكتاب ١/٧٢ ــ ٧٣ . ويرى الأخفش أنها موصولة ، والجملة بعدها صلة ، والخبر محذوف ، ورده المبرد . انظر المقتضب ٤/١٧٧ . ونقل عن الأخفش أيضا أنه يرى أن (ما) نكرة تامة كما هو مذهب سيبويه ، أو نكرة موصوفة ، والخبر محذوف وجوبا . انظر المساعد ٢/١٤٨ .

(٤) سورة مريم : ٣٨

(٥) انظر الأصول ١/١٠١

موضع الفاعل[1] ، كقوله تعالى : (وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا) [2] ؛ إذ تقدير « أحسن بزيد » : حَسنَ زيدٌ .

فائدة : [طريقة صوغ فعل التعجب من الأفعال المزيدة على الثلاثي]

لا يأتي التعجب من كل فعل زائد على ثلاثة أحرف بلفظه ، وإنما يتعجب منه بنحو (ما أشد) وغيره مع ذكر مصدر الفعل الذي يريد التعجب منه ، نحو : مَا أشَدَّ انْطِلاقَ زيدٍ ، وأحسِنْ باستغفارِه . وما أقبح دَحْرَجَتَه ، وأشد بانطلاقِه . وكذلك فعل الألوان والعيوب وإن كان على ثلاثة احرف ، نحو : ما أشد عَوَرَهُ ، وما أحْسَنَ خضْرته ، وأشْدِدْ بِعَرَجِهِ ، وأحْسِنْ بِحُمْرَتِه . ولا تقول : مَا أعْوَرَهُ ، وأعْوِر به ، وما أحْمَرَه ، وأحْمِر به . وكذلك [الأفعل][3] الذي يكون للتفضيل لا يبنى [من][4] الألوان والعيوب ، تقول : زَيْدٌ احسن استغفارا من عمرو ، وهو أشد عورا منه ، وهذا أحْسَنُ حُمْرَةً مِنْ ذلك .

النوع السادس : المبتدأ . وحدّه : « كل اسم عَرِي عن العوامل اللفظية معترض لإسناد الخبر إليه »[5] . وشرطه ان يكون معرفة[6] ، كقولك : زيد قائم ، إلا في أربعة مواضع :

أحدها : أن يكون مخصصا بوصف ، كقوله تعالى : (وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِك)[7] ، فـ (عبد) مخصوص بوصف الإيمان .

الثاني : أن يكون منفيا ، كقولك : لا رجلٌ في الدار .

---

(١) الباء زائدة لازمة .

(٢) سورة النساء : ٧٩ و ١٦٦ ، وسورة الفتح : ٢٨

(٣) في الأصل : (وكذلك الأفعال الذي) ، ولعل الصواب (الأفعل) ، إذ ظاهر كلامه أنه يريد أفعل التفضيل .

(٤) زيادة تتم بها الفائدة ، وليست في الأصل .

(٥) العوامل اللفظية هي : (إنّ) واخواتها ، و (ظنّ) وأخواتها ، و (كان) وأخواتها ، وما يعمل عمل هذه العوامل .

(٦) انظر الأصول ٥٩/١ والمقتضب ١٢٧/٤ .

(٧) سورة البقرة : ٢٢١

الثالث : أن يكون مستفهما ، كقولك : هل رجلٌ في الدار ؟

الرابع : أن يقع خبره في الجار والمجرور ، أو في الظرف مقدما عليه . تقول : عَلَى زَيْدٍ دِرْهَمٌ ، وعِنْدَكَ رَجُلٌ . ولا تقول : درهم على زيد ، ورجل عندك . وقد جاء نكرة في غير هذه المواضع ، كقولهم « شرٌّ أهَرَّ ذا ناب[1] » ، وهذا شاذ لا يقاس عليه ، ومنه قوله تعالي : (وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ)[2] عند من جعله اسما لشدة العذاب[3] .

فائدة : [حذف المبتدأ]

يجوز حذف المبتدأ إذا كان في الكلام دلالة عليه ، كقوله تعالي : (فَكَذَّبُوا عَبْدَنَا وَقَالُوا مَجْنُونٌ)[4] ، أي هو مجنون . ونظائره كثيرة في التنزيل .

النوع السابع[5] : خبر المبتدأ . وحدّه : « ما أسند إلى المبتدأ » . وهو ثلاثة أقسام :

الأول : أن يكون مفردا . وهو نوعان :

أحدهما : ما ليس فيه ضمير ، نحو : زَيْدٌ أَخُوكَ ، والرَّجُلُ غُلَامُكَ .

والثاني : فيه ضمير ، نحو : زَيْدٌ قَائِمٌ ، وعَمْرُو كَرِيمٌ ، وهِنْد حَسَنَة . أي قائم هو .

القسم الثاني : أن يكون جملة مركبة من الفعل والفاعل ، نحو : زَيْدٌ قَامَ أَخُوهُ ، وعَمْرٌو قَامَ أَبُوهُ . أو من المبتدأ والخبر ، نحو : زَيْدٌ غُلَامُه مُنْطَلِقٌ . فـ (زيد) مبتدأ ، و (غلامه) مبتدأ ثان ، و (منطلق) خبر المبتدأ [الثاني][6] ، أو من الشرط والخبر ، نحو : زَيْدٌ إِنْ يُكْرِمنِي أُكْرِمْه ، وهذا

(١) انظر مجمع الأمثال ١/٣٧٠ واللسان مادة (هرر) ، ومعني (أهَرّه) حمله على الهرير ، وهو صوت ذو نباح ، وذو الناب : الكلب هنا ، ويضرب في ظهور أمارات الشر ومخايله .

(٢) سورة المطففين : ١

(٣) انظر الكتاب ١/٣٣١ وشرح المفصل ١/٨٦ والرضي ١/٨٩ .

(٤) سورة القمر : ٩ .

(٥) أي من الروافع .

(٦) في الأصل « خبر المبتدأ الأول » ، والصواب ما أثبتناه ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول (زيد) .

القسم لابد له من ذكر يعود إلى المبتدأ كالضمير في (قام)[1] ، والهاء في (غلامه) ، و (أكرمه) . وقوله : « السَّمْنُ مَنوانِ[2] بِدِرْهَمٍ » تقديره : منوان منه بدرهم ، إلا أنهم حذفوا (منه) لدلالة الكلام عليه

الثالث[3] : ظرف المكان أو ما يقوم مقامه ، نحو : زَيْدٌ عِنْدَكَ ، وعَمْرو في الدار ، والبَيْعُ في السُّوق ، وعَبْدُ اللهِ مِنَ الْكِرَامِ ، وظرف الزمان أيضا إذا كان المبتدأ حَدَثا[4] ، تقول : الضَّرْبُ يَوْمَ الجُمُعَةِ ، ولا تقول : زَيْدٌ يَوْمَ الجُمُعَةِ[5] . وقولهم : « الليلةَ الهلالُ » تقديره : الليلةَ حدوثُ الهلال . وإن رفع (الليلة) فالتقدير : الليلةُ ليلةُ الهلال .

فائدة أخرى : [حقيقة الخبر في الظرف]

الظرف أو مايقوم مقامه لا يكون خبرا في الحقيقة ، بل الخبر مضمر إذ تقدير قولك : زيد عندك ، أي زيد كائن عندك . والحمد لله ، أي ثابت لله . والضرب واقع يوم الجمعة[6] .

فائدة أخرى : [حذف خبر المبتدأ]

يجوز حذف خبر المبتدأ عند دلالة الكلام عليه ، نحو قولك : زَيْدٌ قائِمٌ وَعَمْرو . قال الله تعالي : (والَّلائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثلاثة أشهر ، وَاللائِي لَم يَحِضْنَ)[7] ، أي : واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة اشهر ايضا[8] .

(١) الأولى في التعبير كالضمير في (أخوه) و (أبوه) .

(٢) ويجوز أن يكون (منوان) خبرالسمن على حذف مضاف ، وبدرهم في موضع الصفة للمنوين ، وحينئذ يصير من الإخبار بالمفرد .

(٣) أي من أقسام الخبر .

(٤) المراد بالحدث هنا المصدر .

(٥) لأنه لا يخبر عن الجثة بظرف الزمان .

(٦) قدّر المصنف متعلق الخبر اسم فاعل ، ويجوز تقديره بفعل أيضا ، ولكن الأولى أن يقدر باسم الفاعل . انظر توجيه ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١/٣٤٦ .

(٧) سورة الطلاق : ٤ .

(٨) ففي الآية حذف المبتدأ والخبر معا ، انظر شرح الكافية الشافية ١/٣٥٤

فائدة : [تقديم خبر المبتدأ عليه]

يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه ، كقولك : قَائِمٌ زَيْدٌ ، ومَرَرْتُ بِهِ زَيْدٌ .

فائدة أخرى : [أقسام خبر المبتدأ]

خبر المبتدأ إما هو هو ، نحو : زَيْدٌ عَالِمٌ ، أو بمنزلة هو[1] ، نحو : أبو يُوسِفَ أبو حَنِيفَة ، أي ينزّل منزلته . قال الله تعالى : ﴿ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾[2] ، أي نازلات منزلتهن في تحريم النكاح[3] .

فائدة أخرى : [تعريف الخبر وتنكيره]

يجوز أن يكون خبر المبتدأ معرفة ، ولكن ينبغي أن يكون التعريف في المبتدأ أكثر مما في الخبر .

فإن قيل : ما العامل المعنوي في المبتدأ ؟ قيل : العامل في المبتدأ كونه مبتدأ ؛ لأن الابتداء وصف في ذات المبتدأ ، وهو أن يكون أوّلاً لثانٍ ، فذلك الوصف هو العامل فيه[4] .

وأما العامل في خبره فكونه ثانيا للأول ، لأن كون الخبر ثانيا لأول وصف في ذات الخبر أيضا .

---

(١) أي على سبيل الاتساع .

(٢) سورة الأحزاب : ٦ .

(٣) ليس المراد أنهن أمهات ، لأنه تعالى قال في موضع آخر في سورة المجادلة ، الآية : ٢ : ﴿ إن أمهاتهم إلا اللائي ولدنهم ﴾ .

(٤) هذا ظاهر كلام سيبويه حيث يرى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، انظر الكتاب ٢٧٨/١ . ويرى الكوفيون أن المبتدأ والخبر مرفوع أحدهما بالآخر ، انظر الإنصاف ، المسألة رقم (٥) ، وشرح الكافية الشافية ٣٣٦/١ .

النوع الثامن : الفعل المضارع ، فإنه يكون مرفوعا مادام مجردا عن العوامل اللفظية(١) ، تشبيها له بالمبتدأ ، نحو يَضْرِبُ زَيْدٌ ، وَيَدْعُو عَمْرٌو . ووجه المشابهة بينهما أنه مجرد عن العوامل اللفظية كالمبتدأ .

(١) اختار المصنف مذهب الكوفيين ، وهو أن الرافع للفعل المضارع هو التعري من العوامل اللفظية . انظر الإنصاف ، المسألة رقم (٧٤) ، وقد رجح ابن مالك في شرح عمدة الحافظ ص ١٠٩ رأي الكوفيين فقال : « هو أسهل المذهبين وأحقهما بالإطراد » . وأما مذهب البصريين فيرون أن الرافع للفعل المضارع وقوعه موقع الاسم . انظر الكتاب ٣/٩ ــ ١٠ والإنصاف ، المسألة رقم (٧٤) وأسرار العربية ٢٨ ــ ٢٩

الباب الثاني
في النواصب

وهي سبعة أنواع :

الأول : الأفعال العامة ، أعني جميع الأفعال ، فإنها تنصب خمسة أشياء :

الأول : المفعول المطلق ، وهو كل مصدر يذكر منصوبا إما لتأكيد الفعل المشتق منه ، أو لتأكيد الفعل الذي فيه معناه ، وإما لبيانه . فالذي للتأكيد، كل مصدر يذكر لما وضع من غير زيادة فيه ، كقولك : ضَرَبْتُ ضَرْباً ، وَخَرَجْتُ خُرُوجاً ، وشَنِئْتُ[1] بُغْضاً ، وحَلَفْتُ إيلاء . والذي للبيان ، كل مصدر يذكر مع زيادة فيه ، كقولك : ضَرَبْتُ ضَربَ ، وضَرْبَتَيْن ، وضَرَبَاتٍ ، وضَرْباً عَنِيفاً ، وضَرْبَ الأمير اللِّصَّ ، وضَرَبْتُ الضَّرْبَ الَّذي تَعْرِفُه . ومن هذا القبيل مَشَى الْجَمَزَى[2] ، ورَجَع الْقَهْقَرَى[3] ؛ فإنه لبيان النوع .

فائدة : [حذف عامل المصدر]

يجوز حذف الفعل الذي يعمل في المصدر ، كقولهم : سقْياً لَكَ ، ورعْياً لك[4] . أي سقاك الله ، ورعاك الله رعيا ، ومنه قوله تعالى : (غُفْرَانَكَ رَبَّنَا)[5] . أي اغْفِرْ لَنَا غُفْرَاناً ، يَا رَبَّنَا . و (سُبْحَانَ اللهِ)[6] ، أي نسبحك تسبيحا .

فائدة : [حذف المصدر المنصوب]

يجوز حذف المصدر وإقامة الوصف مقامه ، كقوله : (فَكُلُوهُ هَنِيئاً مَرِيئاً)[7] . أي : أَكْلاً هَنِيئاً مَرِيئاً .

(١) شنىء الشيء أبغضه . انظر اللسان : مادة (شنا) .

(٢) الجمزى : هو الوثب السريع .

(٣) القهقرى : مصدر (قَهْقَرَ) إذا رجع على عقبيه . انظر اللسان والتاج : مادة (قهقر) .

(٤) الصحيح من مذاهب النحاة أن حذف عامل المصدر في الدعاء والأمر والنهي واجب ؛ لأن المصدر بدل من اللفظ به ، فذكر الفعل جمع بين البدل والمبدل منه . انظر شرح الكافية الشافية ٢/٦٦٢

(٥) سورة البقرة : ٢٨٥ .

(٦) سورة يوسف : ١٠٨

(٧) سورة النساء : ٤

فائدة : [حذف المصدر مع نعته]

يجوز حذف المصدر مع وصفه المضاف وإقامة المضاف إليه مقامهما ، كقوله : مَشَيْنَا مِشْيَةَ الليث،أي مشينا مشية مثل مشية الليث .

فائدة : [تثنية المصادر وجمعها]

المصادر لا تثنى ولا تجمع إلا إذا كان المصدر مُحَدَّداً ، كالضَّرْبَة ، أو مُنَوَّعاً ، كالعلوم والأشغال[1] .

فإن قيل : لِمَ يُسَمَّى المصدر المنصوب مفعولا مطلقا ؟ قيل : سمي مفعولا مطلقا لأن المصدر يدل على زمان مُجْمَلٍ فيكون مطلقا بالإضافة إلى سائر الأزمنة ، فلهذا قيل : حدّ الفعل : ما يدل على زمان ومحصّلٍ ، احترازا عن المصدر .

الثاني :[2] ظرف الزمان[3] ، وهو كل زمان وقع فيه فِعْلٌ معينا كان أو مُبْهَماً ، فيكون منصوبا بذلك الفعل والواقع فيه ، نحو : خَرَجْتُ يومَ الجُمُعَةِ ، وشَهْرَ رَمَضَانِ ، وسَنَةَ سَمَرْقَنْد .

والمبهم تقول : جَلَسْتُ سَاعَةً ، ويَوْماً ، وشَهْراً ، وسَنَةً ، وحِيناً ، وأبَداً ، وذَاتَ مَرَّة . وجِئْتُ قَبْلَ زَيْد ، وبَعْدَ عَمْرٍو ، وما أشبهه . ومالـم يقع فِعْلٌ أجْرِي بوجوه الإعراب ، تقول : يومُ الجمعة أشْرفُ الأيام ، وشرّفَ الله يَوْمَ الجُمُعَةِ .

فائدة : [وجه نصب كلمة (مرةً)]

قولهم : جَلَسْتُ مَرَّةً ، قال بعضهم : هذا نصب على أنه ظرف الزمان ، إذ تقديره : جلست في وقتٍ واحدٍ . وقال بعضهم : هو نصب على المصدر من غير لفظه ، إذ تقديره : جلست جلسة ، وكلا الوجهين [يجوز][4] .

(١) قال سيبويه في الكتاب ٤٠١/٣ : « وهم قد يجمعون المصادر فيقولون : أمراض وأشغال وعقول ... » ، وممن أجاز المنوّع ابن جني في اللمع ص ١٣٥ ، وابن مالك ، انظر المساعد ٤٦٦/١ .

(٢) هذا النوع الثاني من المنصوبات الخمسة التي تنصبها الأفعال العامة .

(٣) وهو المسمى « المفعول فيه » .

(٤) في الأصل كلمة غير واضحة تقرب مما أثبتناه .

الثالث : ظروف المكان المبهمة : وهو كل مكان ليس له نهاية معلومة ولا حُدود مَحْصُورة ، كالجِهَات السِّت ، وهي : فَوْق ، وتَحْت ، ويَمِين ، ويَسَار ، وخَلْف ، وأَمَام ، وما كان في مَعْنَاهُنَّ ، وكذلك : حَوْلَكَ ، وعِنْدَكَ ، ووَسْطَ الدَّار ، وبَيْن القوم[1] ، فهذه الأماكن إذا وقع فيها فِعْلٌ كانت منصوبة بذلك الفِعْل . تقول : جَلَسْتُ أمامَكَ ، سِرْتُ خَلْفَك ، وكذا الباقي . وقولهم : سِرتُ فَرْسَخاً وميلاً[2] ، من الأماكن المبهمة . فإن كان المكان معينا كالمَسْجد ، والدَّار ، والسُّوق لم يستعمل ظَرْفاً بغير « في » . تقول : صَلَّيْتُ في المَسْجِدِ ، وجَلَسْتُ في الدَّارِ . ولا تقول : صَلَّيْتُ المَسْجِدَ . وجَلَسْتُ الدَّارَ[3] ؛ لأن الأماكن المعيّنة تختلف باختلاف الأشخاص .

فائدة : [الظرف يسمى مفعولا فيه]

يسمى ظرف الزمان والمكان مفعولا فيه ؛ لأنه ينتصب بالفعل الذي يقع فيه .

الرابع : المفعول له : وهو كل مصدر منصوب بمعنى اللام غير مشتق من الفعل الذي يقع فيه يذكر علة لذلك الفعل وغَرَضاً له ، كقولك : زُرْتُكَ طَمَعاً في بِرِّك ، وجَلَسْتُ مَخَافَةَ شَرِّكَ ، أي : للطمع في برك ، ولمخافة شرك ، قال الله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُم في آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوت ﴾[4] ، [أي][5] لحذر الموت .

(١) من ظروف المكان المبهمة غير ما ذكر المصنف : لدى وشبهها ، نحو : سوى ، ودون ، ولفظ (مكان) لكثرته ، وما بعد الفعل (دَخَلَ) ، نحو : دخلت الدار . انظر الكافية في النحو ص ١٠٠ وشرح الكافية للرضي ١٨٦/١ وشرح المرادي ٩٠/٢ — ٩١

(٢) الفرسخ ثلاثة أميال أو ستة ، سمي بذلك لأن صاحبه إذا مشى قعد واستراح من ذلك ، كأنه سكن ، فارسي معرب . انظر مـادة (فرسخ) . والميل منتهى مد البصر ، والجمع أميال وميول . انظر اللسان مادة (ميل) .

(٣) في الكتاب ٣٥/١ : « وقد قال بعضهم : ذهبت الشَّامَ ، وشبهه بالمبهم إذ كان مكانا يقع عليه المكان والمذهب ، وهذا شاذ ، لأنه ليس في (ذهب) دليل على الشام ، وفيه دليل على المذهب والمكان . ومثل « ذهبت الشام » : دخلت البيت » . وانظر المقتضب ٢٧٢/٢ و ٣٣٦/٤ — ٣٣٧

(٤) سورة البقرة : ١٩ (٥) زيادة ليست في الأصل تتم بها الفائدة .

وعلامته أن يصلح جوابا لـ (لِمَ)[1] ، كما إذا قلت لإنسان : جئتك .
فقال : لِمَ جئتني ؟ قلت : إكْراماً لك .

فائدة : [من شروط انتصاب المفعول له]

إذا كان المفعول له والفعل الذي يعمل فيه من شخص واحد[2] جاز حذف لام العلة وإثباتها ، نحو : زُرْتُكَ طَمَعاً فِي بِرِّكَ ، وجِئْتُكَ لإكْرامِكَ ، فإذا كان من شخصين لم يجز حذف اللام البتة . تقول : جئتك لِفَضْلِكَ ولعلمك ، ولا تقول : جِئْتُكَ فَضْلاً لَكَ وعِلْماً لك ، إلا أن يكون المصدر معنويا[3] ، كقولك تعالى : (عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الأَعْمَى)[4] ، أي عبس وتولى رسول الله ﷺ لمجيء الأعمى إياه ، ومع ذلك حذف اللام لعدم الالتباس .

الخامس : الحال ، وهي كل صفة نكرة مُنْتَقِلَة منصوبة بمعنى (في حال كذا) ، نحو : جَاءَ زَيْدٌ راكِباً ، أي : في حال ركوبه . فـ (راكبا) يسمى حالا ، و (زيد) ذا الحال ، وعلامة الحال أن يصلح جوابا لـ (كيف) .

ولا يجوز أن يكون ذا الحال نكرة إلا إذا كان الحال مُقَدَّماً عليه ، كقول الشاعر :

لِعَـزَّةَ موحشا طلـلٌ قَدِيـمُ   عَفَـاهُ كل أسحـمَ مستديمُ[5]

فـ (موحشا) حال من (طلل) ، وهو نكرة .

ولا يجوز أن يكون الحال معرفة[6] ، فلا تقول : جَاءَني زَيْدٌ الرَّاكِبَ ، بالنصب ليكون (الراكب) حالا عنه ، وهذا لا ينتقض بقولهم : « أَرْسَلَها

(١) قال سيبويه في الكتاب ١/٣٧٩ : « كأنه قيل له : لِمَ فعلت كذا ؟ » .
(٢) أي اتحد فاعله وفاعل عامله .
(٣) المراد بالمصدر المعنوي المصدر المؤول .
(٤) سورة عبس : ١ ــ ٢
(٥) البيت لكثير بن عبد الله ، انظر ديوانه ٢/٢١١ والخزانة ٣/٢٠٩ .
(٦) جاء في الكتاب ٣/١١٤ : « ولا يجوز للمعرفة أن تكون حالا كما تكون النكرة » .

العِرَاكَ »(١)، لأنه ليس نصبا على الحال ، بل هو نصب على المصدر عن الحال المضمر فيه(٢)، إذ تقديره : أرسل الخيل معتركةً بالعراك . وبهذا التقدير قولهم : المصدر يقع في موضع الحال ، نحو : جَاءَني زَيْدٌ رَكضاً ، أي راكضا ركضا(٣). قال الله تعالى : (وَلَا تأكلوها إسْرَافاً وَبِدَاراً)(٤) تقديره : مُسْرِفين ومُبَادِرِين إسْرَافاً وبِدَاراً .

فائدة : [عامل الحال]

العامل فى الحال على ثلاثة أشياء : الفعل الصريح ، نحو : جَاءَني زَيْدٌ رَاكِباً ، والظرف ، نحو : زَيْدٌ أَمَامَك قَائِماً ، وفِي الدَّارِ عَمْرٌو جَالِساً ، وما في معنى الفعل مثل أسماء الإشارات(٥) ، كقوله تعالى : (وهَذَا بَعْلِي شَيْخاً)(٦)، أي أشير بعلي شيخا .

فائدة أخرى : [تقديم الحال على ذي الحال وعلى العامل]

يجوز تقديم الحال على ذي الحال ، نحو : جَانِي رَاكِباً زَيْدٌ . وفى الدَّار نائماً عَمْرٌو ، وذَاكَ فَارِساً غُلَامِي ، وكذلك على العامل فيه إذا كان فعلا صريحا(٧) ، تقول : رَاكِباً جاءِني زَيْدٌ ، ولا تقول : قَائِماً في الدَّارِ زيدٌ .

---

(١) هذه الجملة من بيت لبيد ، وهو :

فأرسلها العراك ولم يزدها ولم يشفق على نغص الدخال

وفيه (فأوردها) ، انظر ديوانه ص ١٠٨ ، والكتاب ٣٧٢/١ والمقتضب ٢٣٧/٣ والخزانة ٥٣٤/١ .

(٢) المشهور من مذاهب النحاة أن المصدر يقع حالا ، ولكنه مؤول بالمشتق . جاء في الكتاب ٢٣٤/٣ : « ومن المصادر ما يقع موضع الحال فيسد مسده فيكون حالا .

(٣) هذا رأي المؤلف ، وانظر الهامش السابق .

(٤) سورة النساء : ٦

(٥) انظر سيبويه ٢٥٦/١ ، والعوامل المعنوية في الحال هي : الإشارة ، والتنبيه ، والنداء ، والظرف ، والجار ، والمجرور ، والتمني ، والتشبيه .

(٦) سورة هود : ٧٢

(٧) المراد بالفعل الصريح هنا المتصرف .

فائدة أخرى : [الحال تسد مسد الخبر]

يجوز أن يكون الحال خبرا عن المبتدأ[1] إذا كان المبتدأ حدثا[2] ، نحو : ضربي زيداً قائماً . فـ (قائما) حال في موضع خبر المبتدأ . وقال : أكثر شربي السَّوِيق مَلْتُوتاً ، أي إذا كان ملتوتا ، لأن الحال يتضمن معنى ظرف الزمان .

فائدة أخرى : [مجيء الحال صفة غير منتقلة] .

ويجوز بين النحويين أن تكون الحال غير منتقلة[3] ، نحو : جَاءَ زَيْدٌ رَاجِلاً . واستشهد بعض النحويين بقوله تعالى : (وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً) .[4] فقال : جعل (المصدق) حالا عن القرآن ، وهو غير منتقل عنه ؛ لأن معنى التنقل أن لا يكون لازما لذي الحال ، والتصديق صفة لازمة للقرآن إذ لا يكون القرآن إلا مصدقا . وأنكر المحققون هذا ، وقالوا : لا بـد أن تكون الحال منتقلة[5] ، والقرآن يكون مصدقا في اعتقاد المؤمنين ، ولا يكون مصدقا في اعتقاد المشركين ، فيكون التصديق منتقلا عنه ؛ إذ لا معنى للانتقال إلا أنه تحتمل أن يكون وأن لا يكون عند المستمعين .

فائدة : [مجيء الحال جملة]

يجوز أن يقع الحال في جملة مركبة من المبتدأ والخبر ، أو من الفعل والفاعل ، ثم إذا لم يكن في الجملة الحالية راجع[2] إلى ذي الحال ولكنها ملابسة لفعله أن يقعا معا ، فلا بد أن تأتي بالواو ، نحو : رَكِبَ الأميرُ والشَّمْسُ طَالِعَةٌ ، وجَاءَ عَمْرٌو وقَدْ طَلَعَتْ الشَّمْسُ ، وإن كان فيها راجع[2] إليه فأنت

(١) تسمى الحال السادة مسد الخبر .

(٢) المراد بالحدث هنا المصدر .

معنى الانتقال عدم ملازمتها لصاحبها ، ومعنى غير الانتقال ملازمتها لصاحبها .

(٤) سورة البقرة : ٩١ .

(٥) الأكثر في الحال أن يكون دالا على معنى منتقل ، وقد يدل على ما لاينتقل إذا كان مؤكدا لعامله ، نحو « ويوم أبعث حيا [مريم ٢٣] أو لصاحبه ، نحو : « لا من من فى الأرض عكوم جميعا [يونس ٩٩] ، أو يدل عامله على تجدد صاحبه ، نحو : « وخلق الإنسان ضعيفا [النساء ٢٨] وفى اشياء مسموعة ، نحو : « قائما بالقسط [آل عمران ١٨] ، وانظر شرح الكافية الشافية ٢/٧٢٧ ـ ٧٢٨ .

(٦) المراد بالراجع إليه الضمير الذي يعود على صاحب الحال .

بالخيار فيه إن شئت جئت بالواو ، فقلت : « جاء زيد وهو راكب » و « جاء عمرو وقد ركب غُلَامُه » ، وإن شئت أتيت بغير الواو فقلت : « جاء زيد هو راكب » و « جاء عمرو قد ركب غلامه » .

النوع الثانى من النواصب : الأفعال الخاصة ، وهي ثلاثة أوجه :

أحدها : الأفعال الناقصة مثل كان وأخواتها ، فإنها تنصب أخبارها ، وقد ذكرناها .

الثاني : الأفعال المتعدية ، فإنها تنصب المفعول به : وهو كل ما يقع عليه الفعل ويتأثر به . وإنما سمي مفعولا به لأن الذى يقع لا يتم إلا به .

والأفعال المتعدية أربعة أقسام :

الأول : المتعدي إلى مفعول واحد ، نحو : ضَرَبْتُ زَيْداً . وأَكْرَمْتُ عَمْراً وفَرَّحْتُ بَكْراً ، وذَهَبْتُ بالمَالِ[1] .

فائدة : [زيادة الباء على مفعول الفعل المتعدى بدونها]

كثير من الأفعال يتعدى بنفسه فيزاد فى مفعوله الباء ، نحو : قرأت القرآن ، وقرأت به[2] ، وعلمته وعلمت به ، ومنه قراءة أبي جعفر[3] : « يُذهِب بالأبصار »[4] بكسر الهاء[5] .

(١) يلاحظ أن الفعل تعدى إلى مفعوله بحرف جر ، وهذا بناء على مذهب المصنف أن الجار والمجرور في محل نصب مفعول به .

(٢) منه قول الراعي النميري أو القتال الكلابي :

هنّ الحرائـــر لا ربّــات أحمرة ... سُودُ المحاجـــر لا يقـــرأنَ بالسور

انظر الخزانة ٦٦٧/١ ومجالس ثعلب ١٠٣/١ والمخصص ٧٠/١٤ ، وأحمرة جمع حمار ، ومعناه : لسْنَ بإماء سود لا يتلون القرآن .

(٣) هو الإمام أبو جعفر يزيد بن القعقاع المخزومي المدني القاري ، أحد القراء العشرة ، تابعي ، عرض القرآن على مولاه عبد الله بن عياش ابن أبي ربيعة وعبد الله بن عباس وأبي هريرة وروى عنهم ، وروى القراءة عنه نافع بن أبي نعيم وسليمان بن مسلم بن جماز وعيسى بن وردان وآخرون . وقال يحيى بن معين : كان إمام أهل المدينة في القراءة . توفي بالمدنية في حدود سنة ١٣٠ هـ بعد ما عاش نيفا وتسعين سنة . ينظر غاية النهاية في طبقات القراء ٣٨٢/٢ — ٣٨٤ وسير أعلام النبلاء ٣٨٧/٥ — ٣٨٨ .

(٤) سورة النور : ٤٣

(٥) وقد نسب أبو حيان في البحر ٤٦٥/٦ هذه القراءة أيضا إلى شيبة ، وذكر أن الأخفش وأبا حاتم ذهبا إلى تخطئة جعفر في هذه القراءة ، ورد عليهما . وانظر الإتحاف ٣٢٥ .

القسم الثاني : ما يتعدى إلى مفعولين ثانيهما غير الأول[1] ، نحو : أَعْطَيْتُ زَيْداً دِرْهماً ، وكَسَوْتُ عَمْراً جُبَّةً ، وأَخَذْتُ المَالَ مِنْ زَيْدٍ . وهذا القسم يجوز فيه الاقتصار[2] على مفعول واحد ، نحو أن تقول : أعطيت زيدا[3] ، ولا تذكر ما أعطيته ، وأعطيت درهما ، ولا تذكر من أعطيته[4] .

فائدة : [حذف حرف الجر ونصب المجرور على المفعول]

إذا كان الفعل متعديا إلى مفعولين أحدهما بنفسه **والثاني** بحرف الجر جاز أن يحذف حرف الجر منه ويصل الفعل إليه ، نحو : أَخَذْتُ المَالَ زَيْداً ، وسَلَبْتُ المَال عَمْراً ، واخْتَرْتُ القَوْمَ رَجُلاً . قال الله تعالى : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلا)[5] . أي من قومه سبعين رجلا . وكذلك إذا كان متعديا إلى مفعول واحد بحرف الجر ، نحو : دَخَلْتُ الدَّارَ[6] ، وأَتَيْتُ زَيْداً ، وحَلَفْتُ الله ، وأَقْسَمْتُه ، بمعنى : دخلت في الدار ، وأتيت إلى زيد ، وحلفت بالله ، وأقسمت به . وإنما جاز ذلك لكثرة دورها في الكلام في هذا الأفعال . وغَضِبتُ زَيْداً بمعنى : على زيد .

القسم الثالث : ما يتعدى إلى المفعولين ثانيهما عين الأول وبمنزلته . وهذا لا يجوز الاقتصار فيه على أحدهما[7] . وهو سبعة أفعال : ظَنَنْتُ ، وحَسِبْتُ ، وخِلت ، وعَلِمْتُ ، ورأيتُ ، ووجَدتُ، وزَعَمت إذا كنَّ بمعنى (عَلمت) ،

---

(١) أي ليس أصلهما المبتدأ والخبر .

(٢) الاقتصار الحذف بلا دليل ، والاختصار الحذف بدليل . انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ٤٢٠/١

(٣) ومن الاقتصار على مفعول واحد قوله تعالى :(ولسوف يعطيك ربك فترضى) . الضحى : ٥ . وانظر شرح الكافية الشافية ٦٣٨/٢ .

(٤) انظر الكتاب ١٦/١ والمقتضب ٩٦/٣ والأصول في النحو ٣٨٢/٢ .

(٥) سورة الأعراف : ١٥٥

(٦) ذهب الجرمي إلى أن (دَخَلَ) متعدٍ وما بعده مفعول به . ويرى الرضي وابن يعيش أن (دَخَلَ) من قبيل الفعل اللازم فيتعدى بحرف جر ، وقد يحذف الجار توسّعا لكثرة الاستعمال . انظر المقتضب ٦٠/٤ و ٦١ و ٣٣٧ و ٣٣٨ وشرح المفصل ٦٣/٧ وشرح الكافية للرضي ١٨٦/١ والملخص ٣٧٦/١ والبسيط في شرح الجمل ٤٦١/١ .

(٧) انظر المقتضب ٦٩/٣ (٧) .

أعني هذه الثلاثة . فهذه الأفعال إذا دخلت على المبتدأ والخبر مقدمة عليهما نصبتهما ، نحو : ظَنَنْتُ زيدا قَائِماً ، وعَلِمْتُ بَكْراً أَخَاكَ ، ووَجدْتُ أبا يوسُفَ أبَا حَنِيفة ، وكذا الباقي .

فإن تأخرَتْ عن المفعولين أو توسط بينهن جاز الإلغاء[1] ، نحو : زيد ظننت قائم ، وزيد قائم ظننت ، والإعمال أيضا يجوز ، نحو : زيدا ظننت قائما ، وزيدا قائما ظننت .

وإن دخلت لام الابتداء وحروف الاستفهام بطل عملها ، نحو : علمت لَزَيْدٌ مَنْطَلِقٌ ، وعَلِمْتُ أَزَيْدٌ أَخُوكَ أَمْ عَمْرو ؟ قال الله تعالى : (لِنَعلَم أي الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا)[2] . وحيث يبطل عملها يسمى تعليقا . ومعنى التعليق : أنّ قولك : علمت لَزَيْدٌ منطلق ، وعمر قائم ظننت [وإن][3] كانا مرفوعين على الابتداء أو الخبر من حيث اللفظ ولكنهما منصوبان ، لأنهما مفعولان من حيث المعنى .

فائدة : [أحوال فعل (عَلِم) في التعدية]

العلم تارة يستدعى مفعولين ، وأخرى مفعولا واحدا ؛ لأن الشيء ربما يُعْلَمُ بأصله ، وربَّما يُعْلَمْ بِوَصِفْه . فإن عُلِمَ بأصله فيستدعي مفعولا واحدا ، وإن عُلِم بوصفه فيستدعي مفعولين . وهذا كما إذا كان في البلد زيد واحد قلت : علمت زيدا ، وعرفت زيدا واقتصرت عليه ؛ لأنه معلوم بأصله . وإذا كان في البلد زيدان أحدهما عالم والثاني جاهل، قلت : علمت زيدا عالما ، ولم تقل : علمت زيدا ، ولم تقل : علمت منطلقا ؛ لأنه معلوم بوصفه . وهذا فرق دقيق فاعرفه .

القسم الرابع : ما يتعدي إلى ثلاثة مفعولين الثاني غير الأول ، والثالث غير الثاني ، أو بمنزلته . وهو أربعة أفعال : أعلمت ، وأنبأت ، ونبأت ،

(١) الإلغاء إبطال العمل لفظا ومعنى ، وإلغاء المتأخر أقوى من إعماله ، وقد أجاز الكوفيون الإلغاء مع تقدم الفعل . انظر الملخص ٢٥٦ وشرح الرضي ٢٧٩/٢ وشرح المرادي ٣٧٨/١ .

(٢) سورة الكهف : ١٢ .

(٣) في الأصل (فإن) ، ولعل الأوضح ما أثبتنا

وأريت[1] إذا كانت بمعنى (أعلمت) . تقول : أعلمت زيدا عمرا خير الناس . قال الله تعالى : (كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ)[2] . وهذا القسم لا يجوز فيه الاقتصار عند سيبويه[3] . ويجوز الاقتصار فيه على المفعولين اللذين ثانيهما عين الأول عند أبي عثمان المازني[4] . تقول : أعلمتُ عمْراً فاضِلاً ، ولاتذكر من أعلمته .

فائدة : [أفعال ملحقة بالأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفعولين]

ثلاثة أفعال ملحقة بهذه الأفعال الأربعة عند الجماهير ؛ لأنهن في معناهن ، وهي : خبّرت ، وأخبرت ، وحدّثت[5] . [قال الشاعر][6] :

خُبِّرتُ سوداء القلوب مريضـةً ....[7]

الوجه الثالث من الأفعال الخاصة الأفعال المتميز به ؛ وهي كل فعل نقِل عن فاعله إلى غيره ، فإنه ينصب فاعله على التمييز بعد أن يسند إلى غيره من حيث

(١) أرى وأعلم تعديا إلى ثلاثة مفعولين عن طريق همزة التعدية ، وهذا الحكم يجوز في جميع أفعال القلوب عند الأخفش قياسا ، انظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٧٤ ـــ ٢٧٥ وشرح المفصل ٦٦/٧ وهمع الهوامع ٢٥٢/٢ .

(٢) سورة البقرة : ١٦٧

(٣) جاء في الكتاب : (هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين ، ولا يجوز أن تقتصر على مفعول واحد دون الثلاثة) : الكتاب ٤١/١ . وانظر أيضا ١٩/١ والمقتضب ١٢٢/٣

(٤) جاء في الأصول في النحو ٢٨٤/٢ : « قال سيبويه : وليس لك أن تقتصر على المفعول الأول ؛ لأن المفعول الأول في ذا كالفاعل في الذي قبله . وقال المازني مثل ذلك » . فظاهر هذا القول أن المازني متابع سيبويه . والمازني هو أبو عثمان بكر بن محمد المازني النحوي البصري المتوفى سنة ٢٤٩ هـ . انظر أخبار النحويين البصريين ٨٥ ـــ ٩٥ وطبقات الزبيدي ٨٧ ـــ ٩٣ وإنباه الرواة ٢٨١/١ ـــ ٢٩١ وبغية الوعاة ٤٦٣/١ ـــ ٤٦٦ والأعلام ٦٩/٢ وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١٦٢/٢ ـــ ١٦٣ .

(٥) لم يلحق سيبويه بـ (أعلم وأرى) إلا (نبأ) . انظر المقتضب ١٢١/٣ ـــ ١٢٢ و ٣٣٨/٤ ـــ ٣٣٩ .

(٦) ما بين القوسين زيادة بدل كلمة (شعر) في الأصل .

(٧) هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

.... فأقبلـتُ من أهلي بمصر أعودهـا

قاله العوّام بن عقبة بن كعب بن زهير . ويروى : « خُبِّرتُ سوداء الغميم » ، وهي امرأة تشبب بها عقبة ثم علقها ابنه العوام . انظر شرح الأشموني ٤٢/٢ .

اللفظ ، نحو : طَابَ زَيْدٌ نَفساً ، وكَفَى عَمْرو رَجُلاً ، وتَصَبَّبَ عَمْرو عَرَقاً . وتَفَقَّأ خَالِدٌ شَحْماً ، فقد نقل فعل الطيّب عن النفس إلى ذات زيد ؛ إذ تقديره : طابت نفس زيد ، وكذا الباقي .

والفرق بين التمييز والحال أن حدّ التمييز ما يحتمل الأجناس مميّزا بأحد الأجناس ، وحدّ الحال ما يحتمل الأوصاف مميزا بأحد الأوصاف .

وعلامة التمييز ما يصلح جوابا لـ (ماهو ؟) ، كما إذا قلت : طاب زيد ، فقيل : ماهو ؟ فقلت : نفسا . وقد جوّز أبو عثمان المازني تقديم التمييز على الفعل الذي يعمل فيه ، كقولك : « نَفْساً طَابَ زَيْدٌ » قياسا على تقديم الحال[1] . وجوز أيضا أن يكون التمييز معرفة . وأنكر سيبويه هاتين المسألتين[2] .

فائدة : [إفراد تمييز الجمع]

يجوز أن يكون لفظ التمييز موحدا ، وما نقل إليه الفعل جمعا ، كقوله تعالى : « فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسا »[3] ، فقد لفظ الواحد في موضع الجمع .

واعلم أن للتمييز أحكاما كثيرة سيأتي بيانها في قسم اللواحق حين ذكر العدد إن شاء الله .

---

(١) وقد وافق المبرد المازني ، جاء في المقتضب ٣/٣٦ : « وتقول : راكبا جاء زايد ، لأن العامل فِعْل ، فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا ، وهذا رأي أبي عثمان المازني » .

(٢) المراد بالمسألتين تقديم التمييز على عامله ، وكونه معرفة . انظر الكتاب ١/٢٠٤ ــ ٢٠٥ ، وسيبويه هو إمام النحاة أبو بشر عمرو بن عثمان ابن قنبر ، والمتوفى سنة ١٨٠ هـ . انظر أخبار النحويين البصريين ٦٣ ــ ٦٤ وطبقات النحويين واللغويين ٦٦ ــ ٧٢ وإنباه الرواة ٢/٣٦٤ ــ ٣٦٠ وبغية الوعاة ٢/٢٢٩ ــ ٢٣٠ وانظر تقديم المحقق لكتاب سيبويه ٣ ــ ٦٠ .

(٣) سورة النساء : ٤

النوع الثالث[١] : الحروف المشبهة بالأفعال . وهي ستة[٢] : إنّ ، وأنّ للتأكيد ، وكأنّ للتشبيه ، ولكنّ للاستدراك ، وليت للتمني ، ولعلّ للترجي . فهذه الحروف تدخل على المبتدأ والخبر ، فكل ما يرتفع بالابتداء ينتصب بهذه الحروف بأنه اسم (إنّ) وأخواتها . تقول : إنّ زَيْداً قائمٌ ، وكأنّ عَمْراً أسَدٌ . ولا يجوز تقديم خبر (إنّ) وأخواتها على اسمها ، فلا تقول : إنّ قائمٌ زيدا ، إلا إذا وقع الخبر في الظرف أو في الجار والمجرور[٣] ، كقوله تعالى : (وإنّ لَنَا لَلآخِرَة والأولى)[٤] . و (إنّ في ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِمَنْ يَخْشَى)[٥] .

وتدخل (ما) على هذه الحروف فتمنعها عن العمل ، كقوله تعالى : « إنَّمَا إلٰهُكُم إلهٌ وَاحِد »[٦] . وقد يعمل مع (ما) قليلا[٧] ، كقولك : « كَأنَّمَا زَيْداً أسَد » . وسَمى (ما) الكافة عند إلغائها ، و (ما) الزيادة عند إعمالها . وقد تدخل (ما) على هذه الحروف لتسلطّها على الفعل ، كقوله تعالى : (إنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاء)[٨] ، فتسمى (ما) المسلطة

---

(١) أي من النواصب .

(٢) هي خمسة عند سيبويه والمبرد وابن السراج وغيرهم من قبل أن (إنّ) و (أنّ) حرف واحد . جاء في المقتضب ٤/١٠٧ : (إنّ وأنّ مجازهما واحد ، فلذلك عددناهما حرفا واحدا) . وانظر الكتاب ٢/١٣١ والأصول في النحو ١/٢٢٩ والتسهيل ٦١ والتصريح ١/٢١٠ والهمع ١/١٣٢ .

(٣) إذا كان الاسم معرفة جاز تقديم الخبر إذا كان ظرفا ، أو جارا ومجرورا ، كقوله تعالى : (إنّ إلينا إيابهم) [سورة الغاشية ٢٥] » ويجب تقديمه إذا كان الاسم نكرة . انظر المقتضب ٤/١٠٩ وشرح الكافية للرضي ١/١١٠ — ١١١ .

(٤) سورة الليل : ١٣

(٥) سورة النازعات : ٢٦

(٦) سورة الكهف : ١١٠ ، وسورة الأنبياء : ١٠٨ ، وسورة فصلت : ٦ .

(٧) قال عبد القاهر الجرجاني ، وقد يقال : « إنما زيدا خارجٌ » ، انظر المقتصد ١/٤٦٨ . كما ورد السماع بإعمال « ليتما » ، فقد روي بيت النابغة بنصب الحمام ورفعه ، وهو قوله :

ألا ليتما هذا الحمامُ لنا ... إلى حمامتنا أو نصفه فقد

انظر الكتاب ٢/١٣٨ وشرح الرضي ٢/١٤٨ والجنى الداني ٤١٦ — ٤١٧ .

(٨) سورة فاطر : ٢٨

وقد تخفف الحروف المشددة منها، فتعمل مرة وتلغى أخرى (١)، كقولك: كَأَنْ زيدٌ أسد، وكأنْ زيدا أسدٌ. وقرىء بالوجهين « أنْ لعنةُ الله على الظالمين »(٢). ولكن إذا كسرتْ همزة (إنّ) المخففة فلا بدّ من إدخال لام التوكيد في خبرها عند إلغائها(٣). تقول: إنْ زيدٌ لقائم، ولا تقول: إنْ زَيْدٌ قائم؛ لأنه يشتبه بـ (إنْ) النافية، كقوله تعالى: (إِنِ الْحكْمُ إلا لله)(٤)، وقد تدخل لام التأكيد في خبر (إنّ)، كقوله تعالى (إنْ الله لَغَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِين(٥)). ولا يدخل على اسمها إلا إذا وقع الخبر في الجار والمجرور، أو

(١) ذهب سيبويه وآخرون إلى أنه يجب إهمال هذه الأدوات غير « ليتما » بعد دخول (ما) هذه عليها. وذهب ابن السراج والزجاجي والرماني والصيمري وعبد القاهر الجرجاني والزمخشري وابن يعيش وابن مالك وغيرهم إلى صحة إعمالها جميعا مع (ما) قياسا لما لم يسمع إعماله على ما سمع إعماله. انظر الكتاب ١٣٧/٢ ــ ١٣٨ والتوطئة ٢٣١ ــ ٢٣٢ والإيضاح في شرح المفصل ١٦٣/٢ ــ ١٦٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٣/١ ــ ٤٣٥ والمقرب ١٠٩/١ ــ ١١٠ وشرح الكافية الشافية ٤٧٩/١ ــ ٤٨١ وشرح الألفية لابن الناظم ٦٦ وشرح الكافية للرضي ٣٤٨/٢ ورصف المباني ٢٠٣ والنكت الحسان ٨٥ ــ ٨٦ والارتشاف ١٥٧/٢ ــ ١٥٨ والجنى الداني ٣٨٠ وتوضيح المقاصد والمسالك ٣٤٧/١ والمساعد ٣٢٩/١ وشرح ابن عقيل ٣٧٤/١ ــ ٣٧٥ وتعليق الفرائد ٦٦/٤ ــ ٦٧ والتصريح ٢٢٥/١ والعوامل المائة النحوية ٢١٩ والهمع ١٤٣/١ ــ ١٤٤. وانظر الأصول في النحو ٢٣٢/١ ــ ٢٣٣ والجمل ٣٠٤ ومعاني الحروف ٨٩ والتبصرة والتذكرة ٢١٥/١ والمقتصد ٤٦٩/١ والمفصل ٢٩٣ وشرح المفصل ٥٦/٨ ــ ٥٧ والتسهيل ٦٥ الارتشاف ١٥٧/٢ ولباب الإعراب ٤٥٩.

(٢) سورة الأعراف: ٤٤، وقد قرأها البزي وابن عامر وحمزة والكسائي بتشديد (أنّ) ونصب اللعنة، وقرأ الباقون بتخفيف (أنّ) ورفع اللعنة. انظر الكشف ٤٦٣/١ والإقناع في القراءات السبع ٦٤٧/٢ والبحر المحيط ٣٠١/٤ والإتحاف ٢٢٤.

(٣) وقد ذهب البصريون إلى إعمالها، ويرى الكوفيون عدم إعملها إذا خففت، وقيل إن مذهبهم أن (إنّ) المشددة لا تخفف أبدا، ولكل مذهب أدلته. انظر في ذلك الإنصاف، المسألة الرابعة والعشرين، وانظر معاني الحروف ٧٥ والأزهية ٣٨ ــ ٣٩ والتبصرة والتذكرة ٤٥٨/١ ومشكل إعراب القرآن ٤٦٧/٢ و ٦٥٠ وإصلاح الخلل الواقع في الجمل ٣٧٥ والأمالي الشجرية ٢٤٣/٢ والبيان في غريب إعراب القرآن ١٢٦/١ والتبيان في إعراب القرآن ١٢٤/١ والتبيين ٣٤٧ وشرح المفصل ٧٢/٨ والتسهيل ٦٥ وشرح الكافية للرضي ٣٥٨/٢ ــ ٣٥٩ والارتشاف ١٤٩/٢ و ١٥١ والنكت الحسان ٨٨ والبحر المحيط ٢٥٧/٤ و ٢٥٥/٦ و ٣٨/٧ و ١٠٧ و ٣٣٤ و ٤٥٤/٨ والجنى الداني ٢٢٩ و ١٦٨ ومغنى اللبيب ٢٤/١ و ٢٣٢ و المساعد ٣٢٨/١ وتعليق الفرائد ٦٠/٤ و ٦٥ ــ ٦٦ والتصريح ٢٣١/١ ــ ٢٣٢ وائتلاف النصرة ١٦٩ ــ ١٧٠.

(٤) سورة الأنعام: ٥٧

(٥) سورة العنكبوت: ٦

للظرف ، كقولك : إنّ أمامك لَزَيْداً ، وإنّ مِن الكِرام [لَعَمْراً](1) . قال الله تعالى : إنّ في ذلِكَ لَعِبْرَةً لِمَنْ يَخْشى (2)

و [كان](3) بعض العرب لا يعمل هذه الحروف(4) ، كقوله تعالى : « إنْ هذانِ لَساحِرَان »(5) ، عند من قرأ بالألف(6) . وبناؤه على هذا [أولى](7) من قول القائل : (إنّ) هاهنا بمعنى (نَعَمْ) ؛ لأن (إنّ) إذا كانت بمعنى (نَعَمْ) لم يدخل اللام في الخبر .

فائدة : [العطف على اسم (إنّ) وأخواتها]

إذا عطفت اسما على اسم نظرت ، فإن كان قبل الخبر لم يجز في المعطوف إلا النصب عند أهل التحقيق(8) ، نحو : إنّ زيدا وعمراً قائمان . وإن شئت قلت : .... وعمرو قائم . كقوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا

---

(1) في الأصل (لعمروا) بزيادة الواو .

(2) سورة النازعات : ٢٦

(3) في الأصل (وقال) .

(4) لعل المصنف يشير إلى لغة بني الحارث بن كعب الذين يجعلون الاثنين في حالة الرفع والنصب بالألف . انظر معاني القرآن ٢/١٨٤ والبحر المحيط ٦/٢٥٥

(5) سورة طه : ٦٣

(6) قرأ ابن كثير وحفص بتخفيف (إنْ) ولزوم الألف في (هذان) ، غير أن ابن كثير يشدد النون من (هذان) ، وحفص يخفف النون . ووافقه ابن محيصن . فـ (إنْ) على هذه القراءة مهملة ، و (هذان) مبتدأ و (لساحران) خبر ، والكلام في (لساحران) للفرق بين (إنْ) النافية والمخففة من الثقيلة . وقد ذكر أبو حيان ممن قرأ بها أيضا أبا بحرية وأبا حيوة والزهري وحميد بن سعدان . انظر في ذلك كله الكشف ٢/٩٩ والبحر المحيط ٦/٢٥٥ و الإتحاف ٣٠٤ .

(7) في الأصل (الأولى) .

(8) أهل التحقيق عند المصنف هم البصريون ، وقد ذهب الكوفيون إلى جواز العطف على موضع (إنّ) قبل تمام الخبر ، غير أن الكسائي يجيزه على كل حال ، والفراء لا يجيزه إلا فيما لم يظهر فيه عمل (إنّ) ، انظر الإنصاف ، المسألة الثالثة والعشرين .

والنَّصارَى والصَّابِئِين)[1] ، قيل في الآية تقديم وتأخير[2] . وإن كان بعد الخبر جاز في المعطوف وجهان[3] : أحدهما النصب على اللفظ ، نحو : إنّ زيدا قائم و [عمرا][4] ، والثاني الرفع على موضع الابتداء ، نحو : إنّ زيدا قائم وعمرو ؛ لأن موضع (إنّ زيدا) الابتداء . ويجوز أن يكون معطوفا على الضمير الذي في (قائم)[5] ، فتقديره[6] (إنّ زيدا قائم هو وعمرو) ، فإذا كان كذلك فأولى أن يصرح بالضمير .

وأما باقي الحروف فلا يجوز في المعطوف إلا النصب ، سواء كان قبل الخبر أو بعده . تقول : كَأَنَّ زَيْداً قَائِمٌ و [عمرا][7] ، تقول : وعمرو إلا إذا عطفت على الضمير الذي في (قائم) . وإنما لا يجوز الرفع على موضع الابتداء ؛ لأن هذه الحروف تبطل معنى الابتداء بسبب أن فيها معنىَ الفعل .

---

(١) سورة البقرة : ٦٢

(٢) هكذا في الأصل ، ولعل المصنف أراد التمثيل بآية المائدة ، وهي قوله تعالى : (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون)[المائدة ٦٩] ، حيث إن هذه الآية استشهد بها الكوفيون على جواز رفع الاسم المعطوف على اسم (إنّ) قبل تمام الخبر . ورد البصريون الذين سماهم المصنف (أهل التحقيق) بأن في الآية تقديما وتأخيرا ، وتقديره : « إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، والصابئون والنصارى كذلك » . فلعل المصنف أراد أن يشير إلى مذهب الكوفيين المخالف لمذهب (أهل التحقيق) وحجتهم والرد عليهم . انظر الإنصاف ، المسألة الثالثة والعشرون .

(٣) انظر الكتاب ١/٦١ والمقتضب ٤/١١١

(٤) انظر الكتاب ١/٦١ والمقتضب ٤/١١١

(٥) في الأصل (عمروا) .

(٦) وقد حسّن سيبويه الرفع على موضع الابتداء ، وضعف الرفع بالعطف على الضمير في الخبر . انظر الكتاب ٢/١٤٤ ، وتبعه المبرد ، انظر المقتضب ٤/١١١

(٧) في الأصل هنا زيادة (وإنما لا يجوز الرفع على موضع الابتداء) وهي تكرار لهذه الجملة سهوا من الناسخ ، وستأتي الجملة بعد قليل في موضعها المناسب .

(٨) في الأصل (عمروا) .

فائدة أخرى : [مواطن فتح همزة (إنّ) وكسرها]

تكسر همزة (إنّ) في الابتداء(١)، كقوله تعالى : (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ)(٢)، وبعد القول ، كقوله تعالى : (وَقَالَ مُوسَى إِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُم)(٣)، وبعد القسم ، كقوله تعالى : (وَالْعَصْرِ إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ)(٤)، وعند وقوع اللام في خبرها ، كقوله تعالى : (وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ)(٥).

ويفرق بين (إنّ) و (أنّ) بشيء معنوي ، وهو أنّك [إذا](٦) طرحت الجملة التي هي «إنّ زيدا منطلق» نظرت فإن وقع موقعها مفرد في إفادة المعنى فتحت ، وإلا كسرت . تقول : قال فلان : « إنّ زيدا منطلق » ، فتكسر

(١) تكسر همزة (إنّ) في مواضع أخرى لم يذكرها المصنف ، وهي : إذا وقعت بعد ما يفيد الحكاية ، أو بعد (حتى) الابتدائية ، وإذا وقعت في صدر الجملة الحالية ، أو وقعت في صدر الصلة . وكذلك تكسر الهمزة إذا وقعت بعد (أمّا) ، أو بعد (إلا) الاستفتاحية ، أو وقعت خبرا في الحال ، أو الأصل عن اسم ذات ، أو وقعت صفة لنكرة ، إنظر لتفصيل الحديث على مواطن الكسر والفتح وصحة الأمرين الكتاب ١٢٢/٣ ــ ١٥٤ والمقتضب ٣٤٠/٢ ــ ٣٦٠ والأصول في النحو ٢٦٢/١ ــ ٣٨١ والجمل ٥٧ ــ ٥٩ ومعاني الحروف ١٠٩ ــ ١١٠ و ١٧٢ والإيضاح العضدي ١٢٩ ــ ١٣٢ واللمع ١٢٥ والتبصرة والتذكرة ٢٠٣/١ ــ ٢٠٥ والمقتصد ٤٧١/١ ــ ٤٨٢ والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٧٦٤/٢ ــ ٧٧٢ وإصلاح الخلل الواقع في الجمل ١٧٧ ــ ١٨٠ والمفصل ٢٩٣ ــ ٢٩٥ وشرح المفصل ٥٩/٨ ــ ٦٢ والكافية ٢٢٠ ــ ٢٢١ والإيضاح في شرح المفصل ١٦٤/٢ ــ ١٧٥ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٩/١ ــ ٤٦٧ وشرح الكافية الشافية ٤٨١/٢ ــ ٤٨٨ والتسهيل ٦٢ ــ ٦٣ وشرح الألفية لابن الناظم ٦٢ ــ ٦٥ وشرح الكافية للرضي ٣٤٩/٢ ــ ٣٥٢ والبسيط في شرح الجمل ٨١٣/٢ ــ ٨٣٥ ورصف المباني ٢٠٥ ــ ٢٠٦ والارتشاف ١٣٩/٢ ــ ١٤٣ والجنى الداني ٣٨٨ ــ ٣٩٥ وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٣٣٦/١ ــ ٣٤٣ والمساعد ٣١٤/١ ــ ٣١٩ وشرح ابن عقيل ٣٥٠/١ ــ ٣٦٧ وتعليق الفرائد ٣١/٤ ــ ٤٤ والفوائد الضيائية ٣٣٧/٢ ــ ٣٤١ والعوامل المائة النحوية ٢٠٩ ــ ٢١٢ والتصريح ٢١٤/١ ــ ٢٢١ والأشباه والنظائر ٧٦/٢ ــ ٧٨ ولباب الإعراب ٤٥٢ ــ ٤٥٤ .

(٢) سورة الكوثر : ١

(٣) سورة غافر : ٢٧

(٤) سورة العصر : ١ ــ ٢

(٥) سورة المنافقون : ١

(٦) زيادة ليست في الأصل لإقامة اللفظ وإيضاح المعنى .

(إنّ) هاهنا ؛ لأنك لو قلت : « قال فلان : زيد » لم يكن مفيدا . و « وبلغني أنّ زيدا منطلق » ، فتفتح (أنّ) ؛ لأنك لو قلت بمعنى الانطلاق وبلغني انطلاق زيد كان كلاما مفيدا وهذه القاعدة مطردة إلا إذا وقع اللام في خبرها ، فعند ذلك لا يجوز إلا الكسر ؛ لأن اللام التي تدخل في خبرها هي لام الابتداء غير أنه إذا دخلت (إنّ) على المبتدأ نقلت لام الابتداء إلى الخبر لئلا يجتمع تأكيدان في كلمة واحدة . فحيث ترى اللام في الخبر فلا يجوز إلا الكسر ؛ لأنه يغلب معنى الابتداء عليه بسبب اللام .

النوع الرابع[1] : الحروف المشبهة بالمشبهة : وهي (ما) و (لا) . فأمّا (مَا) فإنها مشبهة عند أهل الحجاز في رفع الأول ونصب الثاني بـ (ليس) المشبهة بـ (كان)[2] . تقول : ما زيدٌ قائماً ، كما تقول : ليس زيدٌ قائماً . قال الله تعالى : (مَاهَذَا بَشَراً)[3] . وتدخل الباء في خبرها للتأكيد كما تدخل في خبر (ليس) . قال الله تعالى : (وَمَاهُمْ بِمؤُمِنين)[4] .

وأما تميم فيرفعون الاسم والخبر على الابتداء ، يقولون : « مازيد قائم »[5] ، كقول جرير :

.... : وما تيم لذي حسب نديد[6]

---

(١) أي من النواصب .

(٢) انظر الكتاب ١/٥٧

(٣) سورة يوسف : ٣١

(٤) سورة البقرة : ٨٤

(٥) انظر الكتاب ١/٥٧

(٦) البيت في الديوان مروي بروايتين : الأولى :

أتيمـــا تجعلــــون إليّ إندا ❊ ومـــا تيم لذي حسب نديـــد

والثانية رواها عمارة :

أبونـــا مالك وأبـــو تيم ❊ فهـــل تيم لذي حسب نديـــد

انظر ديوان جرير ، شرح محمد بن حبيب ، تحقيق د . نعمان بن طه ، طبع دار المعارف بمصر ١/٣٣١ .

وجرير هو الشاعر الأموي المشهور جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي المتوفى سنة ١١١ هـ . انظر طبقات الشعراء ١١١ ــ ١٥٦ والشعر والشعراء ٢٣٠ ــ ٢٣٤ والخزانة (هارون) ١/٧٥ ــ ٧٧ وتاريخ التراث العربي ٢/٣/٦٧ ــ ٧٢ .

فائدة : [شروط نصب خبر (ما) المشبهة بـ (ليس)]

إذا فصلت بين اسم (ما) وبين[1] خبرها بـ (إلا) ، أو قدمت الخبر على الاسم استوت اللغتان : لم يجز إلا الرفع[2] ، كقولك : ما زَيْدٌ إلاّ قائم ، وما قائِمٌ زَيْدٌ . قال الله تعالى : (ومَا أَمْرُنا إلاّ وَاحِدَة)[3]

وأما (لا) فإنها مُشَبَّهَة بـ (ليس) مرة في رفع الأول ونصب الثاني ، نحو : « لا رَجُلَ أفضلَ منك » ، كما تقول : « لَيْسَ رَجُلٌ أفْضَلَ مِنْك » ، وهذا يختص بالنكرات ، ولا تقول : لا زيدٌ أفضلَ منك ، ومشبهة مرة بـ (إنّ) في نصب الأول ورفع الثاني . وذلك في موضعين :

أحدهما : المضاف ، نحو : لا غلامَ رجلٍ جالسٌ عِنْدَنا ، ولا رجلَ صِدْقٍ كائنٌ هاهنا » .

والثاني : المضارع[4] للمضاف ، نحو : لا خيراً من زيدٍ كائنٌ عِنْدَنَا ، ولا ضارباً عَمْراً في الدار ، ومعنى « المضارع للمضاف » أن يتعلق بشيء هو من تمام معناه ، كما أن المضاف يتعلق بالمضاف إليه ، وهو من تمام معناه ، فإن (خيرا) من (خيرا من زيد) يتعلق بـ (من زيد) ، وهو من تمام معناه . ووجه المشابهة بين (لا) و (إنّ) أنّ (لا) يفيد التأكيد في النفي ، كما أن (إنّ) يفيد التأكيد في الإثبات .

وقد تبنى النكرة المفردة[5] مع (لا) لنفي الجنس على الفتح[6] ، ومحلها الابتداء ، نحو : لا رجلَ في الدار ، قال الله تعالى : (لا رَيْبَ فيه)[7] .

(١) الأفصح عدم تكرار (بين) لوقوعها بين اسمين ظاهرين .

(٢) ويتعين الرفع أيضا إذا وليها (إنْ) ، أو تقدم معمول خبرها على اسمها ولم يكن ظرفا أو جارا ومجرورا . انظر شرح الكافية الشافية ٤٣٠/١ وشرح الرضي ٢٦٦/١ .

(٣) سورة القمر : ٥٠

(٤) ويسمى أيضا الشبيه بالمضاف .

(٥) المراد بالإفراد أن لا يكون مضافا ولا شبيها بالمضاف .

(٦) أو ما ينوب مناب الفتح ، كالكسرة في جمع المؤنث السالم ، والياء في المثنى وجمع المذكر السالم . والتزم ابن عصفور الفتح في جمع المؤنث السالم . انظر المقرب ١٩٠/١

(٧) سورة البقرة : ٢ ، وسورة آل عمران : ٩ و ٢٥ ، وسورة النساء : ٨٧ ، وسورة الأنعام : ١٢ ، وسورة يونس : ٣٧ ، وسورة الإسراء : ٩٩ ، وسورة السجدة : ٢ ، وسورة الشورى : ٧ .

فائدة : [أوجه إعراب نعت اسم (لا)]

إن وُصف النكرة المفردة المنفية جاز في الوصف ثلاثة أوجه :

النصب بالتنوين ، نحو : لا رَجُلاً عَاقِلاً عِنْدَك .

والفتح بلا تنوين ، نحو : لا رجلَ عاقلَ عِنْدك .

والرفع بالتنوين ، نحو : لا رجلَ عاقلٌ عندك(١) .

فائدة : [العطف على اسم (لا)]

إذا عطفت اسما على النكرة المنفية نظرت ، فإن لم يتكرر (لا) جاز في المعطوف وجهان : **النصب على** اللفظ ، **والرفع على** الموضع ، مع التنوين في الوجهين ، نحو : لا بِنْتَ لِي وابْناً ، وابنٌ . فإن كررت (لا) جاز في المعطوف والمعطوف عليه أربعة أوجه :

فتحهما معا ، نحو : لا غلامَ ولا جاريةَ ،

ورفعهما معا ، نحو : لا غلامٌ ولا جاريةٌ ،(٢)

ورفع الأول وفتح الثاني(٣) ، نحو : لا غلامٌ ولا جاريةَ ،

وبالعكس ، نحو : لا غلامَ ولا جاريةٌ .

وحيث ترفع تُنَوِّن ، وحيث تفتح لا تنون ، إلا إذا فتحتهما معا ، فيجوز التنوين في المعطوف لا غيرُ عند بعضهم ، نحو : لا غلامَ ولا جاريةً(٤) .

فائدة : [الفصل بين (لا) واسمها]

إذا فصَلْتَ بين (لا) وبين اسمها بشيء لم يجز إلا الرفع ، كقوله تعالى : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزِفُونَ ﴾(٥) .

(١) فالفتح لبنائه مع اسم (لا) بناء (خمسة عشر) ، والنصب إتباعا لمحل (لا) ؛ لأنه في محل النصب ، والرفع إتباعا لمحل (لا) مع اسمها ؛ لأن محله الابتداء .

(٢) واحتجوا لهذا الوجه بقراءة عاصم وحمزة والكسائي في قوله تعالى : ﴿ لابيع فيه ولا خلة ولاشفاعة ﴾ [البقرة : ٢٥٤] ، انظر الكشف ١/٣٠٥ .

(٣) ضعف هذا الوجه ابن الحاجب ، انظر شرح الكافية ١/٢٦١

(٤) وذلك على جعل (لا) الثانية زائدة ، وعطف الاسم بعدها على محل الاسم قبلها ، انظر شرح الرضي ١/٢٦٠ .

(٥) سورة الصافات : ٤٧

فائدة : [إذا كان اسم (لا) معرفة]

إذا دخلت (لا) على المعرفة لم تعمل فيها ، ولا تدخل على المعرفة إلا وهي مكررة ، نحو : لا زيدٌ في الدار ولا عمروٌ .[1]

النوع الخامس : الحروف التي تنوب مناب الفعل ، وهي ثلاثة أوجه :

أحدها : الواو بمعنى مع[2] ، فإنها تنوب مناب (يصاحب) ، تقول : قُمْتُ وَزَيْداً ، وَاسْتَوَى المَاءُ والْخَشَبَةَ ، وجاء البردُ والطيالسةَ ، ولو خُلِّينا والقياس ، أي : قمتُ مع زيد ، وكذا الباقي . قال الله تعالى : (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ)[3] : قيل الواو هنا بمعنى (مع) .

فائدة : [شروط النصب بواو المعية]

الواو بمعنى (مع) لا تنصب إلا وقد تقدم عليها فِعْل ، كـ « قمتُ » و « استوى » ؛ لأن العامل في المفعول معه هو الفعل في الحقيقة ، ولكن بواسطة الواو[4] .

فائدة : [نصب المفعول معه بالعامل المقدر]

كل اسم يمكن تقدير الفعل فيه جاز أن يعمل في المفعول معه ، نحو : مَاشَأْنُكَ وَزَيْداً ؟ لأن تقديرك : ما شأنك ، ماتصنع وزيدا ؟ وقولهم : « كلّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُه » لا يجوز فيه إلا الرَّفع ، وإن كان الواو بمعنى (مع) ؛ إذ لا يمكن في « كل رجل » تقدير الفعل .[5]

(١) وأجاز أبو العباس المبرد وابن كيسان عدم تكرير (لا) في المعرفة ، انظر المقتضب ٣٥٩/٤ (ولاسيما تعليق محققه) وشرح الرضي ٢٥٨/١ .

(٢) مذهب سيبويه أن ما بعد الواو منصوب بالفعل قبلها ، انظر الكتاب ٢٨٧/١ ، ومذهب عبد القاهر الجرجاني أنه منصوب بالواو نفسها ، انظر الجمل ٣٠ .

(٣) سورة يونس : ٧١

(٤) من النحاة الذين قالوا : إن الواو في هذه الآية بمعنى (مع) أبو إسحاق الزجاج ، انظر معاني القرآن وإعرابه ٢٧/٣ ــ ٢٨ وإعراب القرآن للنحاس ٦٨/٢ ومشكل إعراب القرآن ٣٨٧/١ . وقال به أيضا المبرد ، انظر حديثه على الآية في الكامل ٦٢٢/٢ ، (تحقيق زكي مبارك ، ط الحلبي) .

(٥) انظر الكتاب ١٠٥/١ .

الثاني[1] : (إلا) في الاستثناء ، فإنها تنوب مناب (أستثني) و (أصرف) . تقول : « جاء القوم إلا زيدا » ، فينصب هذا الفعلُ (زيدا) بواسطة (إلا) .

واعلم أن للاستثناء حدّا وأحكاما وألفاظا أخرى سوى (إلا) :

أما حدّه : فـ « صرف بعض جملة مذكورة عن دخوله في تلك الجملة » . وهذا أولى من قول القائل : حدّه « إخراج الشيء مما دخل فيه غيره » ؛ لأن لفظ الاستثناء مشتق من الثني ، وهو الصرف ، ولأنه إذا دخل بعض الجملة في الجملة فلا يمكن إخراجه عنها في الأقارير .

وأما أحكامه فإن الاستثناء من الإثبات نفي ، ومن النفي إثبات . ثم إذا كان من الموجب لم يجز إلا النَّصب ، كقوله تعالى : (فشرِبوا مِنْهُ إلاَّ قَليلاً)[2] . وإن كان من النفي نظرت : فإن كان الفعل فارغا قبل (إلا) ــ ويسمى « استثناء قبل تمام الكلام »[3] ــ أجريت حكم ما يقتضيه ما قبل (إلا) على ما بعد (إلا) ، نحو : « ما جاءني إلا زيدٌ » . فـ (زيد) مرفوع ، لأنه فاعل (جاء) . و « ما رأيت إلا زيدا » ، فـ (زيدا) منصوب ؛ لأنه مفعول (رأيت) . و « ما مررت إلا بزيد » ، فـ (زيد) مجرور بالباء .

وعلى الجملة فلا سبيل لـ (إلاّ) إلى ما بعدها إذا كان العامل فارغا . وإن لم يكن العامل فارغا ــ ويسمى استثناء بعد تمام الكلام ــ نظرت ، فإن كان من غير الجنس ــ ويسمى استثناء منقطعا ، وهو ألاّ يكون المستثنى داخلا في عموم المستثنى منه ــ لم يجز فيه إلا النصب عند المحققين ، نحو : ما جاء أحدٌ إلا حماراً . قال الله تعالى : (مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إلاَّ اتِّبَاعَ الظن)[4] . وإن كان من الجنس ــ ويسمى متصلا ، وهو أن يكون المستثنى داخلا في عموم لفظ المستثنى عنه ــ فيجوز فيه وجهان :

---

(١) أي من الحروف التي تنوب مناب الفعل . (٣) وهو المسمى عند النحاة أيضا الاستثناء المفرَّغ .
(٢) سورة البقرة : ٣٤٩ (٤) سورة النساء ١٥٧

أحدهما : النَّصب على الاستثناء ، نحو : ما جاءني أحد إلا زيدا ، ما رَأيْتُ أحَداً إلاَّ زيدا ، وما مررت بأحدٍ إلا زيدا .

والثاني : أن يُتبع المستثنى عِنه في الإعراب على البدل ، نحو : ما جاءني أحد إلا زيدٌ ، وما رأيت أحدا إلا زيدا ، وما مررت بأحد إلا زيدٍ .

وإن قدمت المستثنى على المستثنى عِنه لم يجز إلا النصب على الاستثناء ، كقول الكميت :

وماليَ إلا آلَ أحمدَ شيعةٌ ... وماليَ إلا مَشعَبَ الحق متعبُ(٣)

والمستفهم والمنهي كالنفي ، تقول : « هل جاء أحد إلا زيدٌ » « على البدل ، و « إلا زيدا » على الاستثناء . وقوله تعالى : (ولا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أحَدٌ إلاَّ امْرَأَتُك)(٤) و (امْرَأَتَك) قرىء بالوجهين(٥) ، وقد جاء البدل في المنقطع شاذا ، كقوله :

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ ... إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ(٦)

وأما الألفاظ التي تقوم مقام (إلا) في الاستثناء فأسماء وأفعال وحروف .

---

(١) وهو المسمى عند النحاة أيضا الاستثناء المفرَّغ .
(٢) سورة النساء : ١٥٧
(٣) انظر الهاشميات ٣٦ و المقتضب ٣٩٨/٤ وشرح شواهد المغني ٣٥/١ . والكميت هو الشاعر الأموي الشيعي الزيدي الكمُيت بن زيد بن خنيس أحد بني سعد بن ثعلبة المتوفى في حدود سنة ١٢٧ هـ . انظر سمط اللآلي ١١ وسير أعلام النبلاء ٣٨٨/٥ ــ ٣٨٩ وتاريخ التراث العربي ٥١/٣/٢ ــ ٥٦
(٤) سورة هود : ٨١
(٥) قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالرفع على البدل من (أحد) ؛ لأنه نهي ، والنهي نفي . وقرأ الباقون بالنصب على الاستثناء من الإيجاب في قوله تعالى : (فأسر بأهلك) . انظر الكشاف ٥٣٦/١ والحجة في القراءات السبع ١٦٥ والإقناع في القراءات السبع ٦٦٦/٢
(٦) البيت ينسب لعامر بن الحارث ، وهو الملقب بجران العود ، شاعر جاهلي من بني ضبّة ، وينسب أيضا لرؤبة بن العجاج . انظر ديوان جران العود ٥٢ و الكتاب ١٣٢/١ وخزانة الأدب ١٩٨/٤ . واليعافير جمع يعفور ، وهو ولد الظبي ، والعيس جمع أعيس وعيساء ، هي هنا بقر الوحش لبياضها ، وهو في الأصل للإبل .

فالأسماء كـ (غير) و (سوى) و (سواء) ؛ فإنها تجر ما بعدها بالإضافة . إلا أن (غيرا) يجري عليه من الإعراب ما يجري على الاسم الذي بعد (إلا) . تقول : جاء القوم غيرَ زيد ، وما جاء أحدٌ غيرَ حمار . وما جاءني غيرَ زيدٍ أحدٌ ، فتنصب (غيرا) في هذه المواضع كما تنصب (زيدا) إذا وقع بعد (إلا) . وتقول : « ما جاءني أحد غيرُ زيد » ، بالرفع على البدل ، و « غيرَ زيد » ، بالنصب على الاستثناء .

وأما سِوى وسُوى فهو في محل النصب في جميع المواضع على الظرف[1] .

والأفعال : (لَيْس) ، و (لا يَكُون) ، و (خَلا) ، و (عَدَا) ؛ فإنها تنصب ما بعدها بإضمار شيء ولا يجوز إظهاره ، نحو : جاءني القوم ليس زيدا ، وذهبوا لايكون عمرا ، وخرجوا عدا بكرا ، ودخلوا خلا بشرا . فالتقدير : ليس بعضهم[2] زيدا ، وكذلك الباقي .

والحروف : (حَاشَا) ، وكذلك (خَلا) و (عَدَا) إذا جررت بها نحو : جاءني القوم حاشا زيدٍ ، وخلا زيدٍ . فإذا دخلتْ (ما) على (عدا) و (خلا) لم يجز إلا النصب ؛ إذ لا يكونان إلا فعلين ، كقول لبيد :

ألا كل شيء ما خلا اللهَ باطـــلُ وكل نعيم لا محالـــة زائـــلُ[3]

وجعل بعضهم (حاشا) فعلا[4] كـ (عدا) فنصب به .

(١) هذا رأي سيبويه وبعض البصريين . وأما الكوفيونَ وقليل من البصريين فأجازوا نصبهما على الاستثناء . انظر الكتاب ٤٠٧/١ والإنصاف ، المسألةالتاسعة والثلاثونوشرح الرضي ٢٤٧/١ .

(٢) هذا مذهب سيبويه والمبرد وكثير من البصريين . انظر الكتاب ٣٤٧/٢ والمقتضب ٤٢٨/٤ . ومذهب الكوفيين أن اسم (ليس) و (لايكون) وما أشبههما ضمير يعود على المصدر من الفعل السابق . وابن درستويه يرى أنه يعود على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق . انظر ابن يعيش ٧٨/٢ .

(٣) البيت في ديوانه ص ٣١ والبحر المحيط ٤٤٧/٢ و ١٤٠/٣ والخزانة ٥٦١/٢ وشرح شواهد المغني ١٥٣/١ و ٣٩٢ و ٥٣١/٢ . ولبيد هو الشاعر المخضرم الصحابي الجليل لبيد بن ربيعة بن مالك بن جعفر العامري المتوفى في حدود سنة ٤٠ هـ . انظر طبقات الشعراء ٥٣ ــ ٥٧ والشعر والشعراء ١٣٧ ــ ١٣٨ تاريخ التراث العربي ٩٤/٢/٢ ــ ٩٥ .

(٤) (حاشا) عند سيبويه حرف ، انظر الكتاب ٣٤٩/٢ ، وعند المبرد وطائفة من النحاة يجوز استعمالها فعلا ، انظر المقتضب ٣٩١/٤ والتهسيل ١٠٥ وتوضيح المقاصد والمسالك ١٢٦/٢ وشرح الكافية الشافية ٧٢٣/٢ .

فائدة : [المستثنى بعد (لا) النافية للجنس]

قولهم : « لا أحد في الدّار إلا زيدٌ » فيكون (زيد) مرفوعا على البدل عن محل (لا أحد) ، وهو الابتداء ، ولا يجوز أن يكون منصوبا على البدل من (أحد) على حدة ؛ لأن (لا) لا يعمل في المعارف . وكذلك « لا إله إلا الله » ، فـ (لا إله) محله الابتداء ، و (الله) بدل عنه ، وخبر المبتدأ محذوف تقديره : لا إله في الوجود ، أو لنا إلا الله .

فائدة : [الاستثناء من المجرور بحرف جر زائد]

قولك : « ما جاءني من أحدٍ إلا زيدٌ » إن جعلته بدلا عن (أحد) لم يجز إلا الرفع حملا على الموضع ؛ لأن (من أحد) في موضع الرفع لكونه فاعلا .

فائدة : [تكرار المستثنى]

وقولك : « ما أكل القوم إلا الخبز إلا زيدا » : لا يجوز في (زيد) إلا النصب ؛ لأن هذا في تقدير : أكل كل القوم الخبز إلا زيدا .

فائدة : [الاستثناء بـ (غير)]

الأصل في (غير) أن يكون وصفا ، كقولك : « مررت برجلٍ غيرِ زيد . قال الله تعالى : (بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ)[1] ، وقد يوضع مكان إلا في الاستثناء كما ذكرنا .

والأصل في (إلا) أن يكون استثناء ، وقد يوضع في موضع (غير) في الوصف[2] ، نحو : جاء القوم إلا زيدٌ ، أي غيرُ زيد . قال الله تعالى : (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إلا اللهُ لفسدتا)[3] ، (وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَداء إِلاَّ أَنْفُسُهُم)[4] .

---

(١) سورة إبراهيم : ٣٧

(٢) انظر الكتاب ١/٣٧٠

(٣) سورة الأنبياء : ٢٢

(٤) سورة النور : ٦

فائدة : [(غير) الواقعة صفة و (غير) الواقعة استثناء]

الفرق بين (غير) إذا كان وصفا ، وبينه إذا كان استثناء أنه إذا كان وصفا فالمستثنى غير داخل في جملة المستثنى عنه ، وإذا كان استثناء فالمستثنى داخل في جملته . تقول : « جاء القوم غير أصحابك » بالنصب على الاستثناء ، فالأصحاب من جملة القوم . و « جاء القوم غيرُ أصحابك » بالرفع على الصفة ، فالأصحاب ليس من جملة القوم . وإذا قلت : « درهمٌ غيرُ دانق[1] » بالرفع كان درهما تاما ، إذ التقدير : درهم لا دانق ، وإذا قلت : « درهمٌ غير دانق » بالنصب كان درهما ناقصا ، إذا التقدير : درهم إلا دانقا .

والوجه الثالث[2] : حروف النداء ، وهي : يَا،وأيَا ، وهَيَا ، والهَمْزَة ، وأي[3] . فإنها تنصب المنادى ؛ لأنها تنوب مناب (أدعو) و (أنادي) . ثم المنادى أربعة أقسام :

أحدها : المنادى النكرة المفردة[4] ، نحو : يَا رَجُلاً خُذْ بِيَدي ، ويَا رَاكِباً بَلِّغْ سَلَامِي . فلا تقصد بذلك شخصا بعينه ، بل تدعوه على أنه من أجابك فهو الذي دعوته .

الثاني : المنادي المضاف ، نحو : يَا عَبْدَ الله ، ويَا غُلَامَ زَيْدٍ .

الثالث : المضارع للمضاف[5] ، نحو : يَا خَيْراً مِنْ زَيْد ، ويَا ضَارِباً زيداً فهذه الثلاثة منصوبة لفظا ومعنى ، فلهذا إذا وصفتها بالمفرد لم يجز إلا النصب ، نحو : يَاغُلاماً عاقِلاً ، ويَا عَبْدَ الله العَاقِلَ . إما إذا أبدلت عن المضاف بالمفرد لم يجز إلا الرفع ، نحو : يا عبد الله زيدُ .

(١) الدانق بكسر النون وفتحها هو سدس الدينار والدرهم ، والجمع : دوانق ودوانيق ، والأخيرة شاذة .

(٢) أي من الحروف التي تنوب مناب الفعل .

(٣) ترك المصنف من حروف النداء (آ) ، وهي للقريب ، وعند ابن عصفور وغيره للبعيد ، و (آي) و (وا) ، وهو مختص بالندبة . انظر شرح المفصل لابن يعيش ١١٨/٨ وشرح الكافية الشافية ١٣٨٨/٣ والجنى الداني ٣٠ و ٢٣٢ .

(٤) المراد بالإفراد هنا عدم الإضافة ، وهي هنا النكرة غير المقصودة .

(٥) وهو المسمى « الشبيه بالمضاف » .

الرابع : المنادى المفرد المعرفة ، فإنه ، وإن كان منصوبا معنى ، مبني لفظا لمشابهته أسماء الخطاب التي هي كـ (أنت)[١] والكاف في (ذلك) و (أولئك) . وهذا المنادى على ضربين :

أحدهما : أن يكون معرفة قبل النداء[٢] ، نحو : يَا زَيْدُ .

والثاني : أن يصير معرفة بالنداء[٣] ، نحو : يَا رَجُلُ .

فإن وصفت هذا المفرد المضموم بالمفرد جاز فيه وجهان : الرفع على اللفظ ، نحو : يا زيدُ الظريفُ ، والنصب على الموضع ، نحو : يا زيدُ الظريفَ . وكذلك إذا أكدته ، نحو : يا تميم أجمعون ، وأجمعين[٤] . وإن وصفته بالمضاف لم يجز إلا النصب ، نحو : يا زيدُ صاحبَ الكتاب . وإن وصفته بـ (ابن) نظرت ، فإن وقع الابن بين عَلَمَين فتحت المنادى مع الابن[٥] وجعلتهما كاسم واحد ، نحو : يا زيدَ بنَ عمرو . وإن لم يقع بين عَلَمَين بنيت المنادى على الضم ونصبت الابن ، نحو : يا زيدُ ابنَ أخينا ، ويا رجلُ ابنَ عمرو .

وإن عطفت مفردا على المفرد ، فإن لم يكن في المعطوف ألف ولام بنيته على الضم ، نحو : يا زيدُ وعمرو ، وإن كان فيه ألف ولام جاز فيه الرفع على اللفظ ، والنصب على الموضع[٦] ، نحو : يا زيدُ والحارثُ ، والحارثَ . قال الله تعالى (يَاجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ والطَّير)[٧]

(١) إذ الأصل (أدعوك) .

(٢) والمراد هنا العلم المفرد .

(٣) وهو المسمى « النكرة المقصودة » .

(٤) جاء في الكتاب ١٨٤/١ : (وسألته عن : يا زيدُ نفسه ، ويا تميم كلهم ، ويا قيس كلهم ، فقال : هذا كله نصب) ، وانظر شرح الرضي ١٤٠/١ .

(٥) الفتح هو المختار ، ولكن يجوز ضمه ، انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥/٢ ، والضم أولى عند المبرد ، انظر شرح كافية الشافية ١٢٩٧/٣ .

(٦) الرفع هو اختيار الخليل بن أحمد ، انظر الكتاب ١٨٦/٢ والأصول في النحو ٣٣٦/١ . وأما أبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر ويونس بن حبيب وأبو عمرو الجرمي فيختارون النصب . انظر المقتضب ٢١٢/٤ ــ ٢١٣ . وأما المبرد فيختار في نحو (يازيدُ والرجل) النصب ، وفي نحو (يا زيد والحارث) الرفع ؛ لأن الألف واللام في (الحارث) للتفخيم ، وفي (الرجل) بدل من (يا) . انظر المقتضب ٢١٢/٤ ــ ٢١٣ والأصول في النحو ٣٣٦/١

(٧) سورة سبأ : ١٠

وكذلك في عطف البيان يجوز النصب والرفع بالتنوين ، نحو : يا رجلُ زيدٌ ، ويَا رَجُلُ زيدًا . أما في البدل فلا يجوز إلا الرفع بغير التنوين[1] ، نحو : يا زيدُ رجلُ .

فائدة : [(أيّ) في النداء]

« ياأيها الرجلُ « مثل » يا زيدُ الظريفُ » ، فـ (أيّ) منادى مفرد معرفة ، و (ها) مقحمة للتنبيه ، و (الرجل) صفة لـ (أي) ، إلا أنه يجوز في (الظريف) الرفع والنصب كما ذكرنا ، ولا يجوز في (الرجل) إلا الرفع ؛ لأنه هو المقصود بالنداء[2].

فائدة : [نداء المعرف باللام]

حروف النداء لا تدخل على الاسم الذي فيه الألف واللام ، فلا تقول : « يا الرجل » إلا في موضع واحد ، وهو قولك : « يا الله » بقطع[3] الألف[4] .

فائدة أخرى : [حذف حرف النداء]

يجوز أن تحذف حروف النداء من الأعلام ، كقوله تعالى : (يُوسُفُ أَعْرِضْ)[5]،وعما يكون بمنزلة الأعلام أيضا لكثرة الاستعمال ، كالصاحب والعادل ، وعن (ياأيها الرجل) ، وعن المضاف ، كقوله تعالى : (رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا)[6] .

(١) لأن البدل على نية تكرار العامل .

(٢) جاء في الأصول في النحو : « فإذا قلت : ياأيها الرجل لم يصلح إلا الرفع ؛ لأنه المنادى في الحقيقة ، و (أيّ) مبهم يتوصل إليه به .

(٣) أجاز سيبويه اجتماع (يا) مع (ال) فيما سمي به من نحو : « يا الرجل منطلق » ، ونحو : الذي رأيته » ، انظر الكتاب ٦٨/٢ .

(٤) ويجوز الوصل ، انظر شرح الكافية الشافية ١٣٠٧/٣

(٥) سورة يوسف : ٢٩

(٦) سورة آل عمران : ٨

قواعد ثلاث تتعلق بالنداء

أحدها : تدخل لام الاستغاثة على المنادى ، وهي اللام الجارة في الحقيقة ، كقولك : « يَا لزَيدٍ لعمرٍ » فتفتح اللام الأولى وتكسر الثانية فرقا بين المدعو والمدعو إليه[1] ، ومنه قول عمر[2] رضي الله عنه : « يا لله لِلْمُسْلِمِين » . فإن عطفت على المستغاث تركت اللام في المعطوف مكسورة كقولك : « يالزَيدٍ ولِعمرو لبكرٍ » .

القاعدة الثانية : الترخيم : وهو أن تحذف حرفا أو حرفين من آخر منادى مفرد عَلَم زائد على ثلاثة أحرف فتترك ما بقي منه على حاله من الحركة والسكون[3] ، أو بنيته على الضم[4] كأصله ، تقول : « يا حارِ » في (يا حارث) ، و « يا جعفَ » في (يا جعفر) ، و « يا بخت » في (يا بختر) . وإن بنيت ضممت في الكل[5] . وإن كان الاسم غير [منادى][6] فلا يرخم البتة . وقد جاء شاذا لضرورة الشعر ، كقوله :

دِيارَ مية إذ ميّ تساعفنا : ....[7]

---

(١) جاء في الأصول ٣٥١/١ : « إنما فتحتها لتفصل بين المدعو والمدعو إليه » . وانظر المقتضب ٢٥٤/٤

(٢) هو ثاني الخلفاء الراشدين الفاروق عمر بن الخطاب المتوفى سنة ٢٣ هـ انظر أسد الغابة ٦٤٢/٣ ــ ٦٧٨ والإصابة ٥١٨/٢ ــ ٥١٩ وغاية النهاية ٥١٩/١

(٣) تسمى لغة من ينتظر ، وهو أجود اللغتين ، انظر الأصول ٣٥٩/١

(٤) تسمى لغة من لا ينتظر .

(٥) أدخل (أل) على (كل) ، والأفصح حذفها .

(٦) في الأصل (المنادى) .

(٧) تكملة البيت :

.... ولا يـــرى مثلهـــا عجـــمٌ ولا عربُ

والبيت لذي الرمة ، انظر ديوانه ص ٢٣ ، والخزانة ٣٧٨/١ . ويروى « مساعفة » . والشاهد ترخيم (مية) في غير النداء ضرورة فقال « ميّ » .

وإن كان غير العَلَمَ لم يرخم إلا إذا كان بمنزلة الأعلام لكثرة الاستعمال . كقولك : يا صاحِ ، وياعادِ ، في (صاحب) و (عادل) . قال امرؤ القيس :

أصاحِ ترى برقــا أريكَ ومـــيضَهُ ....

........................[1].

وإن كان على ثلاثة أحرف فإذا رُخِّمَ ينبغي أن يبقى ما هو أقل الأسماء[2]. وقد جَوَّز أهل الكوفة ترخيم ما هو على ثلاثة أحرف إذا كان متحرك الوسط[3]، نحو : « يا عُمَ » في (عُمَر) . وإن كان الاسم على خمسة أحرف رابعها حرف العلة حذفته مع الحرف الأخير[4]، نحو : « يا عبَّ » في (يا عبَّاس) . و « يا عنتر » في (يا عَنْتَرِيس) ، و « يا منصُ » في (يامَنْصُور) .

وإن كان على أربعة ثالثها حرف العلة لم تحذف إلا الأخير ، نحو : « يا حِمَا » ، في (يَا حِمَار) ، و « يَا سَعِي » ، في (يا سَعِيد) ، و « يَا ثَمُو » في (يَا ثَمُود) .

وإن كان في آخر الاسم العَلَمَ ياء النسبة حذفته ، نحو : « يَا طَائِف » في (يَا طَائِفي) . وإن كان في آخره ألف ونون مزيدتان حذفتهما في الترخيم ، نحو : « يَا عُثْم » و « يَا مَرْوَ » في (يَا عُثْمَانُ ، ومَرْوَان) . وإن كان في

---

(١) تمام البيت :

.... كلمـــع اليديـــن في حبـــي مكلـــل

ويروى : « أحار » ، وهو من معلقته المشهورة ، انظر شرح القصائد السبع الطوال وأمالي الشجري ٢/١٨٨ والخصائص ١/٦٩ وشرح المفصل لابن يعيش ٩/٨٩ . والحبي : السحاب المعترض بالأفق ، والمكلل : المتراكب . وامرؤ القيس هو الشاعر الجاهلي المشهور امرؤ القيس بن حُجْر بن الحارث ذو القروح . انظر لترجمته طبقات الشعراء لابن سلام ٤١ والشعر والشعراء ٣٦ ــ ٥٠ والخزانة (هارون) ١/٣٢٩ ــ ٣٣٥ وتاريخ التراث العربي ٢/٢/٢٧ ــ ٣٣

(٧) انظر الكتاب ٢/٢٥٥

(٨) هذا الرأي منسوب إلى الفراء من الكوفيين . جاء في الأصول ١/٣٦٥ : « والفراء يرخم من ذلك ما كان محرك الثاني ، نحو : قَدَم ، وعَضُد ، وكَتِف » .

(٤) انظر الكتاب ٢/٢٥٦ .

آخره تاء التأنيث لم تحذف إلا التاء بكل حال ، نحو : « يَا طلح » ، في (يا طَلْحَةُ) ، و « يَا طَائِف » في (يَا طَائِفَةُ) ، و « يا مَرْجَانُ » في (يا مَرْجَانَةُ) . وكذلك إذا لم يبق بعد الترخيم إلا حرفان حذفت التاء أيضا ، نحو : « يَاثُبَ » في (يا ثُبَةُ) .

القاعدة الثالثة : **الندبة** : وهي أن تزيد في آخر المنادى ألفا في الوَصْلِ ، كقوله : يَا زَيْدَا أَيْنَ أَنْتَ ، ويَا أَمِيرَ الْمُؤمِنِينَا لَيتَكَ حَاضِرٌ ، وألفا وهاء في الوقف ، كقوله : أَيْنَ أَنْتَ وَازَيْدَاه ، ولَيْتَكَ حَاضِرٌ يا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَاه . ولا تدخل الندبة إلا على أشهر الألقاب والأسماء[1] . وحرف الندبة اثنان : (وا) و (يا)[2] .

ومن شرط الندبة أن يكون المندوب غَائِباً أو مَيّتاً ، فتعلم قطعا أو يغلب على ظنك أنه لو كان حياً أو حاضرا لم تقع الواقعة التي ندبته إليها .

---

(١) إذا كان المندوب متوجعا منه جاز ندبته وإن لم يكن معروفا ، نحو : وامصيبتاه . انظر شرح الرضي ١٥٨/١

(٢) لا تستعمل (يا) إلا عند أمن اللبس .

النوع السادس : الحروف التي تنصب الفعل المستقبل .

وهو على قسمين :

أحدهما : ما ينصب بنفسه ، وهو أربعة :

(أنّ) ، كقولك : أَعْجَبَنِي أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ ، وهي مع الفعل بمنزلة المصدر ، فلهذا يجري عليها مع الفعل إعراب الاسم ، كقوله تعالى : (وأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لكم)[1] .

(لن) ، وهي للنفي على التأبيد[2] ، ولرد قول من يقول : سيقوم زيد ، وسوف يقوم زيد ، نحو : لن يقومَ زيد .

(كي) ، كقولك : لأَلْزَمَنَّكَ كَيْ تَقْضِيَنِي دَيْنِي » . قال الله تعالى : (كَيْلَا يَكُونَ دُولةً بَيْنَ الأَغْنِيَاء)[3] .

(إذن)[4] إذا كان جوابا ، كما إذا قال لك إنسان : « أنَا آتِيك » فقلت في جوابه : « إِذَنْ أُكْرِمَكَ » ، فإن اعتمد الفعل الذي بعدها على شيء قبلها ألغيت عملها ، كما يقول إنسان : « أنَا آتيك » فتقول جوابا وجزاء له : « أنَا إِذَنْ أُكْرِمُكَ » بالرفع ، لأن الفعل الذي هو (أُكرم) يعتمد على (أنا) الذي هو المبتدأ ، ومعنى اعتماده عليه [أنه][5] يتعلق به لكونه خبرا عنه .

---

(١) سورة البقرة : ١٨٤

(٢) تابع المصنف أستاذه الزمخشري في أنها للتأبيد ، كما جاء في أنموذجه ص ٧ . وهذا ليس صحيحا لما يترتب عليه من فساد في العقيدة ، وهو نفي الرؤية يوم القيامة . وإنما (لن) لنفي المستقبل دون تأبيد ، انظر الكتاب ٣/٥ و المقتضب ٢/٦ والصاحبي ٢٥٦ ورصف المباني ٢٨٥ و المساعد ٣/٦٦ .

(٣) سورة الحشر : ٧ .

(٤) ذكر النحاة لنصب (إذن) المضارعَ ثلاثة شروط ، وهي : أن يكون الفعل مستقبلا ، وأن تكون مصدرة ، وألاّ يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم . انظر الأصول ٢/١٨٢ و المقرب ١/٢٦١ . المقرب ١/٢٦١

(٥) زيادة على ما في الأصل لإقامة المعنى .

فائدة : [إضمار (أنْ) الناصبة]

يجوز أن يضمر (أنْ) فتنصب به المضارع مرة ؛ لأن المضمر كالمظهر في العمل ، أو تترك مرة ؛ لأن الأصل فيه الرفع فلا تغيّره (أنْ) المضمرة إلا بالمعنى . ومثاله [قول][(1)] طرفة :

أَلا أَيُّهَذا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الْوَغَى ....[(2)]

فلهذا يجوز رفعه ونصبه . وقول الآخر :

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ [وتقرَّ][(3)] عَيْنِي أحبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُفُوف[(4)]

تقديره : أن تقر عيني .

القسم الثاني : ما لا ينصب بنفسه ، ولكن ينصب بإضمار (انْ) ، وهي ستة أحرف :

(**حتى**) ، نحو : سرتُ حتى أدخلَ البصرة .

واللام لتأكيد النفي[(5)] ، كقولك : ما كنت لأضربك أي لست ممن يريد ضربك . قال الله تعالى : (وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وأَنْتَ فِيهِم)[(6)] .

---

(١) في الأصل (قوله طرفة) .

(٢) البيت لطرفة ، تمامه :

.... وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

والبيت في ديوانه ص ٤٩ . واستشهد به سيبويه في الكتاب ٣/٩٩ — ١٠٠ على رفع الفعل المضارع بعد (أن) المضمرة ، وقد منع البصريون النصب بـ (أنْ) مضمرة ، وأجازه الكوفيون ، انظر في ذلك كله معاني القرآن للفراء ٣/٣٦٥ والمقتضب ٢/٨٥ و ١٣٦ . وطرفة هو طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد بن مالك ، الشاعر الجاهلي ، انظر طبقات الشعراء ٥٧ والشعر والشعراء ٧٦ — ٨١ وتاريخ التراث العربي ٢/٢/١٤ — ١٩

(٣) مابين القوسين ساقط من الأصل .

(٤) البيت من قصيدة لميسون بنت بجدل الكلبية ، زوج معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه ، وأم ابنه يزيد ، انظر الكتاب ١/٤٢٦ والمقتضب ٢/٢٧ والإيضاح العضدي ٣١٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٧/٢٢ . والشفوف جمع (شفّ) بكسر الشين وفتحها : الثوب الرقيق .

(٥) وتسمى « لام الجحود » .

(٦) سورة الأنفال : ٣٣ .

وواو الجمع ، وذلك في النهي ، أو في النفي ، كقولك : « لا تأْكُل السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللبَن » ، أي لا تجمع بينهما ، و « لا يَسْتَغْنِي عَنْكَ فُلانٌ وَيَعْجَز » ، أي لا يكون استغناء عنك وعجز معا . وعلى الجملة إن نصبت (وتشرب اللبن) كان الجمع بين الأكل والشرب منهيا ، وإن جزمت كان الأكل والشرب منهيين .

و (أو) بمعنى (إلا أنْ) ، أو (إلى أنْ) ، كقولك : « لألْزَمنَّك أو تعطيَني حقي » . وفي الحديث : « لا ، أوْ تَضعَ جَنْبَكَ على الأرض »[١] .

والفاء في جواب الأشياء الستة : **الأمر** ، كقولك : ائتني فَأكْرِمَك ، **والنهي** ، كقوله تعالى : (وَلَا تَطْغَوْا فيه فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي)[٢] ، **والنفي** ، كقوله تعالى : (لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا)[٣] ، **والاستفهام** ، كقوله تعالى : (فَهَل لَنَا مِنْ شُفَعَاءِ فَيَشْفَعُوا لَنَا)[٤] ، **والتمني** ، كقوله تعالى : (يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً)[٥] ، **والعرض** ، كقولك: «ألا تَنْزِلُ فينَا فَتُصيبَ خيرا » .

فائدة : [إظهار (أنْ) الناصبة بعد هذه الحروف] .

هذه الحروف وإن كانت عاملة بإضمار (أنْ) فلا يجوز إظهار (أنْ) فيها ، فلا تقول : سرت حتى أنْ أدخلها ، إلا في لام (كي) ، كقولك : جِئْتُكَ لأنْ تُكْرِمَنِي . فإن دخلت لامٌ في لام (كي) لم يجز إلا الإظهار ، كقوله تعالى : (لِئلاَّ يَعْلَمَ أهْلُ الْكِتَاب)[٦] .

---

(١) لم أعثر على تكلمة الحديث أو سنده فيما اطلعت عليه .

(٢) سورة طه : ٨١

(٣) سورة فاطر : ٣٠

(٤) سورة الأعراف : ٩٣

(٥) سورة النساء : ٧٣ .

(٦) سورة الحديد : ٢٩

فائدة : [شروط نصب المضارع بعد (حتى)]

إنما يعمل (حتى) بإضمار (أنْ) إذا كان السبب [والمسبب][1] ماضيين ، نحو : سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا ، أي حتى دخلتها ، أو كان السبب ماضيا والمسبب مستقبلا ، كقولك : فَعَلْتُ فِعْلَ الْخَيْرِ حَتَّى أَدْخُلَ الْجَنَّةَ . وأما إذا كان السبب حالا لم تعمل فيه البتة ، كقولك : صُمْتُ حَتَّى أَرْجُو الْجَنَّةَ . ومنه قراءة نافع[2] في قوله تعالى : (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ)[3] بالرفع .

فائدة : [نصب المضارع في جواب الترجي]

ألحق بعض النحويين[4] كلمة الترجي بكلمة التمني في نصب الجواب بالفاء ، كقول المتنبي[5] :

عَلَّ الأمِيـرَ يَرَى ذُلّـي فَيَصْفَحَ لي ....[6]

---

(١) زيادة يقتضيها المعنى بدليل مابعده .

(٢) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني ، أحد القراء السبعة والمتوفى سنة ١٦٩ . انظر غاية النهاية ٢/٣٣٠ ــ ٣٣٤ وسير أعلام النبلاء ٧/٣٣٦ ــ ٣٣٨ .

(٣) سورة البقرة : ٢١٤ . وقد قرأ نافع بالرفع ، وقرأ الباقون بالنصب . ووجه قراءة الرفع أن الفعل دال على الحال التي كان عليها الرسول ﷺ ، ولا تعمل (حتى) في الحال . انظر الكشف ١٢٨١ والإقناع ٢/٦٠٨ .

(٤) وهو الفراء ، قال في معاني القرآن : « وقوله تعالى : (لعلي أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلعَ) بالرفع يرده على قوله (أبلغ) ، ومن جعله جواب (لعلي) نصبه ، وقد قرأ به بعض القراء » معاني القرآن ٣/٩ .

(٥) هو شاعر الزمان أبو الطيب أحمد بن حسين بن حسن الجُعفي الكوفي الأديب المولود سنة ٣٠٣ هـ والمتوفى سنة ٣٥٤ هـ . انظر سير أعلام النبلاء ١٦/١٩٩ ــ ٢٠١ ونزهة الألباء ٢٩٤ ــ ٢٩٩ ووفيات الأعيان ١/١٢٠ ــ ١٢٥ والعبر ٢/٣٠٠ والوافي بالوفيات ٦/٢٣٦ ــ ٢٤٦ .

(٦) صدر بيت للمتنبي ، وعجزه :

.... إلى التـي تركتنـي في الهوى مثـلا

والبيت من قصيدة له في مدح سعيد بن عبد الله بن الحسين الكلابي المنبجي ، ويروى (فيشفع) بدل (فيصفح) ، انظر شرح ديوان المتنبي لمصطفى سبيتي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، سنة ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م ص ٥٩ .

ومنه قوله تعالى : (لَعَلَّه يَزَّكَّى ، أَوْ يَذَّكَّر فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى)[1] عند من قرأه[2] بالنصب .

النوع السابع : الأسماء التي تعمل [عمل][3] الفعل .

وهي على خمسة أوجه :

أحدها : اسم الفاعل ، كالضَّارب ، والْقَاتِل ، فإنه يكون بمعنى الماضي ، أو بمعنى الحال ، أو بمعنى الاستقبال . فإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال عَمِل عمل المضارع إذا كان مستفهما ، أو منفيا ، أو صفة لموصوف ، أو خبرا عن مبتدأ ، أو حالا[4] ، تقول : أضاربٌ زيدٌ عمرا ، وما ضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْراً ، ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ غلامُه عَمْرا ، وزيدٌ [ضارب][5] عمرا ، وجاء زيد قائدا غلامُه فَرَساً : رفعت الفاعل ونصبت المفعول بـ (ضارب) ، كما ترفع الفاعل وتنصب المفعول بـ (ضَرَبَ) .

وإن كان (ضاربٌ) مصدّرا لم يجز ، فلا تقول : ضاربٌ زيد عمرا ؛ لأن (ضاربا) يقع مبتدأ هاهنا ، وهو نكرة ، ولا يجوز أن يكون المبتدأ نكرة .

وإن كان بمعنى الماضي لم يعمل ، فلا تقول : « زيد ضاربٌ عمرا أمس » ؛ لأن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال إنما يعمل لمشابهته الفعل المضارع كما ذكرنا . ووجه المشابهة أن فعل المضارع إذا جاز أن يشبّه بالاسم في الإعراب جاز أن يشبّه به في الإعمال بخلاف الماضي ، فإنه إذا كان مبنيا فقد يَعْرَى عن المشابهة . وقد غَلِط من يقول[6] : يجوز إعماله إذا كان بمعنى الماضي

(١) سورة عبس : ٣ — ٤

(٢) النصب قراءة عاصم ، انظر الكشف ٢/٣٦٢ والإقناع ٢/٨٠٤

(٣) زيادة ليست في الأصل يقتضيها السياق .

(٤) ما ذكره المصنف هي شروط إعمال اسم الفاعل عمل فعله ، وتتلخص في شرطين : الدلالة على الحال أو الاستقبال ، والاعتماد على شيء .

(٥) زيادة ليست في الأصل يتم بها التمثيل .

(٦) القائل هو الكسائي ، انظر المقتصد ١/٥١٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٦/٧٧ والتسهيل ١٣٧ وتوضيح المقاصد والسالك ٣/١٣ والمساعد ٢/١٩٧ .

أيضا محتجا بقوله تعالى : (وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ[1] : لأن هذه حكاية الحال .

فائدة : [الضمير العائد في اسم الفاعل]

إذا كان اسم الفاعل صفة أو خبرا أو حالا فلا بد من ذكرٍ يعود إلي الموصوف والمبتدأ وذي الحال ، كالهاء في قولك : (مررت برجل ضارب غلامَه) .

الثاني : اسم المفعول ، فإنه كاسم الفاعل في العمل إلا أنه يعمل عمل (يُفْعَل)[2] ، كما أن اسم الفاعل يعمل عمل (يَفْعَل)[3] ، نحو : زيد مضروبٌ غلامُه ، وعمرو معطىً ابنُه درهما . قال الله تعالى : (يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ)[4] ، أي يُجمَع له الناس .

الثالث : الصفة المشبهة باسم الفاعل ، نحو : مررت برجل حسنٍ وجهُه ، وشديدٍ عَضُدُه ، وكريمٍ أبوه . ووجه المشابهة أن هذه الصفات تُذكَّر وتُؤنث وتُثنى وتجمع كأسماء الفاعلين . تقول : حسنان ، وحسنون ، وحسنة ، وحسنتان ، وحسنات ، كما تقول : ضارب ، ضاربان ، ضاربون .. إلى آخر القياس . فلهذا لا تقول : مررت برجلٍ خيرٍ أبوه من عمرو ، وبرجلٍ أفضلَ أبوه من زيد ، وبرجلٍ أفضلَ أخوه من زيد ؛ لخلوه من المشابهة ، فإن أفعل التفضيل إذا كان مستعملا بـ (من) ظاهرة أو مضمرة لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع .

فائدة : [أوجه الإعراب في معمول الصفة المشبهة]

الصفة المشبهة إذا لم يكن فيها ألف ولام جاز في معمولها خمسة أوجه : تقول : مررت برجلٍ حسنِ وجهِه ، وحسنِ الوجهِ ، بالإضافة ، وحسنٍ

---

(1) سورة الكهف : ١٨ .

(2) أي عمل الفعل المبني للمجهول .

(3) أي عمل الفعل المبني للمعلوم .

(4) سورة هود : ١٠٣

الوجه ، تشبيها بالمفعول ، وحسنٍ وجهٍ ، بالإضافة ، وحسنٍ وجها ، على التمييز ، وإذا كان فيها ألف ولام جاز فيها أربعة أوجه ، تقول : مررت برجل الحسنِ وجهُه ، والحسنِ الوجهِ ، والحسنِ الوجهَ ، والحسنِ وجها ، ولا تقول : الحسنِ وجهٍ بالإضافة .

الرابع : المصدر ، فإنه يستعمل بالألف واللام(١) والتنوين والإضافة . فإن استعمل بالألف واللام رَفَعَ الفاعل ونَصَبَ المفعول به كما بالفعل . تقول : « عجبت من الضرب زيدٌ عمرا ، وإن شئت قلت : « عمرا زيدٌ » ، كما تقول : عجبت من أن ضرب زيدٌ عمرا . وإن استعمل بالإضافة إلى الفاعل أو إلى المفعول نُظِر : فإن كان مضافا إلى الفاعل كان مجرورا لفظا مرفوعا معنى ، وكان المفعول به منصوبا ، نحو : عجبت من ضَرْبِ زيدٍ عمرا . وإن كان مضافا إلى المفعول كان مجرورا لفظا منصوبا معنى ، وكان الفاعل مرفوعا ، نحو : عجبت من ضرب زيدٍ عمروٌ .

والخامس : الأسماء التي سميت بها الأفعال(٢) ، فإنها تعمل عمل الفعل الذي يسمى بها ، نحو : رُوَيْدَ زيدا ، أي : أروده : وحَيَّهَل الثريدَ ، أي : أسرع إليه ، ومهلا كذا ، بمعنى وعد ، وعليكَ زيدا ، أي : الزمه ، وإليك ، بمعنى أبعد ، وإيهاً زيدا ، بمعنى : اترك .

وأكثر هذا يستعمل في الأمر والنهي ؛ لأن فعل الأمر والنهى يجوز حذفه لدلالة قرينة الحضور والإشارة على الحذف ، كقولك لمن شهر سيفا(٣) : « زيدا » ، أي : اضرب زيدا . وقد جاء في الخبر أيضا ، كقولك : « شَتَّان زيدٌ وعمروٌ » ، و « شتان ما » ، بمعنى « افترق » ، و « سرعان بينهما ذا خروجا » ، و « وَشْكَان » ، بمعنى « سَرُعَ » ، و « وَشِك » ، و « هَيْهات ، بمعنى « بَعُدَ » .

(١) المقترن بـ (أل) أجاز إعماله سيبويه ، انظر الكتاب ١/١٩٢ ـ ١٩٣ ، ومنعه الكوفيون وبعض البصريين كابن السراج ، انظر الأصول ١/١٣٧ والمقتضب ١/١٥٢ ـ والإيضاح العضدي ١٠٥ وشرح المفصل لابن يعيش ٦/٥٩ والمساعد ٢/٢٣٤ ـ ٢٣٦ .

(٢) أي أسماء الأفعال .

(٣) معنى (شهر سيفا) أي : سلة ورفعه على الناس ، انظر اللسان ، مادة (شهر) .

ومن هذا القبيل « حبّذا »[١]، إلا أنه مركب من (حَبّ) و (ذا) ، فيرفع الاسم معرفة كان أو نكرة . تقول : « حبذا زيدٌ » و « حبذا رجلٌ » . فإن اجتمع معرفة ونكرة رُفِعَ المعرفة ونُصِب النكرة[٢]، نحو : حبذا رَجُلاً زيْدٌ . ولهذا نظائر كثيرة .

فائدة : [وجوب تأخير معمولات الأسماء عن عواملها]

الأسماء [التي][٣] تعمل عمل الفعل لا يجوز تقديم معمولها عليها ، فلا تقول : « مررت برجل زيدا ضاربٍ غلامه » ، و « عجبت زيدا من ضربك » ، و « زيدا عليك » ؛ لأن الاسم الذي يعمل عمل الفعل هو ضعيف في العمل فلا يقوى على العمل فيما تقدم عليه .

فائدة : [المنصوب بإضمار فعل دل عليه الحال]

قد سَمّى بعضُ المحققين قوله تعالى : « وعَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُم »[٤] نصبا على الإغراء[٥] ، و (الْمُقِيمِينَ الصَّـلاة)[٦] نصبا على المدح[٥] ، و (حَمَّالَةَ الْحَطَبِ)[٨] ـــ من قرأ بالنصب[٩] ـــ نصبا على الذم[٨] ، و (نَاقَةَ اللهِ)[١١]

(١) (حبذا) عند سيبويه وابن السراج وابن جني كلمة واحدة مركبة من (حب) و (ذا) ، وهو ظاهر كلام المصنف . انظر الكتاب ٢/١٨٠ والمقتضب ٢/٤٣ والأصول ١/١١٤ ـــ ١١٥ والتبصرة ١/٢٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٦٠٩ وشرح الكافية الشافية ٢/١٦١٧ والمساعد ٢/١٤٠ .

(٢) أي على التمييز .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) سورة المائدة : ١٠٥

(٥) انظر إعراب القرآن للنحاس ١/٤٧٠

(٦) سورة النساء : ١٦٢

(٧) انظر الكتاب ٢/٦٣ وإعراب القرآن للنحاس ١/٤٧٠

(٨) سورة المسد : ٣ .

(٩) قراءة النصب قراءة نافع ، وقرأ الباقون بالرفع على الصفة أو على إضمار مبتدأ ، أي : هي حمالة الحطب ، أو على البدل من (امرأته)أو على الخبر منها . انظر الكشف ٢/٣٩٠ والحجة في القراءات السبع ٣٥٠ والإقناع في القراءات السبع ٢/٨١٥ .

(١٠) انظر الكتاب ٢/٧٠ و ١٥٠

(١١) سورة الشمس : ١٣

نصبا على التحذير ، وقوله عليه السلام : (نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ)[1] نصبا على التفسير ، وقوله :

لَنَـا يَوْمٌ وَلِلْكَـرَوانِ يَوْمـاً تَطِيرُ البَائِسَاتِ وَمَا تَطِيرُ[2]

نصبا على الترحم ، وقوله : « أهلاً بدارٍ » نصبا على الدعاء[3] . فكل ذلك منصوب بإضمار الفعل دلّ عليه وبيّنه الحال ، مثل « أعني » في قوله : « نحن معاشر الأنبياء » ، و « احذروا » في قوله : « ناقة الله » ، و « أذمّ » في قوله : « حمالة الحطب » ، و « أمدح » في قوله : « والمقيمين الصلاة » . وعلى الجملة أولى الكلمات المضمرة كلمة (أعني) ؛ لأنها أجمع في [هذه][4] المواضع .

(1) أخرجه البخاري في فضائل أصحاب النبي ١٢ ، وفي المغازي ١٤ و ٣٨ ، وأخرجه مسلم في الجهاد ٤٩ و ٥٢ و ٥٤ و ٥٦ ، وأبو داود في الإمارة ١٩ ، وانظر مسند الإمام أحمد ١/٤ و ٦ و ٩ و ٤٦٣/٢ .

(2) البيت لطرفة بن العبد من قصيدة هجا بها عمرو بن المنذر وأخاه قابوس ، انظر ديوانه ٩٧ والخزانة ٤١٢/١ .

(3) انظر الكتاب ٣١١/١ ومابعدها ، وابن يعيش ٢٨/٢

(4) في الأصل (هذا) .

الباب الثالث

في الخوافض

وهي حروف وأسماء . أما الأسماء [فالأسماء المضافة][1] . فإذا أضيف اسم إلى اسم كان الأول خافضا للثاني ، فيسمى الأولى مضافا ، والثاني مضافا إليه ، ولكن الإضافة على قسمين : حقيقي ، وغير حقيقي .

والحقيقي على ضربين .

أحدهما : على تقدير [اللام][2] ، نحو : غلام زيد ، وجل[3] الفرس ، أي غلام لزيد ، وجل للفرس .

والثاني : بتقدير (مِنْ) ، نحو : ثَوْبُ خَزّ ، وخاتمُ فضةٍ[4] والفرق بين هذين القسمين أن الاسم المضاف إليه يقع على المضاف في الضرب الثاني ، فإن الخاتم من الفضة فضة ، ومن الضرب الأول ليس كذلك ، فإن غلام زيد ليس بزيد .

فائدة : [إضافة العدد إلى المعدود]

إضافة أسماء الأعداد إلى المعدود بتقدير (مِنْ) ، نحو : ثلاثة رجال ، ومائة رجل ، أي ثلاثة من الرجال .

فائدة : [الإضافة تكسب التعريف أو التخصيص]

إذا أضيف النكرة إلى المعرفة تعرّفت ، نحو : غلام زيد ، وإذا أضيف إلى النكرة اختصت ، نحو : غلام رجل .

(١) في الأصل فأسماء المضافة .

(٢) فى الأصل بتقدير الألف ، والصواب ما أثبتناه .

(٣) الجل : بالضم والفتح ما تلبسه الدابة لتصان به ، انظر القاموس مادة (جل)

(٤) ما ذهب إليه المصنف هو مذهب أكثر العلماء ، وهو أن الإضافة على ضربين ، بمعنى اللام ، وبمعنى (من) . وقد نبه ابن مالك على أن النحاة أغفلوا الإضافة بمعنى (في) مع أنها ثابتة في الكلام الفصيح كما زاد الكوفيون الإضافة التي بمعنى (عند) ، نحو : ناقة رقود الحلب انظر في ذلك كله الأصول في النحو ٥٣/١ والإيضاح العضدي ٢٦٧ و التبصرة والتذكرة ٢٩٥/٣ وشرح الكافية الشافية ٩٠٢/٢ — ٩٠٦ .

فائدة : [الإضافة التي لا تفيد التعريف]

من الأسماء ما يضاف إلى المعرفة ، فلا يفيد التعريف ، كـ (مثْل) ، و (غيْر) ، و (سِوى) وما أشبهه . تقول : مررت برجلٍ مثلِ زيد ، وغيرِ زيد .

فائدة : [المضاف يجرى عليه الإعراب حسب المقام]

الاسم المضاف يجري عليه وجوه الإعراب ، نحو : جاءني غلامُ زيد ، ورأيت غلامَ زيد ، ومررت بغلامِ زيد .

فائدة : [لا تدخل (أل) التعريف على المضاف]

يسقط الألف واللام في المضاف ، وكذلك نون التثنية ، والتنوين ونونُ الجمع ، نحو : غلامُ ريد ، وغلاما زيد ، ومسلمو بلدكم .

القسم الثاني غير الحقيقي :

وهو أن تكون الإضافة فيه بتقدير الانفصال [ومعني الانفصال أنّ المضاف يمكن أن يقدر فيه الفعل.] وهو على خمسة أضرب :

أحدها : إضافة اسم الفاعل إلى المفعول إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال ، نحو : زيدٌ ضاربُ عمرو الآن أو غدا .

الثاني : إضافة اسم المفعول إلى مَا لَمْ يُسَمَّ فاعله ، نحو : زيدُ مضروبُ الغلامِ

الثالث : إضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل إلى الفاعل ، نحو : مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ ، وحسنِ وجههِ .

الرابع : إضافة المصدر(١) إلى الفاعل وإلى المفعول ، نحو : عجبت من ضربِ زيدٍ عمرا ، أو من ضرب عمرٍ زيدٌ .

(١) ما ذهب إليه المصنف من أن إضافة المصدر إلى معموله إضافة غير محضة هو مذهب طائفة من النحاة ، على رأسهم ابن طاهر وابن برهان وابن الطراوة . انظر شرح التصريح على التوضيح ٢٧/٢

الخامس : إضافة (الأفعل) الذي هو للتفضيل[1] إلى جماعة ، وهو بعضها ، كقولك : زيد أفضل القوم ، ولا تقول : زيد أفضل الحمير ؛ لأنه ليس من جنس الحمير ، ولهذا تقول : يوسف أفضل الإخوة ؛ لأنه داخل تحت عموم الإخوة بالألف واللام ، فيكون بعض الإخوة . ولا تقول : يوسف أفضل إخوته ؛ لأنه إذا أضيف الإخوة إلى الهاء الذى هو ضمير يوسف خرج يوسف من عموم لفظ الإخوة ، فيكون إضافة الأفضل إلى ما هو ليس من جنسه ، ولو كان داخلا تحت عموم لفظ الإخوة بعد إضافتهم إلى الضمير لأدّى ذلك إلى إضافة الشيء إلى نفسه ، وذلك غير جائز .

فائدة : [دخول (أل) على المضاف إذا كان اسم الفاعل]

يجوز إدخال الألف واللام على المضاف في اسم الفاعل إذا كان مثنى أو مجموعا ، نحو : هذان الضاربا زيدٍ ، وهؤلاء الضاربو زيدٍ . وإذا كان واحدا أيضا عند إضافته إلى مافيه الألف واللام ، نحو : هذا الضاربُ الرجلِ ، والنصب هنا أولى . وفي اسم المفعول أيضا ، نحو : مررت بالرجل المضروبِ الغلامِ . وفي الصفة المشبهة ، نحو : مررت بالرجلِ الحسنِ الوجهِ .

فائدة : [إضافة الموصوف إلى الصفة]

يجوز عند أهل الكوفة إضافة الموصوف إلى الوصف ، نحو : صَلَاةُ الأولَى ، ودَارُ الأخرة ، ومَسْجد الْجَامِع . وأهل البصرة ينكرون ذلك ويقولون : إن المضاف إليه في هذه الكلمات محذوف ، والتقدير : صلاة الساعة الأولى ، ودار الساعة الآخرة ، ومسجد اليوم الجامع[2] .

(١) يرى أكثر النحاة أن إضافة (أفعل) التفضيل محضة ، وما رآه المصنف هو مذهب طائفة من النحاة ، منهم ابن السراج والفارسي وأبو البقاء العكبري والكوفيون وجماعة من المتأخرين ، منهم الجزولي وابن أبي الربيع وابن عصفور . انظر الأصول ٢/٦ والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/١٠٤١ و التصريح ٢/٢٦ .

(٢) انظر الإنصاف ، المسألة الحادية والستون

الحـروف الجـارة

وأما الحروف الجارة فسبعة عشر[1] ، وهي :

(من) لابتداء الغاية ، نحو : خرجت من البصرة إلى الكوفة . وللبيان ، نحو : عشرون من الدراهم . وللتبعيض ، نحو : أخذت من مال ريد ، أي بعضه . وقد تأتي زائدة ، كقوله تعالى : (هَلْ مِنْ خالِقٍ غيرُ الله)[2] .

و (عن) ، وهي للمجاوزة ، كقولك : « رميت عن القوس » . وقد تأتي اسما للمجاوزة بمعنى الجهة ، كقوله :

من عن يميني مرة وأمامي[3]

و (إلى) لانتهاء الغاية ، نحو : سرت من البصرة إلى الكوفة . وقد تأتي بمعنى (مع)[4] ، كقوله تعالى : (مَنْ أَنْصَارِي إِلى الله)[5] ، أي مع الله .

و (حتى) لانتهاء الغاية ، بمعنى (إلى) ، كقوله تعالى : (حَتَّى مطْلَعِ الْفَجْر)[6] . وقد تأتي عاطفة بمعنى الواو ، كقولك : (رأيت القومَ حتى زيدا) ، أي وزيدا . وقد تأتي على المبتدأ والخبر ولا تفيد إلا المبالغة ، كقول جرير :

(١) [ترك المصنف من حروف الجر (كي) ، و (لعل) في لغة عقيل ، و (متى) في لغة هذيل] انظر شرح الكافية الشافية ٢/٧٨٠ — ٧٨٣ وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/١٨٩ وزاد سيبويه (لولا) إذا جرت ضميرا نقلا عن الخليل ويونس ، انظر الكتاب ٢/٣٧٣

(٢) سورة فاطر : ٣

(٣) عجز بيت لقطري بن فجاءة الخارجي ، وصدره :

فلقد أراني للرماح دريئة

انظر الخزانة ٤/٢٥٨ والمغني ١٩٩ وابن عقيل ١/٢٤٣ وحاشية الصبان على الأشموني ٢/٢٢٦ .

(٤) وهو قليل ، انظر الأزهية ٢٧٢

(٥) سورة الصف : ١٤

(٦) سورة القدر : ٥

فما زالت القتلى تمجُّ دماءها بدجلة حتى ماءُ دجلة أشكلُ[1]

وعلى الجملة يجوز أن تقول : « أكلت السمكة حتى رأسها » ، بالخفض ، و « حتى رأسها » بالنصب ، و « حتى رأسُها » بالرفع على الابتداء ، إلا أن الرأس غير مأكول في المخفوض .

و (على) للاستعلاء ، نحو : زيد على السطح ، والمال على زيد .

و (في) للظرف ، نحو : المال في الكيس .

و (رُبّ) للتقليل ، ولا تدخل إلا على النكرات ، نحو : رُبّ رجل عاقل لقيتُه . وقد يضمر بعد الواو أيضا كقول رؤبة[2] :

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ [خَاوِي الْمُخْتَرَق][3]

أي : وربّ ، وبعد الفاء أيضا ، وهو قليل ، كقول امرىء القيس :

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ ومُرْضِعٍ ....[4]

وقد توضع للتكثير تشبيها بـ (كَمْ) ، كقوله أيضا :

ألا رُبّ يومٍ لك منهن صالـــح ....[5]

---

(١) انظر شرح ديوانه ٤٥٧ وحروف المعاني ٦٥ ومعاني الحروف ١٢٠ و اللمع ١٦٣ والأزهية ٢٢٥ وشرح المفصل ١٨/٨ وشرح الألفية لابن الناظم ٢٦٥ والجنى الداني ٥٠٤ والبحر المحيط ٢٩٤/٤ وشرح الكافية للرضي ٣٢٧/٢ وتوضيح المقاصد والمسالك ٢٠١/٤ والخزانة (هارون) ٤٧٥/٩ ــ ٤٧٩ .

(٢) ينظر ديوانه ١٠٤ ، والكتاب ٢١٠/٤ والخصائص ٢٦٤/١ و ٢٢٨/٢ و ٢٦٠ و ٣٢٠ وشرح شواهد المغني ٧٦٤/٢ و ٧٨٢ والخزانة ٣٨/١ و ٢٠١/٤ . ورؤبة هو رؤبة بن العجاج عبد الله بن رؤبة الراجز الأموي المتوفى سنة ١٤٥ هـ انظر لترجمته طبقات الشعراء ٢٠٠ والشعر والشعراء ٢٩٧ ــ ٣٠٠ والخزانة (هارون) ٨٩/١ ــ ٩٣ وتاريخ التراث العربي ٨٦/٣/٢ ــ ٨٩ .

(٣) في الأصل (خاوي الأعماق المخترقن) .

(٤) تمام البيت : « فألهيتها عن ذي تمائم محول » ، وهو من معلقة امرىء القيس ، ينظر ديوانه ١٢ ، وشرح القصائد السبع الطوال ١٥ وشرح المعلقات للزوزني ٤ و ١٠ و شرح الكافية الشافية ٨٢١/٢ وشرح أبيات المغني ٤٠٢/١ و ٤٦٣ . والتمائم جمع تميمة ، وهي التعويذة تعلق على الصبي . ومحول : أتى عليه حول .

(٥) تمام البيت : « ولا سيما يوم بدارة جلجل » . وهو من معلقة امرىء القيس ، انظر الديوان ١٠ و وابن يعيش ٨٦/٢ والخزانة ٦٣/٢ والمفصل ٦٩ والمغني ١٤٠ والجنى الداني ٣٣٢ والتصريح ١٤٤/١ .

و (حاشا) و (خلا) و (عدا) للاستثناء عند من يجر بها[1]، نحو : جاء القوم حاشا زيدٍ .

و (مذ) و (منذ) لابتداء الغاية في الأزمنة ، كـ (مِنْ) في الأمكنة ، تقول : ما رأيته مذ يومِ الجمعةِ ، ومنذ يومِ الجمعة . وقد يرفع الاسم الواقع بعدهما على الابتداء ، فيكونان اسمين في محل النصب على الظرف ، وهما في موضع خبر المبتدأ ، كقولكِ : ما رأيته مذ يومُ الجمعة ، ومذ يومان .

و (اللام) للملك والاستحقاق[2] ، كقولك : المال لزيد ، والجُلّ للفَرَسِ .

و (الباء) للإلصاق ، كقولك : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ، فقد ألصقت المرور الباء برجل ، وكذلك [باء القسم] ، نحو : حَلَفْتُ بالله لأفْعَلَنَّ كَذَا . وقد يحذف فعل القسم فيقال : بالله لَأفْعَلَنّ كَذَا . وقد يحذف حرف القسم ويوصل الفعل بالقسم فيقال : الله لأفْعَلَنَّ كَذَا ، ويترك مجرورا على حاله ، فيقال : اللهِ لأفعلن كذا .

و (واو القسم) بدلا عن الباء ، تقول : والله لأفعلن كذا .

و (تاء القسم) بدلا عن الواو ، تقول : تالله لأفعلن كذا .

و (الكاف) للتشبيه ، فإنها قد تكون حرفا ، نحو : جاء الذي كزيد ، وقد تكون اسما ، نحو : جاءني كزيد ـــ والكاف هاهنا في محل الفاعل ، وقد تكون زائدة ، كقوله تعالى : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيء)[3] . وتدخل على المظهر دون المضمر كواو القسم .

---

(1) الجر بهن قليل ، ولم يحفظه سيبويه في (عدا) ، والمستثنى بـ (حاشا) عند سيبويه مجرور ليس غير . انظر الكتاب ٢/٣٤٨ وابن يعيش ٨/٤٧ والمغني ١/١٦٤ و ١٧٨ و ١٨٩ .

(2) وبعضهم يعبر عنه بالاختصاص . وقد فرق بينهما عبد القاهر الجرجاني ، انظر العوامل ١٠٠ .

(3) سورة الشورى : ١١

فائدة : [تناوب حروف الجر]

يجوز أن يوضع بعض الحروف مواضع البعض[1] ، بمعنى (في) . قال الله تعالى : (بِبَطْنِ مَكَّة)[2] ، أي في بطن مكة . و (في) بمعنى (على) . قال الله تعالى : (وَلأُصَلِّبَنَّكُم فِي جُذُوعِ النَّخْلِ)[3] ، أي عليها . ويقال : أشرت إليه وعليه .

فائدة : [حروف القسم الجارة]

الباء في القسم تدخل على المظهر والمضمر جميعا ، نحو : بالله وبك لأفعلن : لأنها الأصل[4] . والواو تدخل على المظهر دون المضمر ، تقول : والله لأفْعَلَنَّ ، ولا تقول : وَكَ لأفعَلَنَّ ؛ لأنه بدل عن الباء . والتاء لا تدخل إلا على اسم واحد وهو (الله) ، تقول : تالله ، ولا تقول : تالرحمن[5] ، وغيره : لأنه بدل عن الواو التي هي بدل عن الباء

---

(١) الصحيح عند البصريين أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض ، وماورد من ذلك يؤول تأويلا يقبله اللفظ أو على التضمين . وأجاز الكوفيون إنابة بعض الحروف عن بعض وارتضاه كثير من المتقدمين والمتأخرين . انظر الكتاب ٣/٤٩٦ ــ ٤٩٧ و ٤/٣٢١٧ و ٢٢٤ ــ ٢٣١ ومعاني الحروف ٩٦ و ٩٨ والجنى الداني ١٠٨ ــ ١٠٩ و ٢٦٨ و ٣١٩ ــ ٣٢٠ والتصريح ٢/٤ ــ ٧ . وانظر معاني القرآن للفراء ١/٦٣ و ١١٨ و ٢٠٢ و ٢١٨ و ٣٢٤ و ٣٨٦ و ٢/٩ ــ ١٠ و ٧٠ و ١٨٠ و ١٨٦ ــ ١٨٧ و ٢٠٣ و ٢٠٥ و ٢١٧ و ٢٦١ و ٢٦٧ و ٢٩١ و ٣٩٥ و ٣/٢٢ و ١١٠ و ١٣٩ ومجاز القرآن ١/١٤ و ٩٤ و ٢٣٥ و ٢٦٨ و ٢٨٤ و ٣٢٤ و ٢/٢٣ ــ ٢٤ ومعاني القرآن للأخفش ١/٤٦ و ١٣٣ و ٢/٣٠٦ و ٣٦٤ والمقتضب ٢/٣١٩ ــ ٣٢٠ و ٣٣١ وتأويل مشكل القرآن ٥٦٥ ــ ٥٧٨ وأدب الكاتب ٥٣٦ ــ ٥٤٧ وحروف المعاني ١٢ و ٤٧ ــ ٤٨ و ٦٥ ــ ٦٦ و ٧٤ ــ ٨٧ والصاحبي ١٤٤ ــ ١٤٦ وشرح الكافية الشافية ٢/٧٩٥ ــ ٨١١ وشواهد التوضيح ٦٧ ــ ٦٨ و ١٩٠ و ١٩٦ ــ ١٩٧ و ٢١٠ وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/١٢ و ٢١٦ ومدرسة الكوفة ٢٨٣ ــ ٢٨٤

(٢) سورة الفتح : ٤

(٣) سورة طه : ٧١

(٤) ذكر سيبويه أن الواو أكثر حروف القسم ، ثم الباء فقال : « وأكثرها الواو ثم الباء » ، الكتاب ٣/٤٩٦ .

(٥) تالرحمن شاذ أو نادر ، انظر الجنى الداني ١١٧ .

فائدة : [أحكام جواب القسم]

جواب القسم في الإثبات باللام ، كقوله تعالى : (تَاللهِ لأَكِيدَنَّ)[١]
وبـ (إنَّ) ، كقوله تعالى : (قَالُوا : تا لله إِنَّكَ لَفِي ضَلالِكَ الْقَدِيم)[٢] ، وبـ (قدْ) ، كقوله تعالى : (وَالشَّمسِ)[٣] .... إلى قوله تعالى : (قَدْ أَفْلح)[٤] . وفي النفي بـ (ما) ، كقولك : والله ما فعلت ، وبـ (لا) ، كقولك : والله لا أفعَلُ . والله أعلم .

(١) سورة الأنبياء : ٥٧
(٢) سورة يوسف : ٩٥
(٣) سورة الشمس : ١
(٤) سورة الشمس ٩

الباب الرابع

في الجوازم

وهي حروف وأسماء :

فأما الحروف فخمسة :

(اللام) في الأمر ، كقولك : لِيذهبْ زيد . قال الله تعالى : (ولْنحمل خطَايَاكم)[١]

و (لا) في النهي ، كقولك : لا يذهبْ زيد ، ولا تخرجْ يا عمرو .

و (لَمْ) للجحد ، كقولك : لَمْ يدخلْ .

و (لَمَّا) لتأكيد الجحد ، كقوله تعالى : (ولَمَّا يَدْخل الإيمان في قُلوبِكُمْ)[٢] والفرق بين (لَمْ) و (لمَّا) أن (لَمْ) تستعمل في جواب من يثبت شيئا بغير التأكيد ، و (لَمَّا) في جواب من يثبته بالتأكيد . كما إذا قيل : « ركب الأمير » ، قلت « [لَمْ][٣] يرْكب » ، وإذا قيل : « قد ركب الأمير » ، قلت : « لَمَّا يركب » .

و (إنْ)[٤] في الشرط والجزاء ، نحو : إنْ تكرمْني أكرِمْكَ . ففعل الشرط والجزاء يقع على أربعة أوجه :

أحدها : أنْ [يَكُونَا][٥] مستقبلين ، نحو : أن تأتِني أكرِمْتُكَ .

والثاني : أن يكونا ماضيين ، نحو : إن أتيتَني أكرمْكِ .

والثالث : أن يكون الأول مستقبلا والثاني ماضيا ، نحو : [إن][٦] تأتِني أكرمتك .

(١) سورة العنكبوت : ١٢

(٢) سورة الحجرات ١٤

(٣) في الأصل (لما يركب) .

(٤) وهي أم الباب وأصل أدوات الشرط ، انظر الكتاب ٣/٦٣

(٥) في الأصل (أن يكون) .

(٦) ساقط من الأصل

والرابع : بالعكس ، نحو : إنْ أَتَيْتَني أُكْرِمْكَ . والأخيران غير فصيحين[١] .

فائدة : [جواز جزم الجزاء ورفعه إذا كان الشرط ماضيا]

إذا كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا جاز فيه وجهان[٢] : الرفع والجزم ، نحو إن أتيتني أقلْ لك خيرا ، وإن أتيتني أقولُ لك خيرا .

فائدة : [المجازاة بالفاء]

إذا كان الجزاء بالفاء ، أو بـ (إذاً) بمعنى الفاء لم يجز إلا الرفع ، نحو : إن تأتني فأكرمُك ، وإن تأتني إذاً أُكرِمُك . قال الله تعالى : (ومَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ منه)[٣]،وقال:(وإنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إذا هم يَقْنَطُون)[٤].

فائدة أخرى : [المجازاة بالجملة]

إذا كان الجزاء جملة من المبتدأ والخبر ، أو من الفعل والفاعل فهو في محل الجزم ، نحو : إن تَأْتِني فَأَنْتَ مُكْرَم ، وإن تَأتِنِي فَقَدْ أَتَيْتُك أَمْسِ .

فائدة : [تقديم الجزاء على الشرط وحرف الشرط]

يجوز تقديم الجزاء على الشرط ، ولكن ينبغي أن يكون الجزاءَ مستقبلا أو ما يقوم مقامه ، ومع ذلك لا يكون الجزاء مجزوما ؛ لأن الشرط لا يعمل فيما [قبله][٥] ، نحو : أخرجُ إن خرجت ، واخرجْ إن خرجت .

(١) إذا كان الأول مستقبلا والثاني ماضيا فقد ذكر ابن مالك أن أكثر النحويين يخصه بالضرورة ، وقد أجازه في غير الضرورة مستدلا بقول الرسول ﷺ : « من يقم ليلة القدر غفر له ما تقدم من ذنبه » ، انظر شرح الكافية الشافية ٣/١٥٨٥ ــ ١٥٨٦ . وأما إذا كان الأول ماضيا والثاني مضارعا فلا نوافق المصنف في عدم فصاحته لوروده في القرآن الكريم في قوله تعالى : (من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف إليهم أعمالهم فيها) [هود ١٥] . قال المبرد في المقتضب ٢/٥٩ : « لو قلت : إن أتيتني آتِك لصلح) .

(٢) جاء في الكتاب ٣/٦٦ : « وقد تقول : إن أتيتني آتيك » ، وانظر الأصول ٢/١٩٢ . وعند الكوفيين يجب الرفع ، انظر شرح الرضي ٢/١٠ و ٢٦ . وانظر المقتضب ٢/٧٠ .

(٣) سورة المائدة : ٩٥ .

(٤) سورة الروم : ٣٦

(٥) في الأصل (فيما قبلها) .

فائدة : [العطف على الجزاء]

إذا عطفت فعلا على الجزاء جاز في المعطوف ثلاثة أوجه :

الرفع على الاستئناف ، **والنصب** على القطع[1]، **والجزم** بالعطف . نحو : « إن تأتني أكرمْك وأحسنْ . وأحسن ، وأحسنَ إليك » ، وقرىء بالنصب والرفع قوله تعالى : « ويعْلم الذين يُجادلون في آياتنا »[2]: قرىء بالوجهين[3] .

فائدة أخرى : [جزم المضارع في جواب الطلب على تقدير المجازاة]

يضمر الشرط في جواب الأشياء الخمسة إذا كان بغير الفاء :

الأمر ، نحو : ائتني أُكْرِمْك ، فالتقدير : إن أتيتني أكرمك .

والنهي : لا تَفْعَلْ يَكُنْ خَيْراً لَكَ ، أي : لا تفعل ، فإنك إن لا تفعل يكن خيرا .

والاستفهام : أيْن بَيْتُك أَزُرْكَ .

والتمني ، نحو : لَيْتَ لِي مالاً أُنْفِقْ عَلَيْكَ ، أي ليت لي مالا فإني إن يكن لي مال أنفق عليك .

والعَرْض : ألا تنزلُ بي تُصِبْ خيرا ، أي : ألا تنزل ، فإنك إن تنزل تصب خيرا .

وإما جواب النفي فلا يستعمل بغير الفاء ؛ لأن النفي يقتضي أن يكون وجود الفعل المنفي به سببا لوجود الجواب . ولو كان الجواب بالجزم لكان ترك الفعل سببا للجواب ، فإنك إذا قلت : « ما تأتينا فتحدِّثُنا » جعلت وجود

---

(١) علل المبرد الرفع بالقطع ، وليس النصب كما عبر المصنف ، جاء في المقتضب ٢/٢٢ : (فإن قلت : « من يأتني آته فأكرمه » كان الجزم الوجه ، والرفع جائز على القطع ، على قولك : « فأنا أكرمه » ، ويجوز النصب وإن كان قبيحا ؛ لأن الأول ليس بواجب إلا بوقوع غيره) . وانظر الكتاب ٣/٨٩ .

(٢) سورة الشورى : ٣٥

(٣) الرفع قراءة نافع وابن عامر ، وقرأ الباقون بالنصب . انظر الكشف ٢/٢٥١ ــ ٢٥٢ والإقناع في القراءات السبع ٢/٧٥٨ .

الإتيان سببا للتحديث . ولو قلت : « ما تأتينا تحدثنا » لجعلت ترك الإتيان سببا للتحديث ، وذلك محال . وهذا المعنى إنما يتحقق في النهي ، فإنه يجوز أن يكون جوابه بالجزم والفاء جميعا . فإذا قلت : « لا تضربني [فأشتمك][1] » جعلت الضرب سببا للشتم . فإذا قلت : « لا تفعلْ يكن خيرا لك » جعلت ترك الفعل سببا لكونه خيرا له .

وحق المضمر أن يكون من جنس المظهر . فلو قلت : « لا تضربني أشتمْك) بالجزم لم يجز : لأجل أن قولك : « لا تضربني » يدل على أن الشرط موضوع لنفي الضرب ، نحو : « إن لا تضربني أشتمك » وهذا محال . وكذلك إذا قلت : « لا تَدْنُ مِنَ الأسَدِ يَأْكُلك » بالجزم ، فلهذا يصح أن يقال : « لا تدنُ من الأسد فَيَأْكُلَك » ؛ لأن وجود الدنو من الأسد سبب الأكل ، ولا يصح أن يقال : « لا تدنُ من الأسد يأْكُلك » ؛ لأنه قد جعلت ترك الدنو سببا للأكل ، وهذا محال ، وهذا فرق دقيق فاعرفه .

وأما أسماء[2] الشرط الجازمة فالأسماء التي تقوم مقام (إنْ) في الشرط والجزاء ، وهي :

(مَنْ) ، نحو : مَن يكرمْني أكرمْه .

و (ما) ، نحو : ماتصنعْ أصنعْ ، وكذا (كلمّا) .

و (أيُّهم) ، نحو : أيهم يكرمني أكرمْه ، قال الله تعالى : (أيا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى)[3]

---

(١) في الأصل (وأشتمك) بالواو .

(٢) لم يذكر المصنف من أسماء الشرط (أنى) . رغم أن سيبويه عدّها من الظروف التي يجازى بها انظر الكتاب ٣/٥٦ . كما لم يذكر (أيان)

(٣) سورة الإسراء : ١١٠ .

و (مَهْما)[١]، كقوله تعالى : (مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا)[٢].

و (متى) ، نحو : متى تجلسْ أجلسْ . وكذلك (متى ما) و (أي حين) نحو : أي حين تجلسْ أجلسْ .

و (أين) ، نحو : أين تمرر أمرر . وكذلك (أينما) ، قال الله تعالى : (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُم الْمَوْتُ)[٣] .

و (إذْمَا)[٤]، نحو : إذ ما تخرجْ أخرجْ .

و (حَيْثُمَا) ، نحو : حَيْثُمَا تركبْ أركبْ . وحرف [ما] يلزم هاتين الكلمتين في الشرط .

وأما (إذا) فإنه يتضمن معنى الشرط والجزاء ، ولكنها لا تجزم . وقد جاءت جازمة تشبيهاً له بـ (إنْ)[٥]، كقول الفرزدق :

ترفعُ لي خِنْدفٌ والله يَرْفَـــعُ لي ... ناراً إذا خمدت نيرانهم تَقِـــــدِ[٦]

---

(١) ذهب الخليل إلى أنها (ما) أدخلت عليها (ما) ثانية ثم أبدلت ألف الأولى هاء . وذهب الأخفش والزجاج إلى أنه مركبة من (مَهْ) بمعنى (اكفف) ، و (ما) الشرطية . وذهب آخرون إلى أنها بسيطة غير مركبة . انظر الكتاب ٥٩/٣ ــ ٦٠ والمقتضب ٤٧/٢ و الأصول ١٥٩/٢ .

(٢) سورة الأعراف : ١٣٢

(٣) سورة النساء : ٧٨

(٤) (إذما) عند سيبويه حرف ، وعند ابن السراج ظرف . انظر الكتاب ٥٦/٣ والأصول ١٥٩/٢ .

(٥) وقد خص ذلك بضرورة الشعر . انظر الكتاب ٦٠/٣ و المقتضب ٥٦/٢ .

(٦) البيت في ديوانه ٢١٦ (الصاوي) ، وهو في الكتاب ٦٢/٣ و المقتضب ٥٦/٣ وأمالي الشجري ٣٣٣/١ وشرح الكافية الشافية ١٥٨٣/٣ والخزانة ١٦٢/٢ . ورواية المقتضب (حيث) . وخندف أم مدركة و ابني إلياس وتميم من ولد طابخة بن إلياس ، ولذلك فخر بخندف . والفرزدق هو الشاعر الأموي المشهور همام بن غالب بن صعصعة ، المتوفى سنة ١٤٥ هـ . انظر طبقات الشعراء ١١١ ــ ١٢٢ والشعر والشعراء ٢٣٥ ــ ٢٤١ وتاريخ التراث العربي ٩١/٣/٢ ــ ٩٣

القسم الثالث

في اللواحق

الفصل الأول

في بيان المعرفة والنكرة

اعلم أن المعارف خمسة أنواع[1] :

الأول : الأسماء المضمرة ، كـ (هُو) ، و (هي) ، و (أنت) ، و (التاء) في (ضَرَبْت) ، و (الكاف) في (ضَرَبَك) وما شاكله ، وكذلك المستكن ، لا يكون إلا معرفة .

فائدة : [وصف المضمر]

المضمر لا يوصف بشيء ولا يوصف به شيء .

الثاني : الأسماء المبهمة : وهي كل اسم يحتاج في بيانه إلى صفة أو صلة .

فالمحتاج بيانه إلى صفةٍ أسماءُ الإشارة ، كـ (هذا) ، و (هذه) ، و (ذلك) ، و (تلك) ، و (هؤلاء) ، و (أولئك) . وأسماء الإشارة توصف بأسماء الأجناس وغيره من الأسماء[2] ، ولا يوصف بها . تقول : جاء هذا الرجلُ ، ورأيت هذا الرجلَ ، ومررت بهذا الرجلِ . فالرجل صفة لـ (هذا) . ولا تقول : جاء زيد الرجل ليكون الرجل صفة لـ (زيد) .

والمحتاج في بيانه إلى صلةٍ الأسماء الموصولة ، وهي : الذي ، والتي ، ومَنْ ، ومَا،وأيّ ، وذو في [لغة طيء][3] إذا كان بمعنى (الذي) ، وكل من هذه الأسماء مع صلته يفيد إفادة معنى الاسم المفرد . تقول : جاء الذي قام

(١) أهمل المصنف من المعارف المعرّف بالنداء ، وقد علل الرضي عدم عدّه من المعارف كونه فرع المضمرات ؛ لأن تعرفه لوقوعه موقع كاف الخطاب . انظر شرح الرضي ١٣٢/٢

(٢) جاء في الكتاب ٧/٢ : (وأعلم أن المبهمة توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام والصّفات التي فيها الألف واللام جميعا) .

(٣) في الأصل (ذو في اللغة الطي) .

أبوه ، فـ (الذي) مع صلته — وهي (قام أبوه) — ينزل منزلة اسم مفرد .

فائدة : [أنواع صلة الموصول]

الصلات خمس :

جملة من المبتدأ والخبر ، نحو : مررت بالذي غُلَامُه قَائِمٌ ، وبالتي جارِيَتُهَا جَالِسَةٌ .

وجملة من الفعل والفاعل ، نحو : مررت بِمَنْ قَامَ أَبُوهُ .

وجملة من الشرط والجزاء ، نحو : جاءني ذو إِنْ يُكْرِمْنِي أُكْرِمْهُ ، أي الذي [إن][1] يكرمني أكرمه .

وظرف ، كقوله تعالى : (مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللهِ باق)[2] .

وما يقوم مقام الظرف ، نحو : مَن مِن الكرامِ أبوك ، وأيهم في الدار أخوك .

النوع الثالث : الأسماء الأعلام ، وهي كل اسم وضع لشيء معيّن في أول أمره لا يقع إلا على مثله ، نحو : زيد ، وزينب ، ومكة .

الرابع : مافيه لام التعريف من الأسماء ، وهو قسمان :

أحدهما أن يكون لتعريف الْعَهْد ، وهو كل ذات يكون شخصان في ذكره مثلا ثم يتبيَّن ذلك الذات ، فيقول أحد الشخصين : جاء الرجل ، أي الرجل الذي نحن في ذكره .

والثاني أن يكون لاستغراق الجنس ، وهو كل اسم يدل على جماعة بالمعنى بسبب الألف واللام ، كقوله : « الرَّجُلُ خَيْرٌ مِن الْمَرْأة » ، فـ (الرّجل) يدل على جميع الرجال بالمعنى ، لا باللفظ ، بسبب الألف واللام .

---

(١) في الأصل (الذي الذي يكرمني أكرمه) .

(٢) سورة النحل : ٩٦ .

فائدة : [(أل) الزائدة والتي بمعنى (الذي)]

قد تأتي لام التعريف زائدة ، كاللام في (الذي) ، و (التي) ، وقد تأتي للتعظيم كاللام في (الله) تعالى . وقد تأتي بمعنى (الذي) ، وذلك إذا دخلت على اسم الفاعل والصفة المشبهة باسم الفاعل ، أو على اسم المفعول ، نحو : جاء الضّارِبُ زيدا ، أي الذي يضرب زيدا ، ومررت بالحسن وجهُه ، أي الذي حَسُنَ وجهه ، ورأيت المضْرُوب غلامُه ، أي الذي يُضرب غلامُه

فإن قيل : هل يجوز دخول الألف واللام على الأسماء الأعلام ؟ قيل : الأصل أن لا يجوز ؛ لأن كون الاسم علما سبب للتعريف ، فلا يحتاج فيه إلى تعريفه بالألف واللام ، غير [أنها](1) تدخل في أربعة مواضع :

أحدها : أن يكون العلم موضوعا في أول أمره مع الألف واللام ، كالبصرة ، والكوفة .

الثاني : أن ينقل إلى العلمية بعد أن يكون في الأصل صفة فيستعمل بغير الألف واللام مرة وبها أخرى ، كالعبّاس ، وعبّاس ، والضّحّاك ، وضحّاك .

الثالث : أن يكون أحد العلمين منهما مُشبّهاً بالآخر فتدخل الألف واللام على أحدهما للتمييز ، كما تدخل على النفر للتمييز عن نفر .

والرابع : أن تدخل الألف واللام على جميع الأعلام إذا أريد به تعظيمها .

أما العَلَمْ إذا كان مثنّى أو مجموعا دخلت عليه الألف واللام ؛ لأنه صار كالجنس للتثنية والجمع ، فلا بد من تعريفه بالألف واللام ، نحو : جاء الزيدان ، والزيدون .

النوع الخامس من المعارف ما يضاف إلى هذه الأربعة ، نحو : غلامك ، وغلام الذي أبوه قائم ، وغلام زيد ، وغلام الرجل .

---

(1) في الأصل (أنه) .

فائدة : [وصف المعرف بالإضافة]

يوصف المضاف باسم الإشارة ، وبالاسم الذي فيه الألف واللام ، وبمضاف مثله ، نحو : جاءني غُلام زيد هَذَا ، وغُلامُك الطَّويل ، وغلامُك صَاحِبُ الدَّار . وكذلك يوصف العلم ومافيه الألف واللام بهذه الثلاثة ، نحو : جاء زيد هذا ، والرجل الطويل[1] .

[النكــرة]

وأما النكرة فكل اسم يدل على شخص غير معين ، كـ (رجل) ، و (فرس) . وكذلك إذا قلت : جاء زيد وزيد آخر ، فـ (زيد) الثاني نكرة ؛ لأنه يدل على شخص غير معيّن .

فائدة : [الإضافة إلى النكرة تكسب التخصيص]

المضاف إلى النكرة نكرة ، وإن حصل بسبب الإضافة نَوْعُ تَخْصِيص ، كقولك : « جاء غُلامُ رَجُلٍ ، فإنه نكرة ، ولكن يتميز عن غلام امرأة .

(١) انظر الكتاب ٢/٦ و ٧

الفصل الثاني[1]

في التوابع

وهي خمسة : تأكيد ، ووصف ، وبدل ، وعطف بيان ، وعطف بحرف . وكل واحد من هذه الخمسة تابع لشيء غير مستقل بنفسه في الإعراب .

[التأكيد]

وأما التأكيد : فهو ما يزيل الشبهة عن فهم المخاطب . والتأكيد قد يقع في الواحد فيؤكد بالنفس ، أو بالذات ، تقول : جاء زيد نفسُه ، أو ذاته ، ورأيت زيدا نفسه ، ومررت بزيد نفسِه . وتقول في المؤنث : جاءت هندٌ نفسُها ، أو ذاتُها .

ولا يؤكد الضمير المرفوع المتصل إلا مع ذكر الضمير المنفصل ، نحو : ضربتَ أنت نفسُك ، وكذا في المستكنّ ، تقول : زيد ضرب هو نفسُه . ولا تقول : زيد ضرب نفسُه . وفي الضمير المنصوب والمجرور لا يحتاج إلى ذكر زيادة معه ، تقول : ضربتُك نفسَك ، ومررت بكَ نفسِك .

وأما الاثنان فيؤكدان بـ (كلا) ، وبـ (الأنفس) ، نحو : جاءني الزيدان كلاهما ، وجاء العمران أنفسُهما[2] . وفي المؤنث : جاءت الهندان كلتاهما .

وأما الجمع فيؤكدون بـ (كلّ) ، و (أجمعين) ، وبـ (أنفس) . تقول : جاء الرجال كلهم أجمعون ، وجاء الرجال أنفُسُهُمْ . وفي المؤنث نحو : جاءت النساء كلُّهن ، وأنْفُسُهُنَّ ، وجاءت النساء جمَعُ ، ورأيتهن جمَعَ ، ومررت بهن جُمَعَ . ومنعُ الصرف في (جُمَعَ) كمنعه في (أُخَر) . ويجوز أن يجمع بين (كل) و (أجمعين) في التأكيد ، كقوله تعالى : (فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ)[3] . فـ (أجمعون) تبعٌ لـ (كل) ، وقد

(1) من القسم الثالث في اللواحق .

(2) وحكى الكسائي عن بعض العرب « نفساهما » ، و « عيناهما » ، انظر شرح الرضي ١/٣٣٤

(3) سورة الحجر ٣٠ ، وسورة ص : ٧٣

يؤكد الجمع أيضا بـ (أكتعين) ، و (أبتعين) ، و (أبصعين) ، غير أنها تبع لـ (أجمعين) ، ولا يستعمل إلا بعد ذكر (أجمعين)[1] ، نحو : جاء الرجال أجمعون أكتعون أبتعون أبصعون .

فائدة : [مجيء (كلا) ، و (كلتا) لغير التأكيد وحكم العائد إليهما] .

{ يستعمل (كلا) ، و (كلّ) على الانفراد كقوله تعالى : (كِلْتا الْجَنَّتَيْن آتَتْ أُكُلَها)[2] ويجوز أن يكون العائد إلى (كلّ) موحدا تبعا للفظ ، كقوله تعالى : (وكُلُّهُمْ آتيه يوْمَ الْقِيامة فَرْدا)[3] ، وأن يكون جمعا تبعا للمعنى[4] ، كقوله تعالى : (كلٌّ أتوه داخرين)[5] ، وكذلك تقول : كلا الرجلين جاء ، تبعا للفظ ، وكلا الرجلين جاءا ، تبعا للمعنى[6] }

فائدة : [قطع (كلّ) عن الإضافة]

يجوز أن يستعمل (كلّ) من غير الإضافة ، وإن كان المراد الإضافة ، نحو قوله تعالى : (قُلْ كُلٌّ يعْمَلُ عَلَى شاكِلَته)[7] ، و (كُلاًّ آتَيْناهُ حُكْماً وعِلماً)[8] ، أي : كل واحد .

فائدة : [توكيد المفرد بـ (كلّ) ، أو (أجمع)]

الواحد لا يؤكد بـ (كلّ) ، وبـ (أجمع) إلا إذا كان مشتملا على أجزاء ، نحو : قرأت الكِتَابَ كلّه ، قرأت القرآنَ أَجْمَعَ . وفي المؤنث نحو :

(١) لأن (أكتع) تابع لـ (أجمع) ، فلا تأتي إلا بعده ، انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢١٦/١ شرح الرضي ٣٣٦/١ ــ ٣٣٧

(٢) سورة الكهف : ٣٣

(٣) سورة مريم : ٩٥

(٤) انظر الكتاب ١١٧/٢ ، المقتضب ٢٩٨/٢

(٥) سورة النمل : ٨٧

(٦) يرى الكوفيون أن (كلا) اسم مثنى لفظا ومعنى ، انظر أمالي الشجري ١٨٨/١ والإنصاف ، المسألة الثانية والستين ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ : ٥٤ .

(٧) سورة الإسراء : ٨٤

(٨) سورة الأنبياء ٧٩

رأيت الدارَ جَمْعَاء : لأن الكتاب مشتمل على سطور ، والقرآن على آيات وسور ، والدار على بيوتات .

فائدة : [توكيد النكرات]

لا تؤكد النكرات البتة[1] ، فلا يقال : « جاء رجلان كلاهما » ، و « جاء رجال كلهم » .

[الوصف]

وأما الوصف فخمسة :

أحدها : أن يكون خَلقية ، كالأبيض والأسود والطويل والقصير .

والثاني : أن يكون طبعية ، كالفِهم والفَطِن والكريم والشّجاع .

والثالث : أن يكون فِعْلا ، كالقائم والضارب والمضروب . وكل شخص وقع منه الفعل يكون ذلك الفعل صفة له كالفاعل ، وكل شخص وقع عليه فِعْلٌ يكون صفة له أيضا كالمفعول .

والرابع : أن يكون نسبة ، كالهاشميّ والقرشيّ والمالكيّ .

والخامس : أن يوصف بـ (ذي) و (ذات) ، نحو : رجل ذو مال ، وامرأة ذات جَمَال .

وكلّ من هذه الأوصاف يتبع الموصوف في الإعراب ، والتوحيد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث ، والتعريف ، والتنكير ، فلا توصف المعرفة بالنكرة ، ولا النكرة بالمعرفة ، ولا المؤنث بالمذكر ، ولا الواحد بالجمع .

---

(١) أجاز الكوفيون توكيد النكرة إذا كانت موقتة ، أي تدل على زمن محدد والتوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول ، انظر الإنصاف ، المسألة الثالثة والستين ، والارتشاف ٥٢٨/٤ و شرح المفصل لابن يعيش ٤٤/٣

فائدة [النعت السببي]

وإذا وصفت الشيء بفعل ماهو من سببه[١] رجع التذكير والتأنيث والتثنية والجمع في الوصف إلى ماوقع له الفعل . تقول : « مررت برجل حسنةٍ جاريتُه ، وبامرأة قديمٍ غلامُها ، وبرجلين كريمٍ أبوهما ، وبرجالٍ قائمٍ أخوهم . قال الله تعالى : (مِنَ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا)[٢] .

فائدة : [الوصف بـ (ذي) ، و (ذات)]

إذا وصفت معرفة بـ (ذي) و (ذات) دخلت الألف واللام على المضاف إليه . تقول : مررت بالرجل ذي المال ، والمرأة ذات الجمال[٣] .

فائدة : [الوصف باسم الجنس]

لا توصف الأجناس بالأجناس إلا إذا أمكن فيه تقدير الوصف بالمجاز ، تقول : مررت برجلٍ أسدٍ ، أي : رجل شديد قَوِيّ ، أو مثل الأسد ، وبرجلٍ حمارٍ ، أي : بليد ، أى مثل حمار . ولو لم يكن هذا المجاز لم يصح[٤] .

[البـدل]

وأما البدل : فهو الذي كأنك تقصده مع ذكر المُبْدَل . وعلامته أنك إذا أسقطت المبدل وذكرت البدل لم يتغير مقصودك .

والبدل على أربعة أوجه :

بدل الكل من الكل[٥] ، كقوله تعالى : (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ، صِرَاطَ الَّذِينَ[٦] ....) ، وكقول الشاعر :

(١) وهو مايسمى بالنعت السببي

(٢) سورة النساء ٧٥

(٣) انظر الكتاب ٢/٧ حيث مثّل سيبويه بما مثل به المصنف

(٤) جاء في المقتضب ٣/٣٢٤ « مررت برجل أسد لأن معناه شديد

(٥) أدخل المصنف (أل) على (كل) ، وهذا ينكره بعض النحاة ؛ لأن (كلاً) و (بعضا) لا تفارقهما الإضافة فتعريفهما بها ، انظر الجمل ٢٤ ــ ٢٥

(٦) سورة الفاتحة ٦ ــ ٧

ويَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزةٍ ....[1]

وبدل بعض من الكل ، كقوله تعالى : (قُمِ اللَّيلَ إلا قليلاً ، نصفه .....)[2] .

وبدل الاشتمال ، وهو أن يكون بينه وبين المبدل اتصال ، كقولك : « سُلب زيدٌ ثَوْبُهُ » و « أعجبني عمرو عِلْمُه » . قال الله تعالى : (قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدودِ ، النَّارِ ذَاتِ الْوَقُود)[3] ، فالنار بدل الاشتمال عن الأخدود ؛ لأن الأخدود يشتمل على النار ، وبينهما اتصال .

وبدل الغلط ، نحو : مررت برجلٍ حمارٍ ، فكأنك غلطت عن ذكر رجل فذكرت ماهو مقصودك[4] . وحق هذا البدل أن يأتي بـ (بَلْ) ، نحو : مررت برجل ، بل حمارٍ . وهذا الرابع لا يقع في كلامهم إلا قليلا[5] .

فائدة : [إبدال المعرفة من النكرة]

يجوز أن يبدل عن المعرفة بالنكرة ، ولكن بشرط أن تكون النكرة موصوفة بصفة[6] ، كقوله تعالى : (لَنَسْفَعاً بالنَّاصِيَةِ ، نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ)[7] .

فائدة : [فائدة الإبدال]

أصل البدل أن يكون للتأكيد ، فلهذا قال أبو الفتح ابن جني[8] : « الفعل يكون بدلا من الفعل ؛ لأنك إذا كررت اسما أو فعلا أو حرفا فقد أكدت الأول بالثاني » .

(١) هذا صدر بيت لامرىء القيس من معلقته ، وعجزه :

.... فقـــالت لك الويـــلات إنك مرجلي

انظر ديوانه ص ١١

(٢) سورة المزمل : ٢ ــ ٣

(٣) سورة البروج : ٤ ــ ٥

(٤) انظر الكتاب ٤٣٩/١

(٥) ذكر المبرد في المقتضب ٢٩٧/٤ أن هذا البدل لايكون في قرآن ، ولا في شعر ، ولا في كلام مستقيم ، انظر المقتضب ٢٨/٢ وأسرار العربية ٢٩٩

(٦) انظر الكتاب ٣٨٨/١ و ٨٦/٢ ومعاني القرآن للفراء ٢٧٩/٣ وإعراب القرآن للنحاس ٧٣٩/٣

(٧) سورة العلق ١٥ ــ ١٦

(٨) جاء في اللمع لابن جني ص ١٧٢ « واعلم أن البدل يجري مجرى التوكيد في التحقيق والتشديد » .

[عطف البيان]

وأما عطف البيان فهو أن تذكر اسما فيه نوع من الإجمال ، ثم نذكر اسما أشهر من الأول ليكون مبينا له فيسمى الثاني عطف البيان . وهذا إذا كان لك أخوان : زيد وعمرو — مثلا — فقال إنسان : « جاء أخوك زيدٌ » ، فـ (زيد) عطف البيان لـ (الأخ) ؛ لأن الأخ مجمل بين زيد وعمرو . وكذلك إذا كان في البلد زيدان أحدهما أخوك ، فقيل لك : جاء زيد أخوك ، فـ (أخوك) عطف البيان لـ (زيد) ؛ لأن زيدا هاهنا مجمل بين زيد هو أخوك ، وبين زيد ليس بأخيك .

فائدة : [طريقة عطف البيان]

إذا كان الشخص مجهولا بالاسم مشهورا بالكنية جعلت الكنية عطف البيان ، وإذا كان مجهولا بالكنية مشهورا بالاسم ، جعلت الاسم عطف البيان ، كما يقول الحنفي المذهب : مذهب نعمان بن ثابت أبي حنيفة ، ويقول الشافعي المذهب : مذهب أبي عبد الله محمد بن إدريس ؛ لأن أبا حنيفة مشهور بالكنية ، والشافعي مشهور بالاسم .

فائدة : [أغراض النعت]

أكثر الأوصاف تُذكر بيانا للموصوف ، كما إذا قلت : « جاء زيد العالم » ، فقد بينت الموصوف بهذا الوصف ، ولكن لا يقال : هذا عطف البيان ، وقد جاء الوصف للتعظيم ، كصفات الله تعالى مثلا .

[العطف بالحروف]

وأما العطف بالحروف : فهو أن تعطف اسما على اسم ، أو فعلا على فعل ، بحرف من الحروف التسعة فيما يشتركان في الإعراب .

وأحدها الواو ، وهي للجمع ، تقول : جاء زيد وعمرو ، ورأيت زيدا وعمرا ، ومررت بزيد وعمرو ، وقد جمعت بينهما في الفعل بالواو .

فائدة : [أفعال تلتزم واو العطف]

يستعمل بعض الأفعال لا يستعمل بغير الواو العاطفة . وهو كل فعل يقتضي فاعلين ، نحو : اشترك زيد وعمرو ، واختصم بكر وخالد .

فائدة : [معنى الواو]

الواو لا يفيد التقدم والتأخر[1] ، إلا إذا انضمت إليه قرينة ، كقوله تعالى : (شهد الله أنّهُ لا إله إلاّ هُوَ والملائكةُ وأُولُو العِلْمِ)[2] فقرينة الحال تفيد الترتيب من حيث إن علم الله تعالى أزلي . وقال بعض العلماء : الواو في آية الوضوء يوجب الترتيب وعزاه إلى الشافعي[3] رضي الله عنه . ولو صحّ منه لم يقل إلا بهذا التأويل ؛ فإنّ [فعل][4] الرسول [صلى الله عليه وسلم] والصحابة في الوضوء قد نقل مرتّبا ، فيكون قرينة انضمت إلى الواو .

والثاني : الفاء ، وهي للتعقيب من غير تراخ ، نحو : جاء زيد فعمرو .

---

(١) عدم إفادة الواو الترتيب هو مذهب جمهور النحاة من البصريين والكوفيين . ونقل عن جماعة من النحاة ، منهم الكسائي والفراء وثعلب وقطرب وأبو عمر الزاهد غلام ثعلب وعلي بن عيسى الربعي وهشام بن معاوية الضرير وأبو جعفر الدينوري وابن درستويه أنها تفيد الترتيب . ونقل نحوه عن الإمام الشافعي أيضا ، كما يذكره المصنف بعد قليل . انظر الكتاب ٤/٢١٦ و ١/٤٣٧ ـ ٤٣٨ ومعاني القرآن للفراء ١/٣٩٦ والمقتضب ١/١٠ و ٣/٢٧٢ ومجالس ثعلب ٢/٣٨٦ والأصول في النحو ٢/٥٥ وحروف المعاني ٣٦ ومعاني الحروف ٥٩ وسر صناعة الإعراب ٢/٦٣٢ ـ ٦٣٥ واللمع ١٧٨ والخصائص ٣/٣٢٠ والتبصرة والتذكرة ١/١٣١ والمقتصد ٢/٩٣٧ ـ ٩٣٨ ونتائج الفكر ٢٦٦ وشرح المفصل ٨/٩٠ والمقرب ١/٢٢٩ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٢٦ ـ ٢٢٧ وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٠٣ ـ ١٢٠٥ وشرح عمدة الحافظ ٦٠٨ ـ ٦١٠ وشرح الكافية للرضي ٢/٣٦٣ ـ ٣٦٤ والبسيط في شرح جمل الزجاجي ١/٣٣٤ والنكت الحسان ١٢٧ والجنى الداني ١٨٨ ـ ١٨٩ والمغني ٤٦٤ ورصف المباني ٤٧٤ والمساعد ٢/٤٤٤ والتصريح ٢/١٣٥ والارتشاف ٢/٦٣٣ .

(٢) سورة آل عمران : ١٨

(٣) ينظر معاني الحروف ٦٠ والجنى الداني ١٨٩ وشرح الكافية للرضي ٢/٣٦٤ والشافعي هو الإمام الفقيه محمد بن إدريس المتوفى سنة ٢٠٤ هـ . انظر سير أعلام النبلاء ١٠/٥ ـ ٩٩ والرسالة المستطرفة ١٧

(٤) في الأصل (فإن بعد فعل الرسول) ، والظاهر أن كلمة (بعد) مقحمة لا يقبلها السياق .

فائدة : [دخول الفاء على خبر المبتدأ]

التعقيب يدخل على خبر المبتدأ إذا كان متضمنا للشرط والجزاء ، نحو : زيد فقائم ، أي : هذا زيد فقائم[1] ، كقول الشاعر :

وقائلةٍ خَوْلانُ فانكِحْ فتاتَهُمْ ....[2]

أي : رُبَّ امرأة قائلة : هؤلاء خولان فانكح فتاتهم .

والثالث : (ثُمَّ) ، وهي للتعقيب ، ولكن مع تراخٍ ومُهْلَة ، نحو : جاء زيد ثم عمرو ، أي : جاء عمرو بعد مجيء زيد بمهلة .

فائدة : [قد تأتي ثم لمجرد الجمع مثل الواو]

(ثم) تأتي بمعنى الواو ، كقوله تعالى : (ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ آمَنُوا[3] ....) ، وقول الشاعر[4] :

.... يرى غمرات الموت ثم يزورها[5]

---

(١) في الكتاب ١٣٨/١ : (وقد يحسن ويستقيم أن تقول : « عبد الله فاضربه » إذا كان مبنيا على مبتدأ مظهر أو مضمر . فأما المظهر فقولك : « هذا زيد فاضربه » ، فعلى هذا يكون مثال المصنف غير دقيق ، حيث إنه لم يقع بعد الاسم فعلٌ يدل على الطلب . في الكتاب ١٣٨/١ : (ألا ترى أنك لو قلت : « زيد فمنطلق » لم يستقم) .

(٢) البيت من الأبيات التي استشهد بها سيبويه ولم يعرف قائلها . وخولان : حي من اليمن ، وهو خولان بن عمرو بن مالك بن الحارث بن مرة بن أزد بن زيت بن يشجب . والشطر الثاني من البيت :

.... وأكرومة الحيين خلو كما هيا

انظر الكتاب ١٣٩/١ و ١٤٣ والخزانة ٢١٩/١ و ٢٩٥/٣ و ٤٢١/٤ و ٥٥٢ والإيضاح العضدي ٥٣

(٣) سورة البلد ١٧ .

(٤) قائله هو جعفر بن علبة بن ربيعة بن عبد يغوث ، ويكنى أبا عارم ، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية ، قتله بنو عقيل ثأرا . الأغاني ٤٥/٣ والمؤتلف والمختلف ١٩ ومعجم الشعراء ٢٩١ وسمط اللآلي ١١٠/١

(٥) صدره : « لا يكشف الغمّاء إلا ابن حرة » والبيت أحد بيتين للشاعر ذكرهما أبو تمام في حماسته ، انظر الحماسة ٦٤/١ والزهرة ٢١١/٢ وسمط اللآلي ٩٠٢/٢ ونهج البلاغة ٧٨/٣

والرابع : (أو) ، وهي للشك إذا وقع في الخبر ، نحو : جاء زيد أو عمرو ، وللتخيير إذا وقع في الأمر ، نحو : اضرب زيدا أو عمرا ، وكل السمك أو اشرب اللبن ، وللإباحة أيضا ، نحو : جالس الحسن أو ابن سيرين .

فائدة : [الفرق بين التخيير والإباحة]

إذا كان للتخيير فلا يمكن الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه . وإذا كان للإباحة جاز الجمع بينهما ، فإنه إذا جالس الحسن وحده ، وابن سيرين وحده ، أو جالسهما معا كان ممتثلا للأمر .

والخامس : (أمْ) ، وهي عديلة ألف الاستفهام(١)، وقد تكون متصلة ومنقطعة .

فالمتصلة بمعنى (أيّ)(٢)، نحو : أزيد عندك أم عمرو ؟ بمعنى : أيهما عندك ؟

والمنقطعة بمعنى (بَلْ) مع تقدير الهمزة ، نحو : أزيد عندك أم عمرو ؟ أي : أزيد عندك ، بل أعمرو عندك(٣)؟

فائدة : [الفرق بين (أمْ) المتصلة والمنقطعة]

إذا كانت متصلة عَلِم المستفهِم وجود أحد الأمرين أو الأمور عند المخبر ، لا على التعيين ، ولكن إنما يسأل ليتعين عنده ما هو عند المخبِر . فلهذا إذا قال السائل : « أزيد عندك أم عمرو ؟ » وجب على المخبِرِ أن يقول في جوابه : « زيد » أو « عمرو » ، ولا يصح أن يقول : « نعم » أو « لا » .

وإذا كانت منقطعة لم يعلم المستفهم وجود المسؤول عند المخبر فيسأل عنه عند المخبر ، ولكن بدا له أن يكون أحد الأمرين عند المخبر فيسأله عنه ، ثم بدا

(١) في الكتاب ١٦٩/١ : (وأما (أمْ) فلا يكون الكلام بها إلا استفهاما) .
(٢) انظر الكتاب ١٦٩/٣
(٣) انظر المصدر نفسه ١٧٣/٣ والمقتضب ٢٨٨/٣ وشرح الرضي ٣٤٧/٢

له أن يكون الثاني عنده فيعرض عن الأول فيسأل عن الثاني . فلهذا إذا قال السائل : « أزيد عندك أم عمرو عندك ؟ » وجب على المخبر أن يقول : « نعم » ، أو « لا » ؛ لأن السائل أعرض عن الأول واستفهم عن الثاني .

فائدة : [(أم) الواقعة بعد الخبر ، وبعد (هَلْ)]

(أمْ) إذا وقعت بعد الخبر ، وبعد (هل) لم تكن إلا منقطعة ، فالخبر كقولك : « إنَّها لإبلٌ ، بَلْ شاء » ، فإنك قد رأيت شاء فظننت أنها إبلٌ ، ثم شككت وسألت بـ (أم) ، [كأنك][1] قلت : بل أهي شاء[2]؟

وبعد (هَلْ) كقولك : هل زيد عندك أم عمرو ؟ فلهذا إذا قلت : هل يجوز إزالة النجاسة أم لا ؟ وجب أن يقال : « نعم » ، أو « لا » .

السادس : (بَلْ) ، وهي للإضراب عن الكلام الأول ولإبطاله ، ولإثبات الثاني ، نحو : ماجاء زيد ، بل عمرو ، وما رأيت زيدا ، بل عمرا ، وما مررت بزيد ، بل عمرو .

فائدة : [(بَلْ) لغير إبطال الأول]

(بل) قد تأتي لإثبات الثاني من غير إبطال الكلام الأول ، كقول لبيد :

بَلْ مَاتَذَكَّر مِنْ نَوار وقـدنَأتْ   وتقطعَتْ أسْبَابُهَـا ورِمَامُهـا[3]

فهذا إثبات لهذا الكلام بعد الإضراب عن ذكرى الدار والأحباب بها من غير إبطال . وفي كلام الله تعالى لا يقع إلا على هذا الوجه ؛ لأن إبطال كلام الله تعالى لا يمكن .

السابع : (لا) ، وهي للنفي بعد الإثبات ، تقول : « رأيت عمرا لا زيدا » ، ولا تقول : ما رأيت عمرا لا زيدا » ؛ لأنك لم توجب شيئا فتنفيه .

---

(١) في الأصل (فإنك) ، وما أثبتناه أوضح للمعنى .

(٢) انظر الكتاب ١٧٢/٣ (هذا باب « أم » منقطعة .

(٣) انظر ديوانه ، تحقيق د . إحسان عباس ، الكويت ، مطبعة الحكومة ، ط ٢ ، سنة ١٩٨٤ ، ص ٣٠ .

فائدة : [(لا) العاطفة تختص بالأسماء]

إذا كانت للعطف اختصت بالأسماء ، فلا تقول : زيد يضرب لا يقتل .

الثامن : (لكِنْ) ، وهي للاستدراك[(١)] بعد النفي ، نحو : ماجاء زيد لكن عمرو .

فائدة : [(لكن) للإضراب]

قد تأتي (لكن) بعد الإثبات منقطعا عما قبلها لترك قصة إلى قصة أخرى[(٢)] مخالفا لمخالفة الأول ، نحو : جاء زيد لكن عمرو لم يجيء .

التاسع : (حَتَّى) ، وهي للتحقير والتعظيم ، فالتحقير كقولك : قدم الحاجُّ حتى المُشَاةُ . والتعظيم نحو : مات الناسُ حتى الأنبياء . هكذا قال العلماء .

فائدة : [شرط العطف بـ (حتى)]

شرط هذا [الحرف][(٣)] أن يكون العطوف من جنس المعطوف عليه ، نحو : قدم الرفقة حتى زيد ، ولا تقول : قد الرفقة حتى الحمار .

فائدة : [عطف الجمل]

يجوز أن تعطف جملة على جملة ، ولكن بشرط أن يكون بين الجملتين ملاءمة معنوية ، كالشركة والإخوة مثلا ، تقول : زيد قائم وعمرو جالس ، إذا كانا شريكين ، أو أخوين ، أو كان بينهما رابطة بحيث لو ذكر حال أحدهما خطر بالبال أنه كيف حال الثاني ؟ تقول : مررت برجل أبوه عربي وأمه مولّدة ؛ لأنك إذا ذكرت حال أبيه خطر ببال السامع أنه كيف حال

---

(١) خالف ابن الطراوة النحاة في ذهابهم إلى أن (لكنْ) للاستدراك ، ويرى أنها ضد (لا) ، توجب للثاني ما نُفي عن الأول ، انظر البسيط في شرح الجمل ١/٣٤٠

(٢) في المقتضب ١٢/١ : (ولا يجوز أن تدخل على واجب إلا لترك قصة إلى قصة تامة ، نحو : قولك : « جاء زيد لكن عبد الله لم يأت » ، وانظر الأصول ٥٧/٢ .

(٣) في الأصل (الحروف) .

أمه ؟ ولا يجوز أن تقول : فلان يدرس والكلب ينبح ، ومحمد رسول الله والحمار ينهق ؛ إذ لا ملاءمة بين هاتين الجملتين . وهذا فرق دقيق لا يعرفه إلا ذو حاصل .

الفصل الثالث
في بيان التذكير والتأنيث

اعلم أن المؤنث على ضربين : حقيقي ، وغير حقيقي .

فالحقيقي : ما كان ضدّه مذكرا ، كالمرأة ، والناقة ، والأتان .

وغير الحقيقي : ما يكون تأنيثه بعلامة ، وهي خمسة :

أحدها : ما في آخره تاء في الوصل ينقلب هاء في الوقف ، كالغرفة ، والظلمة ، والرحمة ، والحجة .

الثاني : أن يكون في آخره ألف مقصورة ، كالبُشْرَى ، والحُبْلَى ، والذِّكْرَى.

الثالث : ما في آخره ألف ممدودة كالصَّحْرَاء .

الرابع : الجمع ؛ فإن كلّ جمع مؤنث غير حقيقي إلا جمع السلامة للعقلاء ، كالمسلمين . وأما البَنُون فهو جمع التكسير ؛ لأن الواحد لم يسلم فيه والنَّاس والأنَامُ والنفَرُ والرَّهْطُ يُذَكّرُ ويؤنث .

الخامس : ما يعرف تأنيثه بالسماع[1] ، وهي : الأرْض — وبمعنى الدابـــة[2] أيضا — والسَّمَـــاء — بمعنـــى المطـــر أيضا[3] والدَّار ، والنَّار — بمعنى السمة أيضا ، والنَّفس — وبمعنى البَدَن والرُّوح أيضا[4] ، وبمعنى الدَّم ، والعَيْن الباصرة[5] ، وعين الركبة[6] ، وعين القبلة ،

---

(١) ينظر المذكر والمؤنث للفراء والمذكر والمؤنث للمبرد والمذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري والمذكر والمؤنث لابن جني والمذكر والمؤنث لابن فارس والمذكر والمؤنث لأبي موسى الحامض والمذكر والمؤنث لابن التستري والبلغة لأبي البركات الأنباري .

(٢) في اللسان مادة (أرض) : والأرض : أسفل قوائم الدابة .

(٣) السماء تؤنث وتذكر ، والتذكير قليل ، انظر المذكر والمؤنث للفراء ص ١٠٢ ، وأما السماء بمعنى المطر فهي مؤنثة عند ابن الأنباري ص ٣٦٨ .

(٤) في المذكر والمؤنث لابن التستري ص ٧٩ : « فإن رأيته مؤنثا فإنما يعني به النفس ... » .

(٥) في المذكر والمؤنث للحامض ص ٢٦ أنها ربما ذكرت .

(٦) عين الركبة نقرة في مقدمها عند الساق ، انظر اللسان ومختار الصحاح مادة (عين) .

والأذن ، وأذن الركو[1]، والسن بمعنى الضِّرْس وبمعنى الكبر أيضا[2]، والكَتِف ، والعَضد[3]، والذّراع[4] ، والكُرَاع[5] — وبمعنى القطعة من الأرض ، والكف[6] ، واليد — والعُرُس[7]، والفردوس[8]، والسوق ، و [الأزيب][9] — وبمعنى النشاط ، وبمعنى الجنوب أيضا ، والعقرب — بمعنى النجم أيضا ، والأفعى[10]؛ والنوى — بمعنى البعد ، والضحى[11] ، والبئر ، والعير[12]، والغول[13]، والعنكبوت ، والمَنْجَنُون[14]؛ والمَنْجنِيق[15]، والضبع[16] — وبمعنى الجَذْب أيضا ، والخمر[17]، والحرب ، والقوس ،

(١) الركو أو الركوة إناء صغير من جلد يشرب فيه الماء .
(٢) جاء في اللسان ، مادة (سنن) : « وأسن الرجل كبر » .
(٣) ذكر ابن الأنباري في المذكر والمؤنث ص ٢٩٣ أن العضد يذكر ويؤنث .
(٤) ذكر الفراء أن بعض عُكل يذكرها ، انظر المذكر والمؤنث ص ٧٧ .
(٥) ذكر التستري في المذكر والمؤنث ص ٩٩ أنه يذكر ويؤنث والتأنيث أكثر .
(٦) ذكر ابن الأنباري في المذكر والمؤنث ص ٢٧٨ أن قوما زعموا أنه يذكر .
(٧) العرس طعام الزفاف وذكر ابن الأنباري في المذكر والمؤنث ص ٣٤٤ أنه يذكر ويؤنث .
(٨) ذكر التستري في المذكر والمؤنث ص ٩٦ أنه مذكر لا غير ، فإن رأيته مؤنثا فإنما يقصد به الجنة .
(٩) في الأصل (الأرنب) ، والصحيح ما أثبتناه ؛ لأن الذي بمعنى النشاط وبمعنى الجنوب هو الأزيب . جاء في اللسان ، مادة (زيب) : الأزيب الجنوب : هذلية ، أو هي النكباء التي تجري بين الصبا والجنوب ، وفي الحديث : إن لله ريحا يقال لها الأزيب دونها باب مغلق ما بين مصراعيه مسيرة خمسمائة ... الحديث .. وجاء أيضا : والأزيب — على أفعل — السرعة والنشاط . وانظر المذكر والمؤنث للفراء ص ١٠٤ والمخصص ٣/١٧ و ٩ و ١١ و ١٥ . وأما الأرنب فذكر الفراء أنه يقع على المذكر والمؤنث من جنسه فإذا قيل خَزَزَ فهو ذكر لا يقع عليه تأنيث . انظر المذكر والمؤنث له ص ١٠٠ .
(١٠) وذَكَرُها الأفعوان
(١١) فإذا فتحت الضاد ومدت ذُكّرت ، فيقال : ارتفع الضحاء ، انظر المذكر والمؤنث لابن التستري ص ٩١ .
(١٢) ولا يقال لها (عير) إلا إذا كان عليها متاع ، كما يقال لها إذا حملت الطيب : اللطيمة ، وإذا حملت الذهب : العسجدية ، نقلا عن المذكر والمؤنث لابن التستري ص ٩٤ .
(١٣) وتسمى ساحرة الجن .
(١٤) المنجنون : الدولاب التي يستقى عليها أو المحّالة التي يسنى عليها ، والمنجنين لغة فيها ، انظر الصحاح واللسان مادة (منن) .
(١٥) المنجنيق : هي التي ترمى بها الحجارة ، معربة ، وأصلها بالفارسية : مِنْ جي نيك ، انظر مختار الصحاح ، مادة (ج ق) .
(١٦) وقيل : إن الضبع يقع على الذكر والأنثى ، انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ١١٢ .
(١٧) قد تذكر الخمر ، انظر المذكر والمؤنث للفراء ص ٨٣ ، ولابن الأنباري ٣٣٧ — ٤٢٨ .

والنَّبل ، والدرع[1] من الحديد ، والعُقاب — وبمعنى الراية أيضا ، والسراويل[2] ، والنَّجوم ، والموسى ، وسقط النار[3] ، وشعوب[4] ، وذكاء[5] ، وكحل[6] ، وحُضارِ[7] ، وأجا[8] ، وأمام ، و وراء ، وقُدّام ؛ فإن هذه الأسماء سماعية تحفظ ولا يقاس عليها .

وقد يؤنث أسماء إرادة الجمع ، كالعرب ، والعجم ، وما شاكلها . وقد تأتي التاء المنقلبة هاء في الوقف للمبالغة ، لا للتأنيث ، [كالراوية][9] ، والعَلامَة[10]؛ قال الله تعالى : (بَلِ الإنْسَان عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَة[11]) . وقد تحذف تاء التأنيث إذا لم يقع الفعل إلا للمؤنث ، كالطّالق ، والحَائِض ، وإذا كان بمعنى ذات كذا ، كقولك : امرأة لابن ، وتامر ، أي : ذات لبن وتمر . قال الله تعالى :(السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ به)[12] .وقد تأتي الألف المقصورة والممدودة للإلحاق ، كالأرطى ، والعَلْقَى والعِلْبَاء والحِرْبَاء[13] .

(١) الدرع تذكر في لغة تميم ، قاله ابن الأنباري نقلا عن اللحياني وأبي شم ، انظر ص ٣٥١ .

(٢) ذكر ابن الأنباري أنها تذكر وتؤنث عند البصريين ، انظر ص ٣١٠ و ٣٦٣ .

(٣) إذا أريد به النار صح تأنيثه ، وإلا فهو مذكر ، انظر المذكر والمؤنث لابن التستري ١٠٦ ، مادة (النار) .

(٤) الشعوب بفتحة الشين هي المَنِيَّة ؛ لأنها تفرق .

(٥) ذكاء اسم للشمس .

(٦) كحل بفتح الكاف وسكون الحاء ، وهي السنة المحدبة ،وهي معرفة لا تدخلها الألف واللام ، كما أن (كحل) أيضا اسم بقرة ، بمنزلة (دعد) ، وفي الأمثال : باءت عرار بكحل

(٧) حضار مبني على الكسر مثل (قطام) ، وهو اسم نجم ، وقد نصَّ ابن التستَري على تذكيره ، انظر المذكر والمؤنث له ص ٧١ .

(٨) وهو أحد جبلي طيء .

(٩) في الأصل (الرواية) .

(١٠) انظر المقتضب ٢٦٢/٤ .

(١١) سورة القيامة : ١٤

(١٢) سورة المزمل : ١٨

(١٣) انظر الكتاب ٢٨٨/٣ ، ٢١٤/٤ — ٢١٥ والمقتضب ٢٣٣/٢ و ٢٦٨ و ٣٨٦/٣ . والأرطى شجر ينبت بالرمل ورائحته طيبة يدبغ بورقها أساقي اللبن . والعلقى شجر تدوم خضرته في القيظ وله أفنان طوال . والعلباء عصب العنق الغليظ . والحرباءدويبة على شكل سامّ أبرص ، ذات قوائم أربع دقيقة الرأس مخططة الظهر تستقبل الشمس نهارها وإناثها يقال لها : أمهات حبين ، انظر في ذلك كله اللسان مادة (أرط) ، و (علب) ، و (علق) ، و (حرب) .

ثم إذا كان المؤنث حقيقيا فلا بد من تأنيث الفعل والصفة والخبر تقدمت أو تأخرت . تقول : سارت الناقة ، والناقة سارت ، ومررت برجل حسنة أمه ، وبرجل أمّه حسنة ، إلا إذا فصلت بين الفعل والفاعل بشيء جاز التذكير والتأنيث جميعا ، نحو : حضر مَجْلِسَ القضاءِ المَرْأةُ ، وحضرت .

وأما إذا كان المؤنث غير حقيقي نظرت فإن قدّمت الفعل جاز التذكير والتأنيث ، نحو : طلعت الشمس ، وطلع الشمس ، ومررت برجلٍ طيبةٍ نفسه ، وطيبٍ نفسه ، قال الله تعالى : (وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ)[1] . و (قَالَتِ الأَعْرَابُ[2] ...) فإن أخرت فالأحسن التأنيث ، تقول : الشمس طلعت ، ولا تقول : طلَعَ .

فائدة : [المؤنث اللفظي]

العَلَمَ إذا كان مؤنثا بالتاء ، كـ (طلحة) ، و (حمزة) لم يجز إلا التذكير ، تقول : جاء حمزة ، ولا تقول : جاءت .

فائدة : [أحكام إضمار الفاعل وإلحاق علامة التأنيث بالفعل]

إذا أخرت فعل جماعة الذكور من العقلاء فلا بُدَّ من جمع الضمير بالواو ، نحو : الرجال جاؤوا ، ولا تقول : جاءت ، وكذلك إذا أخرت فعل جماعة الإناث العاقلات جمعت الضمير بالنون ، تقول : النِّساء قُلْنَ ، ولا تقول : النساء قالت . فإن أخرت فعل جماعة غير العقلاء إناثا كان أو ذكورا جاز لك أن تأتي بنون جمع التأنيث ، وأن تأتي بتاء التأنيث ، تقول : الحمير نهقت ، ونهقن ، وكذلك حكم الضمائر ، تقول : هم رجال ، وهن نسوة ، وهي نوق ، وهن نوق ، وهي حُمُر ، وهن حُمُر . ولا يجوز أن يقال : الرجال قالت ، والنساء قالت ، والرجال رأيتها . ولا يجوز : الرجال قال ، ورأيته .

(١) سورة يوسف : ٣٠

(٢) سورة الحجرات : ١٤

فائدة : [المضاف يكسب التأنيث من المضاف إليه]

كل اسم مذكر في نفسه إذا أضيف إلى مؤنث بتقدير (من)[1] اكتسب منه حكم التأنيث . تقول : جاءت بعض السيارة ، وجاء . قرىء : « تلْتقطْهُ بَعْضُ السَّيَّارة »[2] . قال ابن جني[3] : إنما يؤنث إتباعا للمعنى ؛ لأن بعض السيارة سيارة .

---

(١) لعله يريد بتقدير (من) أن يكون المضاف بعض المضاف إليه .

(٢) سورة يوسف ١٠ . وهي قراءة الحسن . انظر شواذ ابن خالويه ص ٦٢ والإتحاف ٢٦٢ .

(٣) انظر قوله في الخصائص ٢/٤١٥ . وابن جني هو الإمام اللغوي أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي اللغوي المتوفى سنة ٣٩٢ هـ . انظر إنباه الرواة ٢/٣٣٥ ــ ٣٤٢ وبغية الوعاة ٢/١٣٢ .

الفصل الرابع
في بيان الأعداد ومايتصل به من الإضافة والتمييز وغيرها

فالواحد ، والاثنان تقع للموصوف ، نحو : رجل واحد ، ورجلان اثنان . وامرأة واحدة ، وامرأتان ثنتان ، واثنتان .

وأما الثلاثة إلى ما وراء العقد فيكون التذكير فيها بالهاء ، والتأنيث بغير الهاء[1] ، ويكون مضافا إلى الجمع ، نحو : ثلاثة رجالٍ ، وعشْر نسوةٍ ، بسكون الشين

وماوراء العقد إلى العشرين تَبني العدين إلا (اثني عشر) فإن الإعراب في النيف[2] بالألف والياء[3] ، والعقد مبني على الفتح ، إلا أنك تحذف الهاء عن العقد وتثبته في النيّف في المذكر ، نحو : ثلاثة عشر رجلا ، وتثبت الهاء في العقد وتحذفه في النيّف في المؤنث وتُسكنّ الشين وتكسرها ، نحو : ثلاثَ عشْرةَ امرأةً ، وعشِرة[4] .

ويستوي المذكر والمؤنث في كل عقد بعده إلى المائة ، نحو : عشرون رجلا ، وعشرون امرأة .

والتمييز من (أحد عشر) إلى (المائة) [بالواحد] ، كقوله تعالى : (أحَدَ عَشَرَ كوكباً)[5] ، و (لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً)[6] .

---

(١) المراد بالهاء هنا هي تاء التأنيث المربوطة ، وإنما سميت هاء لأنها تقلب في الوقف هاء .

(٢) العقد : ما كان من مرتبة العشرات ، أو المئات ، أو الألوف . والنّيف : من واحدة إلى ثلاث ، والأفصح تشديد الياء ، وقد تخفف . وأما البضع فمن أربع إلى تسع . انظر اللسان مادة (نوف) .

(٣) الألف في حالة الرفع ، والياء في حالتي النصب والجر .

(٤) الكسر لغة بني تميم ، انظر الكتاب ٥٥٧/٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٢٧/٦ .

(٥) سورة يوسف : ٤

(٦) سورة ص : ٢٣

ثم تكون المائة إلى ما يبلغ من الأعداد تكون مضافة للواحد ، نحو : مائة رجلٍ ، ومائة امرأةٍ ، وألف رجلٍ ، وألف امرأةٍ .

وما بين كل عقدين حكمه حكم ما ذكرنا في الآحاد من التذكير والتأنيث . تقول : ثلاثة وعشرون رجلا ، ومائة رجل وثلاثة ، أو مائة وثلاثة رجالٍ ، وثلاثٌ وعشرون امرأةً ، ومائة امرأةٍ وثلاث .

فائدة : [تعريف العدد]

إذا عرّفت الأعداد نَظرتَ : فإن كانت الأعداد مضافة أدخلت الألف واللام على المضاف إليه ، تقول : ثلاثة الأثواب ، وثلاث النسوة[1] ، ومائة الرجل ، وإن كانت مَفَسَّرة أدخلت الألف واللام عليها ، لا على المفسِّرين به ، نحو : مررت بالأحدَ عشرَ رجلا ، والتسعَ عشرة امرأةً[2] .

فائدة : [حقيقة تمييز الأعداد]

تمييز الأعداد إنما يكون بعد تمام الاسم ، ومعنى تمام الاسم أن يكون ممتنعا عن الإضافة ، وذلك بخمسة أسباب :

أحدها : أن يكون في آخره نون التثنية ، نحو : مَنَوَانِ سَمْناً ، وقفيزانِ بُرا ، ورِطْلانِ عَسَلاً . وهذا يجوز [فيه][3] حذف النون وإضافته إلى المفسّر به ، نحو : قفيزا بُر ، ومنوا سَمْنٍ .

الثاني : أن يكون في آخره نون التنوين ، نحو : مَنٌّ[4] ، سَمْناً وقفيزٌ[5] بُرا ، ومَا فِي السَّمَاء قَدْرُ رَاحةٍ سَحَاباً ، وزَيْدٌ خَيْرٌ أباً ، وحسنٌ وجْهاً ، وشرٌّ مَكَاناً .

---

(١) انظر الكتاب ١/٢٠٦ والمقتضب ١/١٧٥ وشرح المفصل ٢/١٢١ .

(٢) انظر المقتضب ٢/١٨٠

(٣) زيادة لتوضيح المعنى .

(٤) المنّ رطلان ، والجمع أمنان ، والأفصح : المنا بالقصر ، تثنيته : منوان ، والجمع : أمناء .

(٥) القفيز أيضا مكيال ، وهو ثمانية مكاكيك ، والجمع : أقفزة وقفزان ، انظر الصحاح واللسان مادة (قفز) .

الثالث : أن يكون في آخره نون الجمع ، نحو : عشرون درهما . وهاهنا لا يجوز حذف النون .

الرابع : أن يكون في تقدير التنوين ، نحو : أحدَ عشرَ درهما ، وزيد أحسنُ وَجْهاً ؛ لأنه في تقدير : (أحدٌ وعشرٌ) و (أحسنٌ) .

وكل (أفعل) التفضيل يجوز إضافته إلى المفسّر به ، نحو : زيد أحسنُ عبدٍ ؛ لأنك إذا قلت : زيد أحسنُ عبدا ، بالنصب كان العبد غير زيد ، وإذا قلت : أحسنُ عبدٍ ، بالإضافة كان العبد هو زيد بعينه[١] . وهذا فرق دقيق فاعرفه .

الخامس : أن يكون مضافا ، نحو : زيد مثل عمرٍ فَضْلاً ، ومثله وَجْهاً ، وهَذَا مِلْء الْكُوزِ مَاء ، وزيد أفضل الناسِ عبدا ، وخير قريشٍ أباً .

فائدة : [كنايات العدد : (كَمْ) ، (كأيِّن) ، (كَذَا)]

(كَمْ) للاستفهام والخبر ، ثم إذا كانت استفهامية كانت بمنزلة (أعشرون أم ثلاثون) ، تقول : كَمْ درهما مالك ؟ . كما تقول : أعشرون أم ثلاثون درهما مالك ؟ ويجوز حذف المفسّر به هنا ، كما تقول : كم مالك درهما ؟ أي : كم مقداراً مالك ؟

وإذا كانت خبرية كانت بمنزلة (مائة) ، تقول : كَمْ غلامٍ ملكت ، كما تقول : مائةَ غلامٍ ملكت[٢] .

وقد يجوز أن تجر بالاستفهامية[٣] ، وتنصب بالخبرية[٤] .

(١) لأن (أفعل) لا يضاف إلى شيء إلا وهو بعضه ، انظر المقتضب ٣/٣٨ .

(٢) يقصد المصنف أن تمييز (كم) الخبرية يكون مفردا مجرورا كتمييز (مائة) . وقد أجاز الكوفيون أن يكون مميزها مجموعا ، انظر شرح الرضي للكافية ٢/٩٦ .

(٣) لا يجوز جر تمييز (كم) الاستفهامية إلا إذا سبقت بحرف جر ، نحو : بكَمْ درهمٍ اشتريت الكتاب ؟ وقد أجاز بعض النحاة جر تمييزها وإن لم تسبق بحرف جر ، ومنهم الفراء والزجاج وابن السراج ، انظر الأصول ١/٣١٨ وشرح الرضي ٢/٩٦ .

(٤) النصب بالخبرية لغة بني تميم ، انظر الكتاب ٢/١٦١ والأصول ١/٣١٨ وشرح الكافية الشافية ٤/١٧٠٧ وابن يعيش ٤/١٣٠ .

و (كأيّنْ) مثل (كَمْ) في العمل ، تقول : كأيّن درهما مالك ؟ وكأين درهم ملكت . و قد يزاد (مِن) بعد (كَمْ) . و (كأين) إذا كانت الخبرية ، كقوله تعالى : (وَكَمْ مِنْ قَرْيَة)[1] ، (وكأيّنْ مِن نَبيٍّ)[2] .

وكذلك (كذا) إذا كانت كناية عن العدد كان بمنزلة (عشرون) . تقول : لك عندي كذا درهما ، كما تقول : عندي عشرون درهما ؛ لأن [أسماء[3] الإشارة] والمبهمات والمضمرات ممتنعة عن الإضافة .

فائدة : [العدد القليل والكثير ، وجمع القلة والكثرة]

العدد القليل من الثلاثة إلى العشرة ، والعدد الكثير ما وراء العشرة إلى مايبلغ . وفائدته أنه يستعمل العدد القليل في جمع القلة ، والعدد الكثير في جمع الكثرة .

وصيغ جمع القلة :

(أَفْعُل) . كـ (أَبْحُر) ،
و (أفعال) ، كـ (أثواب) .
و (فِعْلة) ، كـ (غِلمْة) ،
و (أَفْعِلة) ، كـ (أقفزة) .

وصيغ جمع الكثرة :

(فُعول) ، كـ (بحور) ،
و (فِعال) ، كـ (بحار)
و (فِعْلان) ، كـ (غِلْمَان) ،
و (فُعْلان) ، كـ (قُفزان)[4] .

---

(1) سورة الأعراف : ٤
(2) سورة آل عمران : ١٤٦
(3) في الأصل (الأسماء الإشارة) .
(4) لم يذكر المصنف إلا قليلا من صيغ جمع الكثرة ؛ لأن القصد التمثيل لا الحصر

تقول : ثلاثة أثواب ، وعشرة غِلْمَة ، وأفْعِلة ، وأحد عشر من النجوم .

وقد يوضع جمع القلة مكان جمع الكثرة ، كقوله تعالى : (وقَطَّعْنَاهُم اثْنَتَي عَشْرَةَ أسْبَاطاً أُمَما)[1] ، فانتصاب (الأسباط) على البدل[2] . وبالعكس أيضا ، كقوله تعالى : (ثلاثة قروء)[3] .

فائدة : [أحكام اسم الفاعل المشتق من اسم العدد]

الاسم المشتق من مصادر العدد ، كالثاني من الثَّنْي ، والثالث من الثَّلْث ، فتذكيره وتأنيثه من الأصل ، نحو : الرجل الثاني والثالث ، والمرأة الثانية والثالثة ، كما تقول : الرجل الضارب ، والمرأة الضاربة . ولكن إذا أضفتَه إلى العدد إلى العشرة نظرتَ : فإن اتفق اللفظان لم يجز في العدد إلا الجر بالإضافة ، نحو : ثاني اثنين . وثالث ثلاثةٍ ، وعاشر عشرةٍ[4] . وإن اختلف اللفظان جاز فيه وجهان : الإضافة ، والنصب مع تنوين المشتق ، نحو ثالث أربعةٍ .

وما وراء العقد إلى (تسعة عشر) فتبنى (العشرة) على الفتح في الجميع ، وفي المشتق وجهان : الفتح ، والإعراب ، تقول : حادِيَ عَشَرَ ، وثاني عشرَ ، وحادي عشرَ ، وثاني عشرَ ، وثالثَ عشرَ ، وثالثُ عشرَ . وفي المؤنث : هذه حاديةُ عشرةَ ، وثالثةَ عشرةَ ؛ لأن الأصل : ثالثُ ثلاثة عشر ، فحذفوا (الثلاثة) تخفيفا ، ثم نقل بعضهم فتحة (الثلاثة) إلى (الثالث) ، وبعضهم ترك (الثالث) معْرَبًا كما كان .

---

(1) سورة الأعراف : ١٦٠

(2) أي بدل كل من كل من (اثنتي عشرة) . انظر إعراب القرآن للنحاس ٦٤٤/١ . كما أعرب (أمما) صفة لـ (أسباط) ، والتمييز محذوف تقديره عنده : جعلناهم اثنتي عشرة فرقة . وانظر التصريح على التوضيح ٢٧٤/٢ .

(3) سورة البقرة : ٢٢٨

(4) انظر الكتاب ٥٥٩/٣ والمقتضب ١٨١/٢ والأصول ٤٢٦/٢

فائدة : [قولهم : جاء القوم ثلاثتهم]

أهل الحجاز يقولون : جاء القومُ ثلاثتهم ، وجاءت النساء ثلاثتهن . بالنصب على إضمار (أعني)(1) . وغيرهم(2) يقول : جاؤوا ثلاثتهم وجئن ثلاثتهن ، بالرفع على البدل .

فإن قيل : لِمَ تدخل الهاء(3) في عدد المذكر من الثلاثة إلى العشرة وتسقط في عدد المؤنث ؟ قيل : لأن العدد في الأصل بالهاء ، ثم لمّا أرادوا الفرق بين المذكر والمؤنث تركوا الأصل للمذكر ؛ لأنه الأصل ، وحذفوا الهاء في المؤنث ليحصل الفرق .

---

(1) انظر كتاب سيبويه ١/٣٧٣ ، وظاهر كلامه أن (ثلاثتهم) منصوب على الحال .

(2) هم بنو تميم ، انظر الكتاب ١/٣٧٤ ، حيث يقول سيبويه : « وأما بنو تميم فيجرونه على الاسم الأول إن كان جرا فجرا ، وإن كان نصبا فنصبا ، وإن كان رفعا فرفعا » .

(3) المراد بالهاء هنا تاء التأنيث المربوطة .

الفصل الخامس
في بيان التصغير

[معنى التصغير وأغراضه]

ومعنى التصغير تحقير الاسم ، كما يقال : رُجيل فيراد به رجل حقير . وقد يصغر ويراد به التقريب ، نحو : بُعيد الصبح ، وقُبيل المغرب ، وفويق الأرض . وقد يصغر ويراد به الإعزاز ، كما يقول الأب لولده : يا بُنيّ ، والولد لأبيه : يا أُبيّ .

صيغة التصغير

وصيغة التصغير أن تضمّ الحرف الأول من الاسم ، وتفتح الثاني ، ويزاد ياء ساكنة بعد الثاني .

ويكسر الحرف الثالث إن كان الاسم على أربعة أحرف أو أكثر ، نحو : دُرَيْهِم ، ودُنَيْنِير إلا إذا كان بعد الحرف الثالث ألف الجمع ، كـ (أجْمال) ، أو تاء التأنيث ، كـ (طَلْحة) ، أو ألف التأنيث مقصورة كانت أو ممدودة ، كـ (حُبلى) ، و (حمراء) ، فعند ذلك يترك الحرف الثالث مفتوحا ، نحو : أُجيمال ، وطُليحة ، وحُبيلى ، وحُميراء .

وإذا كان الاسم على خمسة أحرف أصول ، كـ (سفَرْجل) ، و (فرزْدق) ، حذفت الحرف الأخير منه ثم صغّرته تصغير الرباعي ، تقول : سفيرج ، وفريزد(١) ، كما تقول : دُرَيهم . وإن شئت عوّضت الياء من المحذوف بعد الحرف الثالث ، فقلت : [سُفيْريج ، وفُريزيد](٢) ، على وزن : دُنَيْنير .

---

(١) ويجوز (فريزق) ، لأن الدال تشبه التاء ، والتاء من حروف الزيادة ، والدال من موضعها ، فيجوز حذفها دون الحرف الخامس . انظر الكتاب ٣/٤٤٨ . وقد عد المبرد تصغير (فرزدق) على (فريزق) خارجا عن القياس شبيها بالغلط . انظر رأيه كاملا في المقتضب ٢/٢٤٩ – ٢٥٠ ، وانظر الأصول ٣/٣٩ .

(٢) في الأصل (سفيرج ، وفريزد) ، والصواب ما أثبتناه .

قواعد ثلاث في التصغير

إحداها : القلب :

فإذا كان بعد الحرف الأول ألف ، كـ (دانق) ، و (قالب) قلبتها واوا . فقلت : دُوَيْنِق ، وقُوَيْلِب . وإذا كان في موضع عين الثلاثي ألف منقلبة عن الواو ، كـ (باب) ، قلبها واوا في التصغير ، فقلت : بُوَيْب . كما تقول : ثُوَيْب في تصغير الثوب . فإذا كان فيه أَلِف منقلبة عن الياء كـ (ناب) ، قلبتها ياء أيضا ، فقلت : نُيَيْب ، كما تقول : عُيَيْن في تصغير العَيْن .

وإذا كان في آخر الاسم الثلاثي أَلِف منقلبة عن الواو ، كـ (عصا) أو عن الياء ، كـ (رحى) ، قلبتها ياء في التصغير ، فقلت : عُصَيَّة ، ورُحَيَّة .

والصحيح أنه إذا كان في آخر الاسم الثلاثي واو ، كـ (دَلْو) ، و (عُرْوَة) ، قلبتها ياء أيضا ، فقلت : دُلَيَّة ، وعُرَيَّة . وقال بعضهم : دُلَيْوَة . وعُرَيْوة [1] .

وإذا كان الاسم على أربعة أحرف ، والحرف الثالث منه واو ، كـ (ثَمُود) ، أو ألف ، كـ (غُلَام) ، قلبتها ياء ، وأدغمت ياء التصغير فيها ، فقلت : ثُمَيِّد . وغُلَيِّم ، كما تقول : سُعَيِّد في تصغير (سَعِيْد) .

وإذا كان على خمسةٍ ، والحرف الرابع ألف الجمع منه كـ (مصباح) ، و (دينار) ، أو واو ، [كـ (عصفور)[2]] ، قلبت الألف والواو ياء في التصغير ، فقلت : مُصَيْبِيح ، وعصير ، كما يقال : سُكَيْكِين في تصغير (سِكِّين) .

وإن كان في آخر الاسم ألف ونون نظرت : فإن [كان][3] اسما صريحا ، كـ (سُلطان) ، و (سِرحان) قلبت الألف ياء ، فقلت : سُلَيْطِين ،

(١) عند سيبويه يجب قلب الواو ياء ، قال : « واعلم أن الواو إذا كانت لاما لم يجز فيها الثبات في التحقير على قول من قال : أسيْود : وذلك على قولك في عزوة : عزيّة » ، انظر الكتاب ٣ / ٤٧٠ .

(٢) في الأصل (كعفور) .

(٣) زيادة ليست في الأصل يقتضيها السياق .

وسُرَيْحِين . فإن كان صفة ، كـ (سَكْرَان) ، و (عطْشَان) ، فقلت : سُكَيْرَان ، وعُطَيْشَان .

وإذا كان في آخر الاسم الرباعي ألف منقلبة عن الواو ، كالمِعزَى من الغزو ، أو عن الياء ، كالمِقْرى من القرى ، أو ألف الإلحاق مقصورة كانت أو ممدودة ، كالمِعْزَى والأرْطَى والعِلْبَاء والحِرْبَاء قلبتها ياء ، فقلت في حالة الرفع والجر : مُعَيْز ، وأرَيْطٍ ، وعُلَيْب [1] ، وحُرَيب ، كما تقول : قاضٍ . وفي حالة النصب : أرَيطياء ، وعُلَيْبِيا ، كما تقول : قاضيا .

وإذا كان الاسم على [خمسة] [2] أحرف ، والخامس منه ألف مقصورة أو ممدودة ، كالقَرَنْبَى [3] ، والخُنْفُسَاء ، لم تقلبها فقلت : القُرَيْنِبي ، والخُنَيْفِساء . ويجوز لك أن تحذف الحرف الأخير ، فتقول : قُرَيْنِبٌ ، خُنَيْفِسٌ . كما تقول : سُفَيْرِج في تصغير سفرجل ؛ لأن الخماسي لا يصغر إلا على استكراه .

القاعدة الثانية :

أن تُرَدّ في المصغر ما حذفت في المكبر من الفاء والعين واللام ، كـ (الصِلَة) ، و (مُذْ) — إذا سمي به الرجل — ، و (الدّم) ، و (الشَّفَة) لأن الأصل : وصلة ، ومنذ ، ودمي ، وشفهة ، فإنك تقول : وُصَيْلَة ، ومُنَيْذ ، ودُمَيّ ، وشُفَيْهة [4] .

وكذلك إذا كان في أول الاسم همزة الوصل مع حذف آخره كـ (اسم) ، و (ابن) ، حذفت همزة الوصل ، ورددت إلى [الأصل] [5] ،

---

(١) بحذف الياء والتعويض عنها بالتنوين ، فيصير مرفوعا بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخفيف .

(٢) في الأصل (ثلاثة أحرف) وما أثبتناه هو ظاهر السياق .

(٣) القرنبى : وزنها (فعَنْلَى) . هي دويبّة شبه الخنفساء أو أعظم منها طويلة الرجل ، انظر اللسان مادة (قرنب) .

(٤) انظر الكتاب ٣/٤٥١

(٥) في الأصل (الوصل) .

فقلت : سُمَيّ ، وبُنَيّ . وكذلك تقول في تصغير (امرؤ) ، و (امرأة) : مُرَيّ ، ومُرَيّة[1].

القاعدة الثالثة :

أن تحذف كل زائدة غير مغيِّرة للمعنى . فإن كان في الاسم زائدتان ، كـ (منطلق) ، و (مكتسب) ، أو أكثر ، كـ (مستغفر) لم تحذف الميم ؛ لأن حذفه يُغيِّر المعنى ، وحذفت الباقي من الزوائد ، فقلت : مُطَيْلِق ، ومُكَيْسِب ، ومُغَيْفِر في تصغيره . فإذا سمّي رجل بـ (مساجد) مثلا قلت : مُسَيْجِد في تصغيره ، وتقول في تصغير (مُحمرّ) : مُحَيْمِر[2] . فإذا أردت أن تُصغِّر مثل (العَنْدَلِيب) حذفت الحرفين الأخيرين ، فقلت : عُنَيْدِل في تصغيره .

وقد جاء الحذف شاذا ، كما تقول : حُرَيْث في تصغير (حارث) ، وثُبَيْت في تصغير (ثابت) ، وسُوَيد في تصغير (أسود) .

فائدة : [تصغير الجمع]

تُصَغَّر جمع القلة فتقول : أُكَيْلِب ، وأُجَيْمَال ، وأُقَيْفِزَة ، وأُغَيْلِمَة في تصغير أكلب ، وأجمال ، وأقفزة ، وأغلمة . وكذلك تصغير كل اسم موحّد وضع للجمع ، فتقول : قُوَيْم ، ونُفَيْر ، ورُهَيْط ، ونُوَيْس في تصغير قوم ، ونفر ، ورهط ، وناس وما أشبهه .

وأما جمع الكثرة فلا تُصغِّره ألبتة ، وإنما يصغر واحده ثم تجمعه بالألف والتاء ، كما تقول : بُحَيرات ، ومُسيجدات[4] ، ودُرَيهِمات ، ودُنَينِيرات .

---

(١) الأصل في سُمَيّ ، وبني ، ومري ، ومرية : «وسُمَيْوٌ» ، «وبُنَيْوٌ» ومريؤ ، ومُرَيْوة ، اجتمعت الواو والياء في كلمة وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء .

(٢) ويجوز (مُسَيْجيد) إذا عوض عن المحذوف شيء ، انظر المقتضب ٢/٢٨٦

(٣) انظر الكتاب ٣/٤٢٧

(٤) الأحسن عدم تصغير المسجد مكان العبادة لأنه من الأسماء المعظمة .

فائدة : [تصغير المؤنث السماعي]

كل مؤنث بتقدير الهاء ، فإن كان ثلاثيا رددت الهاء في التصغير فقلت : دُوَيرة ، وأُرَيضة ، وغُنَيمة إلا في العَرب ، فإنك تقول في تصغيرها : عُرَيب بلا هاء . وإن كان رباعيا فلا ترد الهاء ، تقول : عُقَيرب ، [ولا] تقول : عُقَيربة ، إلا في قُدَام ، ووراء ، فإنك تقول في تصغيرها : قُدَيمة ، وقُدَيْدِيمة ، وُوَرِيّة ، ووُرَيئة(١) .

فائدة : [تصغير أسماء الإشارة]

تُفتح الحرف الأول من أسماء الإشارة في التصغير فتقول : ذَيّا ، وتَيّا ، وذَيّالِك ، إلا في الجمع فإنك تقول : أُلَيّا ، وأُلَيّالِك ، بالضم . وأما (الّذي) ، و (التي) ففيه الوجهان : الفتح : اللّذَيّا ، واللّتَيّا ، والضم : اللُّذَيّا ، واللُّتَيّا(٢) .

فائدة : [الأسماء المبهمة لا تصغر إلا أسماء الإشارة]

بقية المبهمات ، نحو : متى ، وإذا ، وكيف ، وحيث ، وهاهنا [لا تصغر [البتة](٣) .

و [هناك] كلمات جاءت في التصغير تسمع ولا يقاس عليها ، نحو : (أُنَيسان) في تصغير (إِنسان) ، و (مُغَيرِبَان الشمس) في (مَغرِب الشمس) ، و (عُشَيْشِيَة) في تصغير (عَشية) ، و (أُصَيْلال) في تصغير (أصيل)(٥) .

---

(١) وتصغير (وراء) على (ورية) على مذهب من يرى أن لامها ياء وليست همزة ، انظر تفصيل ذلك في الخصائص ٣/٢٧٨ ـــ ٢٧٩

(٢) انظر في ذلك الكتاب ٣/٤٨٧ والمقتضب ٢/٢٨٧ ـــ ٢٨٩

(٣) في الأصل (تصغر فقط) .

(٤) زيادة يستقيم بها المعنى .

(٥) والقياس في هذه الكلمات : أُنَيسين ، ومُغَيرِب ، وعُشَيّة ، وأُصَيّل ، انظر الكتاب ٣/٤٨٤ والمقتضب ٢/٢٧٨ والأصول ٣/٦٢ والمخصص ١٤/١١٢ و ١١٤

الفصل السادس

في النسب

فإذا أردت أن تَنسُب اسما إلى بلد ، أو قبيلة كسرت الحرف الأخير من الاسم المنسوب إليه وزدت في آخره ياءين فأدغمت إحداهما في الأخرى ، وجعلته صفة للموصوف ، نحو : بَلَدِيّ ، وبَحْرِيّ ، وهاشميّ .

قواعد ثلاث في النسب

إحداها : القلب :

فإذا كان في آخر الاسم الثلاثي ألف ، كـ (عصا) ، و (رحى) قلبتها واواً في النسب[1] ، فقلت : عَسوِيّ ، ورَحَوِيّ . وإذا كانت الألف رابعة كـ (حُبْلى) ، و (مَعْنًى) ، و (دُنْيَا) قلبتها واوا أيضا فقلت : حُبْلَوِيُ ، ومَعْنَوِي ، ودُنْيَوِيّ ، وإن شئت حذفت فقلت : حُبْلِيّ ، ومَعْنِيّ ، بحذف الألف[2] . وإذا كانت الألف خامسة كـ (حُبَارَي) حذفتها ألبتة ، فقلت: حُبَارِيّ . وإذا كان في آخر الاسم همزة مزيدة كـ (صَفْرَاء) ، و (سَوْدَاء) قلبتها واوا ألبتة ، فقلت : صفراوِيّ ، وسوداوِيّ . وقال بعض النحاة[3] في المقصورة ، حُبلاوي ، ودنياوي على قياس الممدودة .

وإذا كان في آخره همزة منقلبة عن الواو ، كـ (الكساء) ، أو عن الياء ، كـ (الإناء) لم تقلبها ، تقول : كِسائِيّ ، إِنَائِيّ . وإن شئت قلبتها واوا فقلت : كِسَاوِيّ ، وإِنَاوِيّ . وإذا كانت الهمزة أصلية كـ (القُرَّاء) لم تقلبها ألبتة ، فقلت : قُرائِيّ .

---

(١) سواء أكان انقلابها عن الياء أو عن الواو ، وإنما قلبت واوا ، ولم تقلب ياء للتثقيل ؛ لأن قلبها ياء يؤدى إلى اجتماع ثلاث ياءات وحركاتها ، وذلك مستثقل ، انظر الكتاب ١٣٤/٣ والمقتضب ١٣٦/٣ والتكملة ٥٣١ وأسرار العربية ٣٧٤ .

(٢) الحذف هو الأجود في رأي سيبويه والمبرد ، انظر الكتاب ٣٥٢/٣ والمقتضب ١٤٧/٣ . وهناك وجه ثالث ، وهو أن تلحقه واوا زائدة فتقول : حُبلاوي ، انظر المصادر السابقة .

(٣) منهم سيبويه والمبرد ، انظر المصادر السابقة .

وأما إذا كان في آخر الاسم الثلاثي ياء ساكن ما قبلها ، كـ (ظَبْي) فلا تقلب ، تقول : ظَبْيِيّ .

وإذا كان في آخره ياء مكسور ما قبلها ، كـ (عَمٍ) ، و (شَجٍ) قلبتها واوا ، وفتحت ما قبلها ، فقلت : عَمَوِيّ ، وشَجَوِيّ ، كما تقول : عَصَوِيّ . فإذا كانت الياء المكسور ما قبلها رابعة ، كـ (قاضٍ) ، إن شئت قلبتها واوا ، فقلت : قاضَوِيّ ، وإن شئت حذفتها فقلت : قاضِيّ .

القاعدة الثانية : الحذف :

فإذا كان في آخر الاسم هاء التأنيث حذفتها ألبتة ، فقلت للمنسوب إلى (مكة) ، و (الكوفة) : [كوفيّ][1] ومكيّ .

وإذا كان الاسم على فَعِيْل ، كـ (ثَقِيف) ، أو فَعِيلة ، كـ (حَنِيفَة) ، أو فُعَيْل ، كـ (قُرَيْش) ، أو فُعَيْلة ، [كـ (جُهَيْنَة)[2]] حذفت الياء ، فقلت : ثَقَفِيّ ، وحَنَفِيّ ، وقُرَشِيّ ، وجُهَنِيّ . وإن شئت لم تحذف فقلت : ثَقِيفي ، وكذا الباقي[3] . ولا خلاف أن الياء في (سَعِيد) ، و (حُسَيْن) ، و (حِمْيَر) لا تحذف ، وإن كان القياس يقتضي الحذف[4] ، فيقال : سَعِيدي ، وحِمْيَري ، وحُسَيْنِيّ .

وإذا كان آخر (الفَعِيل) ، و (الفَعِيلة) ياء حذفت ياء (الفَعِيل) وأخواته ، وقلبت الياء الأخيرة واوا ، فتقول في النسب إلى (عَلِيّ) : عَلَوِيّ ، وفي النسبة إلى (ضَرِيّة)[5] : ضَرَوِيّ ، وفي النسبة إلى (قُصَيّ) :

(١) زيادة على الأصل يقتضيها السياق .

(٢) في الأصل (كجنيبة) ، والصواب ما أثبتناه بدليل قوله بعده (جهني) .

(٣) حذف الياء في (فعِيلة) و (فُعَيلة) هو القياس عند سيبويه ، وترك الياء شاذ قليل ، وقليل خيث عند يونس ، وإثبات الياء في (فَعِيل) و (فُعَيل) هو القياس عند العرب ، وجاء في الكتاب : « وما جاء تاما لم تحدث العرب فيه شيئا ، فهو على القياس . انظر الكتاب ٣/٣٣٥ و ٣٣٩ وانظر أيضا المقتضب ٣/١٣٣ و الخصائص ١/١١٦ .

(٤) انظر الخصائص ١/١١٦

(٥) ضرية : أرض بنجد ، أو بئر ، وهي في الأصل اسم امرأة سُمي بها الموضع . وضرية أيضا قرية لبني كلاب على طريق البصرة إلى مكة ، وهي إلى مكة أقرب . انظر اللسان مادة (ضرا)

قَصَوِيّ ، وفي النسبة إلى (أُمَيّة) : أُمَوِيّ ، وقال بعضهم[1] : أُمَيّي ، وهذا قبيح لتوالي أربع ياءات في كلمة واحدة[2] .

القاعدة الثالثة : إبدال الكسر بالفتح :

فإذا توالى في الكلمة المنسوبة كسرتان مع ياء النسبة أبدلت الكسرة الأولى بالفتحة ، فقلت في المنسوب إلى (نَمِر) ، و (دُئِل) و (فاطِمة) : نَمَرِيّ ، ودُؤَلي ، وفاطَمِيّ . ولهذا تقول : قاضَوِيّ ، وعَمَوِيّ ، وحَنَفِيّ ، وعَدَوِيّ . وإنما فَتَحوا استثقالا لتوالي الكسرتين مع ياء النسب ، وبعضهم لا يفتح على الأصل[3] .

فائدة : [النسب إلى الجمع]

لا يُنسَبَ إلى الجمع ، فلا يقال : بُحُورِيّ ، ولا مَساجِدِيّ ، إلا إذا كان الجمع اسما معروفا لجماعة ، فيقال : أنْصارِيّ في النسبة إلى الأنصار .

فائدة : [نسب الشيء إلى نفسه]

قد يُنسَبَ الشيء إلى نفسه ، كـ (الكُرْسِيّ ، و (الكُرْكِيّ)[4] ، و (الدوّارِيّ)[5] وما أشبهه .

---

(١) نسب يونس بن حبيب ذلك إلى أناس من العرب ، انظر الكتاب ٣/٣٤٤ والمقتضب ١/١٤٦

(٢) هذه العلة لسيبويه ، انظر الكتاب ٣/٣٤٤

(٣) في سيبويه ٣/٣٤٣ : « إلا أن ذا ليس بالقياس اللازم » ، انظر المقتضب ٣/١٣٧ .

(٤) الكركي : طائر مائي والجمع كراكي ، انظر اللسان ، مادة (كرك)

(٥) يقال : الدهر دوّار بالإنسان ، ودوّاري ، أي دائر به على إضافة الشيء إلى نفسه ، فهو على لفظ النسب وليس بنسب . انظر اللسان مادة (دور) ، فالدواري الدهر الدائر بالإنسان أحوالا . قال العجاج :

أطرباً وأنت قنسري ... والدهر بالإنسان دواري

فائدة : [شواذ النسب]

كلمات تأتي في النسبة شاذة ، ولا يقاس عليها ، نحو : رملّي في النسبة إلى (رملة) ، وذُهري[1] بضم الدّال في النسبة إلى الدهر ، ونحو : أذاني[2] ، وأنافي[3] ، ورقباني[4] ، وثعالبي .

فائدة : [صيغة (فعّال) في النسب]

للنسبة صيغة ، وهي (الفعّال) ، نحو : الفهّاد ، والكلّاب ، وغير ذلك ، فإن (الفعّال) إذا كان مشتقا من الاسم كان للنسبة إليه ، وإذا كان مشتقا من الفعْل كان للمبالغة فيه ، أو لمن يقع منه الفعل كثيرا ، كالنجّار[5]

فائدة : [أحكام الاسم المنسوب]

يجري على المنسوب ما يجري على سائر الصفات من التذكير والتأنيث والتثنية والجمع ، ومن أن يعمل عمل الفعل . تقول : رجلٌ هاشميٌّ ، وامرأة هاشمية ، ورجلان هاشميان ، وامرأتان هاشميتان ، ومررت برجلٍ هاشمي أبوه ، وهاشميةٍ أمّه .

---

(١) الدهري نسبة إلى ما طال عمره ، والقياس فتح الدال ، والدَهري الملحد القائل بوجود العالم أزليا بلا صانع ، ولا يؤمن بالمعاد . انظر فقه اللغة للثعالبي ص ٣٧ وديوان الأدب ١/١٧٦

(٢) الرجل الطويل الأذن .

(٣) الرجل الكبير الأنف .

(٤) الرجل العظيم الرقبة .

(٥) انظر الكتاب ٣/٣٨١ والمقتضب ٣/١٦١ و ١٦٣ و ١٦٤ وابن يعيش ٦/١٣ والرضي ٢/٨٥

الفصل السابع

في الإمالة

والإمالة أن تُقرِّبَ الفتحة من الكسرة ، وذلك بثمانية أسباب :

أحدها : أن يكون قبل الألف ياء ، نحو : صياح ، وكيان .

والثاني : أن يكون قبل الألف ياء ساكنة ، نحو : شيبان ، وغيلان .

والثالث : أن يكون قبلها كسرة بحرف أو حرفين ، نحو : كِتاب ، ومِصْبَاح .

والرابع : أن يكون بعد الألف كسر ، نحو : عابد ، ومساجد ، ومنابر ، وقَوَارِير .

والخامس : أن يكون الألف يعرض أن تصير ياء و فتمُيل «نابا» لأنك تقول في الجمع : أنْيَاب ، ولاتميل «باباً» ، لأنك تقول في الجمع : أبْوَاب ، وتُميل رحَى ، ولا تميل عَصًا ؛ لأنك تقول : رَحَيَان وعَصَوَان . وكذلك تُميل كل فعل في آخره ألف منقلبة عن الواو ، أو عن الياء ، نحو : غزا ، ورَمى ؛ لأنك تقول في المجهول : غُزِيَ ، ورُمِيَ . وكذلك كل اسم أو فِعْل إذا وقعت ألفه رابعة وخامسة ، سواء كانت منقلبة أو زائدة ، نحو : حُبْلى ، ومِعْزَى ، وأعْمَى ، ومُدَّعَى ، والمُشْتَرى ، وادَّعَى ، واشْتَرى .

والسادس : أن يكون الحرف الذي قبل الألف مكسورا إذا حذفت الألف ، نحو : خاب ، وبَاعَ ، وشاء ، وجاء ؛ لأنك تقول : عند حذف الألف : خِبْت ، وبعْت ، وشئْت ، وجئت .

السابع : أن تميل الشيء للإمالة ، نحو : ائت كتابي ، فتميل الياء لأمالة التاء .

الثامن : أن تكون في آخر الاسم هاء ، أو تاء تصير هاء في الوقف ، نحو : مَالِيَهْ ، ومَاهِيَه[1] ، وأخَذْتُ أخْذَة .

(١) في الأصل (ما لي ، وما هي) .

الحروف المستعلية تمنع الإمالة ، سواء كانت واقعة قبل الألف أو بعدها ، وهي [الحروف][1] الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والخاء والعين ، والقاف . نحو : صادق ، و [فاصل][2] ، وضارب . وفاضل ، وطاهر ، وباطن ، وظاهر ، وناظر ، وخالد ، وداخل ، وغارب ، وفاغر ، وقاهر ، وفاقر ؛ لأن الفتحة غالبة لهذه الحروف لاستعلائها . وأمال بعضهم (نقاده) ، وليس بشيء .

فائدة أخرى : [الإمالة مع الراء]

الراء إذا وقعت قبل الألف يمنع الإمالة ، نحو : راشد ، وكذلك إذا وقعت بعد الألف إذا كانت مفتوحة ، ومضمومة ، نحو : أوقدت نارا ، ورأيت حمارا ، واتَّقَدَتْ نَار ، وجاء حمار ؛ لأن الراء حرف تكرار ، فتقوى لتكريره[3] . وأما إذا كانت مكسورة فلا تمنع الإمالة ، نحو : أصحاب النار ، ومررت بالحمار .

فائدة : [إمالة حروف المعاني]

الحروف لا تمال ، نحو : حَتَّى ، وإلَى ، وعَلى . وكذلك الأسماء المبنية ، نحو : إذا ، وهذا ، ومتى ، ومَهْمَا ؛ لكونها مشابهة للحروف . وأمال بعضهم (حَتَى) في الحروف ، و (مَتَى) ، و (إذا) من الأسماء ، وليس بشيء[4] .

(١) في الأصل (وهي الحرف) .

(٢) في الأصل (فاضل) .

(٣) في سيبويه ١٣٦/٤ (والراء إذا تكلمتَ بها خرجت كأنها مضاعفة) .

(٤) أجاز المبرد إمالة (متى) ، قال : « ولكن (متى) تمال ؛ لأنها اسم .... » ، انظر المقتضب ٥٢/٣

الفصل الثامن
في الوقف

فإذا وقفت على كلمة أسكنت آخرها ، فقلت : جاء الرَّجُلْ ، ومررت بالرَّجلْ ، وزيد يضربْ ، وعمرو ضربْ ، ولن يضربْ . فإن كان الاسم منونا حذفت التنوين في حال الرفع والجر ثم أسكنت آخره ، نحو : جاء رجلْ ، ومررت برجلْ ، وأبدلت نون التنوين في حالة النصب ألفا ، نحو : رأيت [رجلا][1] ، وكذلك عن النون المخففة في التأكيد ، نحو : « والله فاعبدا »[2] .

وإن كان الاسم معتلا ، فإن كان في آخره ألف وقفت عليها ساكنة ، نحو : حُبْلَى ، ومررت بحبلى ، ورأيت حبلى ، وكذلك إذا كان منونا ، نحو : هذا هُدَى ، ومررت بهُدَى .

وإن كان في آخره ياء أو واو ساكن ما قبلها كان كالصحيح في الوقف ، نحو : هذا غزو ، وظَبْيْ ، ومررت بظَبْيْ ، ورأيت ظَبْيا .

وإذا كان في آخره ياء متحرك ما قبلها وقفت على الياء ساكنة إذا كان في الاسم الألف واللام ، نحو : جاء القاضي ، ورأيت القاضي ، ومررت بالقاضي ، وإن شئت حذفت وسكّنت ما قبله ، نحو : جاء القاضْ[3] . وإذا

---

(1) في الأصل (رأيت رجل) .

(2) هذه الجملة من بيت من قصيدة الأعشى التي مدح بها الرسول ﷺ عندما أراد الدخول في الإسلام ، والبيت بتمامه :

وذا النصب المنصوب لا تنسكنه ... ولاتعبد الأوثان والله فاعبدا

وهو من القصيدة التي مطلعها :

ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا ... وبتّ كما بات السليم المسهدا

انظر ديوان الأعشى ص ١٠٥ ـ ١٠٦ والكتاب ٣/ ٥١٠ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٤٤ وشرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٢٩ و ٨٨ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٠٠ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٧٧ و ٩٧٣ .

(3) جاء في الكتاب ٤/ ١٨٤ (ومن العرب من يحذف هذا في الوقف ، شبهوه بما ليس فيه ألف ولام إذ كانت تذهب الياء في الوصل في التنوين لو لم تكن الألف واللام

لم يكن في الاسم الألف واللام حذفت التنوين في حالة الرفع والجر ووقفت على الضاد ساكنة ، نحو : هذا قاضْ ، ومررت بقاضْ . وإن شئت وقفت على الياء ساكنة[1] ، نحو : جاء قاضي ، ومررت بقاضيْ . وأما في حال النصب فتقول : رأيت قاضيا ، كما تقول : رأيت زيداً ورأيت زيدا .

وإن كان الاسم مهموزا كان في الوقف كالصحيح عند الأكثرين ، نحو : هذا كلأْ ، ومررت بكلأْ ، ورأيت بكلأً . وبعضهم يقلب الهمزة في الوقف ياء أو واوا ، أو ألفا[2] .

فائدة : [الوقف على الاسم المبني]

الاسم المبني في الوقف كالمعرب عند بعضهم ، نحو : هاهنا ، وهؤلاء ، ويوقف عليها بالهاء عند بعضهم ، نحو : هاهناه ، وهؤلاه[3] . وكذلك الأسماء المكنية ، نحو : رأيتكْ . ورأيتك غلامي ، وغلاميهْ ، ورأيتكما ، ورأيتكماه ، ورأيتكم ، ورأيتكمو بالواو . وإن شئت : ورأيتكموه .

ويزاد حروف في الوقف ، وذلك في الجواب عن النكرات بـ (مَنْ) ، و (أيّ) ، كما إذا قيل : رأيت رجلا ، قلت : مَنَا . وإذا قيل : رجلَين قلت : مَنَيْن . فإذا [قيل] : رجالا ، قلت : مَنينَ . وفي حال الرفع : مَنُو ، وفي التثنية : مَنَان ، وفي حال الجمع : مَنُونَ . وفي المؤنث : مَنَة ، وفي التثنية : منتين ومنتان ، وفي الجمع : منات . وكذلك إذا قيل : رأيت رجلا ، قلت : أيّاً ، وكذلك الباقي .

واعلم أن للوقف أحكاما كثيرة سوى ما ذكرنا ، ولكن لا يليق ذكرها بهذا المختصر .

---

(١) الوقف بالياء لغة لبعض العرب . قال سيبويه : « حدثنا أبو الخطاب ويونس أن بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول : هذا رامي ، وغازي ، وعمي » انظر الكتاب ٤/١٨٣

(٢) فيقول في الرفع : هذا الكلو ، وفي النصب رأيت الكلا ، وفي الجر مررت بالكلي .

(٣) انظر الكتاب ٤/١٦٥ وشرح الشافية للرضي ٢/٣٠٠ .

الفصل التاسع
في همزة الوصل والقطع

فهمزة الوصل في عشرة أسماء، وهي اسم، وابن، وابنم[1]، وابنة، واثنان، واثنتان، وامرؤ، وامرأة، واست، وايمن الله.

وفي حرف واحد وهي في لام التعريف، نحو: الرجل، والفرس.

وفي عشرة أمثلة من الأفعال، وهي: افْتعل، واسْتفْعل، وانْفعل، وافْعَلّ، وافْعَالّ، وافْعوّل، وافْعوْعل، وافْعَلَلّ، وافْعنْلل، وافْعنْلى، نحو اكتسب، واستغفر، وانقطع، واحمرّ، واحمارّ، واجلوّذ[2]، واعشوشب، واقشعرّ، واحرنجم[3]، واغرندى[4]، وكذلك مصادر هذه الأفعال، نحو اكتسب اكتسابا، وفي أمرها: اكْتسبْ، وفي مجهولها: اكْتُسب، وفي الأمر من الأفعال الثلاثية إذا بقي ما بعد حرف المضارعة ساكنا، نحو: اضْرِبْ، وامنَع، وانْظُر. وما عدا هذه فهو همزة القطع، نحو: أبٌ و وأمّ، وإبل في الأسماء، و (إنّ) في الحروف، و (أكرم)، و (أقصر) في الأفعال.

فائدة [أحكام همزة الوصل]

همزة الوصل إذا أدرجتها أثبتّها في الخط، وحذفتها في اللفظ، نحو: مررت بابْنٍ، وإذا ابتدأت بها أثبتّها في اللفظ والخط مكسورةً. نحو: (ابني)، إلا في اسم واحد، وهو قولك: (ايْمن الله) بالفتح، وفي الحرف، هو قولك: « الرَّجل » بالفتح أيضا، وفي المجهول من الأمثلة العشرة. وهي قولك: (اُكتسب)، وفي الأمر من الفعل الثلاثي إذا كان مضموم العين، نحو انصُر: فإنها مضمومة في هذين الموضعين.

---

(١) ابنم أصلها (ابن)، زيد الميم للتوكيد والمبالغة

(٢) اجلوذ: هو دوام السير مع السرعة، واجلوذ السفر: طال

فائدة : [حذف همزة الوصل خطًا من (بسم الله)]

لا تثبت همزة الوصل في الخط في (بسم الله) ، لأنه لا يخفى على أحد لكثرة الاستعمال ، بخلاف (باسم ربّك) ، و (لاسم ربّك) .

فائدة : [حكم همزة القطع]

همزة القطع ملفوظ به في الدرج والابتداء جميعا .

فائدة : [نقل حركة الهمزة إلى ماقبلها]

إذا كان قبل همزة القطع والوصل حرف ساكن جاز نقل حركة الهمزة إلى ذلك الساكن ، وحذف الهمزة من اللفظ ، نحو قوله تعالى : (قد أفلح من تزكّى)[1] ، وفي قراءة بعضهم (أنْ اقتلوا ... أوْ اخرجوا)[2] .

---

(١) سورة الأعلى : ١٤

(٢) سورة النساء ٦٦ ، وانظر الكشاف ١/٢٧٤

الفصل العاشر
في حروفٍ لا عملَ لها
وتسمى الهوامل

منها : همزة الاستفهام ،

فإنها للسؤال عن الشيء ليصير معلوما عند المستفهم ، نحو : أزيدٌ عندك ؟ أتضربُ عمرا ؟ وقد تأتي للتقريع والإنكار ، كقوله تعالى لـ (أفَتُهْلِكُنا بما فَعَلَ السُّفَهَاء مِنَّا)[1] ، وقد تأتي للتقرير والإثبات ، و [ذلك] إذا دخلت على المنفي ، نحو : أما رأيت ؟ وأما ترى ؟ قال الله تعالى (ألست بربكم)[2] ، وجواب القسم بـ (بَلَى) ، لا بـ (نعم) . قال بعضهم : قد تأتي زائدة ، كقول الشاعر :

أغرَّكِ مِنّي أنّ حُبَّكِ قاتِلي .... [3]

ومنها : (هَلْ) ،

فإنها للاستفهام ، نحو : هل لك ولد ؟ وهل زيد عالم ؟ ، والإنكار أيضا ، كقول الشاعر :

.... فهلْ عند رسمٍ دارسٍ من معوَّل [4]

(١) سورة الأعراف : ١٥٥

(٢) سورة الأعراف : ١٧٢

(٣) هذا صدر بيت من معلقة امرىء القيس ، وعجزه :

.... وأنكِ مهما تأمري القلب يفعلِ

انظر ديوانه ١٣ والكتاب ٢١٥/٤ والخصائص ١٣/٣ وابن الشجري ١٢٧/١ وابن يعيش ٤٣/٧ .

(٤) عجز بيت من معلقة امرىء القيس ، وصدره :

وإنّ شفائي عبرة مهراقة ....

ويروى : « وإنّ شفائي عبرة إن سفحتها » ، انظر ديوانه ٩ والكتاب ١٤٢/٢ والمنصف ١٤٠/٣ والخزانة ٦١/٤ والمغني ٢٦٢ .

وقد تأتي للتأكيد بمعنى (قد)[1]، كقوله تعالى : (هَلْ أَتَى عَلَى الإِنسَانِ حِينٌ ...)[2]، و (هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الغَاشِيَةِ)[3]، أي : قد أتى .

ومنها : (لَوْ) ،

فإنها بمعنى التمني ، ويفيد النفي الإثبات ، ومع الإثبات النفي . فإذا دخلت على المُثْبَتين كانا منفيين ، كقوله تعالى : (لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا)[4]. وإذا دخلت على المنفيين كانا مثبتين ، كقوله عليه السلام : « لَوْلَاكَ لَمَا خَلَقْتُ الأفلاك »[5]، أي : أنت موجود ، وخلقت الأفلاك لوجودك . فإذا دخلت على منفي ومثبت كان المنفي مثبتا ، والمثبت منفيا ، كقوله تعالى : (لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ)[6]، أي : أنتم في الوجود ، وما كنا مؤمنين بسببكم ، وكقول الشاعر :

لو كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبِلِي　　　بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا[7]

أي : ما كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ ، واستباحت بنو اللقيطة إبلي .

ومنها : (هَلاَّ) .

للتحضيض ، [فمعنى][8] « هلاّ جلست » ، و « هلا تجلس » ، اي : لم لا تجلس ؟ .

---

(1) انظر الكتاب ١/١٠٠ و ٣/١٨٩ والمقتضب ١/٤٣ و ٣/٢٨٩ والمغني ٤٦٠ .
(2) سورة الإنسان : ١
(3) سورة الغاشية : ١
(4) سورة الواقعة : ٦٥
(5) هذا من الأحاديث الموضوعة ، انظر كشف الخفاء ٢/٢٣٢ ، رقم ٢١٢٣ ، والفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ٣٢٦ .
(6) سورة سبأ : ٣١
(7) البيت لقريط بن فضيل بن بلعنبر ، انظر الخزانة ٣/٣٣٢ و ٥٦٩ .
(8) في الأصل (بمعنى) ، ولعل ما أثبتناه أوضح للمعنى .

وقد جاءت (لولا) للتحضيض بمعنى (هلا) ، وعلامتها [أنها ما][1] استدعت جوابا[2] ، كقوله تعالى : (لَوْلا أَرْسَلْتَ إِلَيْنا رَسُولاً فَنَتَّبِعَ)[3] .

ومنها (أمّا) ،

فإنها للتخيير[4] ، ولا تستعمل إلا في جملتين معطوفة إحداهما على الأخرى ، كقوله : « أما زيد فقائم ، وأما عمرو فجالس » . ولا بد من الفاء في جوابها من الكلام ، كقوله تعالى : « فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ)[5] .

ومنها : (إمّا) ،

فإنها للتخيير ، كقولك : « اشترِ إمّا اللَّحْمَ وإمّا الخُبْزَ » . قال الله تعالى : (فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وإِمَّا فِدَاءً)[6] .

ومنها : لام التأكيد ،

فإنها تدخل على المبتدأ ، كقولك : لَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، وفي خبر (إنّ) كقوله : إنّ زيدا لقائم ، وفي القسم ، كقوله ، كقوله تعالى : (وَتَاللهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ)[7] ، وفي جواب (لو) ، كقوله تعالى : (وَلَوْ شِئْنَا لآتَيْنَا)[8] .

---

(1) في الأصل (إطها ما) .

(2) لإفادة (لولا) التحضيض انظر الكتاب ١/٩٨ و ٣/١١٥

(3) سورة طه : ١٣٤

(4) المشهور عند النحاة أن (أمّا) حرف شرط وتفصيل وتوكيد ، قال سيبويه : « وأما (أمّا) ففيها معنى الجزاء ، كأنه يقول : عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق . ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبدا » ، انظر الكتاب ٤/٢٣٥ ولعلّ الصواب للتفصيل .

(5) سورة الضحى : ٩ .

(6) سورة محمد : ٤ وقد أغفل المصنف حرف الفاء في الآية ، وكذا في سورة الضحى ، والواو في سورة الأنبياء ، وهذا جائز صحيح في كتب العلماء ، انظر حواشي الحيوان ٤/٥٧ ، والصواب ذكر هذه الحروف في الآية .

(7) الأنبياء : ٥٧

(8) السجدة : ١٣

ومنها : (قَدْ) ،

فإنها لتأكيد الفعل ، نحو : (قَدْ سمع الله)[1] ، و (قَدْ يَعْلَمُ اللهُ المُعَوِّقِين)[2] .

ومنها: السين ، و (سوف) ،

فإنها تُراخي الفعل ، كقوله تعالى : (سيقولُ السُّفهاء)[3] ، و (فسوف يَكونَ لِزَاما)[4] .

فائدة : [الحروف غير العاملة تدخل على الأسماء والأفعال]

أكثر الحروف التي لا تعمل تدخل على الاسم والفعل جميعا، نحو : أزيد قائم ؟ أيقوم زيد ؟ هل زيد منطلق ؟ هل ينطلق زيد ؟ وكذلك إذا دخلت (ما) على (إنّ) وأخواتها دخلت على الاسم والفعل جميعا ، ولم تعمل ، نحو : إنما زيد منطلق ، وإنما يقوم زيد .

فائدة : [الاسم الواقع بعد (لولا)]

(لولا) إذا دخلت على الاسم كان الاسم مبتدأ ، وخبره مضمر فيه ، كقوله تعالى : (لَوْلَا أَنْتم لَكُنَّا مُؤْمِنِين)[5] ، تقديره : لولا أنتم كائنون

(١) المجادلة : ١

(٢) الأحزاب : ١٨

(٣) لبقرة : ١٤٢

(٤) سورة الفرقان : ٧٧

(٥) سورة سبأ : ٣١

[عشر مسائل من المشكلات[1]]

أما المسائل العشرة التي اختتمت بها الكتاب :

فإحداها : الفرق بين (مَنْ) ، و (ما) ،

وهو أن (مَن) للعقلاء[2] ، و (ما) لغير العقلاء . وقد يوضع هذا موضع ذلك[3] ، كقوله تعالى : (فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشي عَلى بَطْنِه)[4] ، (والسَّماء وَمَا بَنَاهَا)[5] .

فكل واحد من اللفظين [واحد][6] يراد به الواحد والتثنية والجمع . فإن أريد به التثنية وُحِّدَ المكني إتباعا للفظ ، وثُنّي إتباعا للمعنى[7] . تقول : مَنْ جَاء رَجُلانِ ، ومَنْ جَاءا رجلان . وكذلك إذا أريد به الجميع وُحِّدَ ، وجمع ، كقوله تعالى : (ومِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إلَيْكَ)[8] (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ)[9] .

وكذلك إذا أريد به المؤنث ذُكِّرَ ، وأُنِّث ، كقوله تعالى : (وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنّ) : قرىء بالتاء والياء[11] . وتقول في جمعهنّ « من تقول » إتباعا للفظ ، و « من يَقُلْنَ » إتباعا للمعنى .

---

(١) استعرت هذا العنوان من مقدمة المصنف .

(٢) بعض النحاة يعبر بدل العقلاء بالعالم ليندرج اسم الله في (مَنْ) .

(٣) إنما جاءت (مَنْ) مكان (ما) لغير العاقل في الآية لأنه قد خلط مع الآدميين غيرهم في قوله تعالى : (والله خلق كل دابة من ماء) انظر المقتضب ٢/٥٠ .

(٤) سورة النور : ٤٥

(٥) سورة الشمس : ٥

(٦) في الأصل (ووحد) .

(٧) انظر الكتاب ٢/٥١٥ والمقتضب ٢/٧٥

(٨) سورة يونس : ٤٢

(٩) سورة الأنعام : ٢٥

(١٠) سورة الأحزاب : ٣١

(١١) هذه القراءة تنسب للجحدري والأسواري ويعقوب في رواية ، وكذا رويت عن عامر ، كما رويت عن أبي جعفر وشيبة ونافع ، انظر البحر المحيط ٧/٢٢٨ .

فائدة : [وجوه استعمال (مَنْ) و (مَا)]

(مَنْ) اسم أبداً ، و (مَا) تارة تكون اسما ، كـ (ما) الاستفهامية ، والجزائية ، والشَّرطية ، و (ما) التعجب ، وكذلك إذا كانت بمعنى شيء ، كقوله تعالى : (هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيد)(١) ، وقوله (فنِعِمَّا هي)(٢) . وتارة تكون حرفا ، كـ (ما) النافية ، والكافة [و] الزائدة ، كقوله تعالى : (فَبِمَا رَحْمَةٍ)(٣) ، و [ما](٤) المصدرية ، كقوله : (بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي)(٥) ، أي : بغفران ربي .

المسألة الثانية : الفرق بين (إذا) ، و (إنْ) :

وهو أنّ (إذا) مستعمل فيما يقع قطعا(٦) ، تقول : آتيك إذا طلعت الشمس ، ولا تقول : آتيك إن طلعت الشمس ؛ لأن طلوع الشمس مقطوع على ما جرت به العادة .

و (إنْ) تستعمل فيما يجوز أن يقع ، ويجوز ألا يقع ، تقول : إن عِشتُ حججتُ ، ولا تقول : إذا عشت حججت ؛ لأن الإنسان كل لحظة مشكوك في عيشه ، وهذا معنى قولهم : « (إذا) لواجب الوجود ، و (إنْ) لجائز الوجود .

فائدة : [جواب (إنْ) و (إذا)]

جواب (إنْ) ، و (إذا) ، حالةَ التقديم عليها لابدّ وأن يكون مستقبلا ، وحالةَ التأخير يجوز أن يكون ماضيا ومستقبلا . تقول : آتيك إذا طلعت الشمس ، وأحج إنْ عشت . ولا تقول : [أتيتك](٧) إذا طلعت الشمس ، وحججت إن عشت ؛ لأنهما لا يعملان فيما قبلهما .

(١) سورة ق : ٢٣ . وانظر سيبويه ٨٣/١ و ١٠٦ .
(٢) سورة البقرة : ٢٧١
(٣) زيادة ليست في الأصل ، وبها يستقيم المعنى .
(٤) سورة آل عمران : ١٥٩
(٥) في الأصل (وأما المصدرية) .
(٦) سورة يس : ٢٧ .
(٧) في المقتضب ٥٦/٢ : « فإذا قلت إذا أتيتني وجب أن يكون معلوما ... » وانظر الكتاب ٦٠/٣ .
(٨) في الأصل (آتيك) .

المسألة الثالثة : [إضافة ظروف الزمان إلى الفعل][1]

أسماء ظروف الزمان تضاف إلى الفعل ، ثم تبقى معربة عند قوم ، وتكتسي أصل البناء من الفعل ثم تُبنى على الفتحة التي هي أخف الحركات عند قوم ، تقول[2] : يومُ سروري يوم قدم زيد ، وخيرُ يوم قدم زيد ، وتقديم يومَ قدم زيد : بالفتح في المواضع الثلاثة .

وكذلك كل اسم معرب إذا أضيف إلى مبني يكون معربا عند بعضهم ، واكتسى أصل البناء منه ثم يبنى على الفتح عند الآخرين ؛ فلذلك قرىء قوله تعالى : ﴿ ومِنْ خزْيِ يومئذ ﴾[3] بالفتح والجر ، وقرىء قوله تعالى : ﴿ إنَّهُ لحَقّ مِثْلَ ما ... ﴾[4] بالفتح والرفع .

فائدة : [قولهم : (اذهب بذي تسلم) وما تفرع منه]

وغير أسماء ظروف الزمان لا يضاف إلى الفعل إلا كلمة واحدة ، وهي (ذو) ، فإنها تضاف إلى (تَسْلَمَ) في الخطاب ، إلى (تَسلمنَ) . تقول : « اذهب بذي تسلم ، ..... إلى قولك : اذهبنَ بذي تسلمنَ[5] . والمعنى : اذهب بالسلامة . وهذا سماعي لا يقاس عليه غيره .

(١) زيادة ليست في الأصل استقيناها من كلام المصنف فيما بعد .

(٢) تكرر قوله (يوم سروري يوم قدم زيد) في الأصل .

(٣) سورة هود : ٦٦ . قرأ نافع والكسائي بفتح الميم ، وقرأها الباقون بكسر الميم . وحجة من كسر أنه أجراه مجرى سائر الأسماء وخفضه لإضافة الخزي إلى اليوم ، وحجة من فتح أنه بناه على الفتح لإضافته إلى غير المتمكن ، وهو (إذ) ، انظر الحجة في القراءات السبع ص ٨٦٢ والكشاف ٥٣٢/١ والإقناع في القراءات السبع ٦٦٥/٢ وزاد المسير ١٢٦/٤ وتفسير النسفي ١٩٢/٢ .

(٤) سورة الذاريات : ٣ ، وقرأ أبو بكر وحمزة والكسائي (مثل) بالرفع ، ونصبه الباقون . وحجة من رفع أنه جعله صفة لـ (حق) . وأما الفتح فيحتمل ثلاثة أوجه : أحدها ما أورده المصنف ، وهو أنه مبني على الفتح لإضافته إلى غير متمكن ، والوجه الثاني أن تجعل (مثل) و (ما) اسما واحدا ، تبنيه على الفتح ، وهو قول المازني ، والوجه الثالث أن ينصب على الحال من النكرة ، وهو قول الجرمي ، انظر الكشف ٢٨٧/٢ والحجة ٣٠٥ والإقناع ٧٧٢/٢ .

(٥) أي : يقال في التثنية : اذهبا بذي تسلمان ، وفي الجمع المذكر : اذهبوا بذي تسلمون ، انظر الكتاب ١١٨/٣ و ١٢١ و ١٥٨ وشرح الكافية الشافية ٩٤٦/٢ والتهذيب للأزهري ، مادة (ذو) .

المسألة الرابعة : الفرق بين (لَمَّا) ، و (إذا) :

وهو أن (لَمَّا) تدخل على معنى موجود واقع مسلَّم ، و (إذا) تدخل على معنى معدوم سيوجد ، فإنك إذا قلت : لمّا قدِم زيدٌ دخلتُ عليه ، كان قدوم زيد موجودا مُسَلَّماً . وإذا قلت : إذا قدِم زيد دخلت عليه ، كان قدوم زيد معدوما يعرض أن يوجد . فلهذا قيل : (لَمَّا) لما مضى ، و (إذا) لما يُستقبَل .

فائدة : [زيادة (أنْ) و (ما) بعد (لما) و (إذا)]

قد تدخل (أنْ) الزائدة بعد (لَمَّا) ، و (مَا) الزائدة بعد (إذا) ، كقوله تعالى : (فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ)[١] ، (وحَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا)[٢] .

المسألة الخامسة : [الجملة في حكم النكرة][٣]

كل جمل تعد نكرة ، فلهذا يوضع موضع النكرات ، تقول : مررت برجل قام أبوه ، وبامرأة أبوها قائم . فـ (قام أبوه) صفة لـ (رجل) ، وهو نكرة . وأما قوله تعالى : (إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ)[٤] ، ففيه مذهبان : الوقوف على (آدم) ، و الوصل . فمن وقف جعل الجملة التي (خلقه من تراب) خبر مبتدأ محذوف[٥] ، ومن وصلها جعلها حالا[٦] من (آدم) ، فعلى هذا العاملُ في الحال معنى التشبيه إذ تقدير الكلام : إنَّ عيسى يشبه آدم في حال كونه مخلوقا من تراب .

(١) سورة يوسف : ٩٤

(٢) سورة فصلت : ٢

(٣) زيادة ليست في الأصل ، استنتجناها من كلام المصنف فيما بعد

(٤) سورة آل عمران : ٥٩

(٥) يظهر من كلام الفراء في معاني القرآن ١/٢١٩ أن جملة (خلقه من تراب) تفسير لـ (كمثل آدم) لا موضع لها من الإعراب . وانظر إعراب القرآن للنحاس ٢/٣٣٨ وتفسير الطبري ٦/٤٧١ والبحر المحيط ٢/٤٧٨ والكشف ١/٣٤٥ والنشر ٢/٢٣٢

(٦) هذا على مذهب من يرى أن الجملة المبدوءة بالماضي تكون حالا ، على حين ذكر أبو حيان أنها حال بتقدير (قد) . ويرى ابن عطية أن هذه الجملة لا تصح أن تكون صفة ولا حالا . انظر البحر المحيط ٢/٤٧٨

ولو أردت أن تجعل الجملة صفة لمعرفة لم تمكنت إلا بواسطة (الذي) ، (التي) . تقول : مررت بالرجل الذي قام أبوه ، وبالمرأة [التي][1] أبوها قائم . فـ (الذي قام أبوه) صفة للرجل ، وهو معرفة .

المسألة السادسة : [الجار والمجرور في محل النصب][2] .

كل جار ومجرور يكون في محل النصب ؛ لأنه لا يخلو إمّا أن يقع مفعولا به ، نحو : أخذت المال مِنْ زيد ، وشكرت لله ، أو مفعولا له ، نحو : جلست لأجلك ، أو مفعولا فيه ، نحو : جلست في الدار ، أو مفعولا معه ، نحو : جئت بالسيف .

فلو وقع الجار والمجرور خبرا عن المبتدأ ، أو صفة لنكرة ، أو حالا[3] كان مفعولا أيضا ؛ لأن الفعل ، أو ما يعمل عمل الفعل مقدر فيه ، فتقدير قولك : جاء رجل من تميم : رجل كائن من تميم ، وتقدير قولك : جاء زيد من الكرام : جاء زيد كائنا من الكرام .

فأما الجار إذا كان زائدا لا معنى له جاز أن يكون الجار والمجرور في محل الرفع ، كقوله تعالى : (هَلْ مِنْ خالقٍ غيرُ الله)[4] .

فائدة أخرى : [مجيء الكاف اسما]

إذا كان الجار كاف التشبيه جرى من غير المجرور بوجوه الإعراب بالمحل ؛ لأنه يقوم مقام (المثل) ، وهو اسم . تقول : جاء رجل كالأسد ، ورأيت رجلا كالأسد ، ومررت برجل كالأسد ، فتختلف الكاف بالمحل كما يختلف (المثل) باللفظ .

---

(١) زيادة على الأصل يقتضيها السياق .

(٢) زيادة ليست في الأصل استنتجناها من كلام المصنف فيما بعد .

(٣) ظاهر كلام المصنف أن الجار والمجرور هما الخبر ، أو الصفة ، أو الحال . وجمهور النحاة يرون أن الجار والمجرور متعلقان بمحذوف هو خبر ، أو صفة ، أو حال . انظر تفصيل ذلك في شرح الرضي ٩٢/١ ــ ٩٣ وشرح المرادي على الألفية ٢٨٠/١ .

(٤) سورة فاطر : ٣

فائدة أخرى : [الجار والمجرور صفةً وحالاً]

إذا قلت : جاء رجل من تميم ، كان (من تميم) في محل الصفة للرجل .

وإذا قلت : جاء من تميم رجلٌ ، كان (من تميم) في موضع الحال ؛ إذ لا يجوز تقديم الصفة على الموصوف .

المسألة السابعة : [بعض أحكام التقديم والتأخير][1]

يُقدّم المفعول على الفاعل[2]، وعلى الفعل أيضا[3]، وخبر المبتدأ على المبتدأ ، وخبر (كان) على اسمه ، وعلى نفس الفعل أيضا إذا كان بمعنى (صار) ، والحال على ذي الحال ، وعلى العامل أيضا إذا كان فعلا صحيحا ، والتمييز على [عامل][4]التمييز عند قوم[5]، والجزاء على الشرط . فهذه الأشياء يعامل بها من الإعراب حالةَ التأخير ما يعامل بها حالةَ التأخير ، إلا في جواب الشرط ، فإنه يجزم حالة التأخير ، نحو : إنْ تكرمْني أكرمْك ، ويترك مرفوعا حالة التقديم ، كقول الشاعر :

.... وتُقْتَلُ إنْ زلّتْ بكَ الْقَدَمَانِ[6]

(١) زيادة ليست في الأصل ، استقيناها من كلام المصنف فيما بعد .

(٢) ومثال ذلك : ضرب زيداً عبد الله ، وهو عربي جيد كثير كما قال سيبويه ، انظر الكتاب ٣٤/١

(٣) ومثال ذلك : زيداً أكرمت .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) ذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنه لا يجوز تقديمه على عامله مطلقا ، وأجاز المبرد والمازني جواز تقديمه على عامله إذا كان فعلا متصرفا . انظر ذلك مفصلا في الكتاب ٢٠٤/١ والمقتضب ٣٦/٣ والأصول ٢٢٣/١ والإنصاف ، المسألة ذات الرقم (١٢٠) وشرح الرضي ٢٢٣/١ وشرح الكافية الشافية ٧٧٦/٢

(٦) قائله هو بشير بن أبي بن حمام العبسي . وصدره :

سيُمنع منك السبق إن كنت سابقا ....

وهو آخر أربعة أبيات ذكرها أبو تمام في الحماسة لهذا الشاعر ومطلعها :

إنّ الرباط النكد من آل داحس أبين فما يفلحن يوم رهان

انظر حماسة أبي تمام ٣٤٩/١ .

فائدة : [فائدة التقديم]

ترجع فائدة التقديم إلى شيء واحد ، وهو اعتناء القائل بالذكر عند تعجب المستمع . فإذا تعجب المستمع من صدور الفعل من الفاعل اعتنى القائل بذكره وقدّمه . وإذا تعجب المستمع من وقوع الفعل على المفعول اعتنى بذكره وقدّمه ، كما قدم سبحانه وتعالى : (وقتل داودُ جالوتَ)(١)؛ لأن كونه قاتلا لجالوت مع أنه لا شوكة ولا عُدّة له ، وللجالوت شوكة وقوة شيء عجيب عند المستمعين وقدّم سبحانه وتعالى إبراهيم على نفسه في قوله : « وإذ ابتلى إبراهيمَ ربُّه بِكَلِمَات(٢)؛ لأن كون إبراهيم مبتلى بكلمات متِمّا لها حتى كان سببا لأن جعله الله تعالى إماما للناس . بهذا المعنى ظهر الفرق بين قول القائل : قَامَ زَيْدٌ ، وبين قوله : زَيْدٌ قَامَ ؛ لأنه إذا قال : قام زيد كان اعتناؤه ببيان الفاعل . وهذا معنى دقيق لا يحيط بعلمه إلا ذو حاصل ؛ لأن هذا يتعلق بالذوق والتأمل .

وقال بعض المتفاضلين : ترجع فائدة التقديم إلى الخير ، فكل ما كان خيرا يقدم . واستشهد بقوله تعالى : (وقتل داودُ جالوتَ)(٣)، قال : قدّم داود على جالوت ؛ لأنه خير . وقد عُمّي عليه قوله تعالى : (ولا يملكون لأنفسهم ضرّا ولا نفعا ولا موتا ولا حياة)(٤).

المسألة الثامنة : اسمان يكون إعرابهما باختلاف الحرفين وهما : امرؤ ، وابنم . تقول : جاء امرُؤٌ ، بضم الراء والهمزة ، ورأيت امرَأً ، بفتحهما ، ومررت بامْرِيءٍ . والتحقيق فيه أن الإعراب يكون على الحرف الأخير ، ويختلف ما قبله إتباعا ؛ لأن الإتباع أصل في كلام العرب ، فلذلك قرىء : (فلإِمّه الثُّلث) »(٥) بكسر الهمزة إتباعا لكسرة الميم والهاء ، وقرىء في

(١) سورة البقرة : ٢٥١

(٢) سورة البقرة : ١٢٤

(٣) سورة البقرة : ٢٥١

(٤) سورة الفرقان : ٣

(٥) النساء : ١١ ، وهي قراءة حمزة والكسائي ، انظر الكشف ٣٧٩/١ والإقناع في القراءات السبع ٢٦٧/٢ والبحر المحيط ١٨٤/٣ .

الشواذ : (الحمدِ لله)[1] ، بكسر الدال إتباعا للام . ومن قبيل الإتباع الخفض على الجوار ، كقوله : جحر ضبٍّ خربٍ فـ (خرب) خفض على الجوار ، وهو صفة الجحر ، وقوله :

كبيرُ أُنـاسٍ في بجـادٍ مُزمّـلِ[2]

....

خفض بجوار بجاد ، وهو صفة الكبير ، وقوله[3] :

وفروةُ ثغرِ الثّورةِ المُتضاجمِ

....

فالمتضاجم مخفوض بجوار النورة ، وهو صفة للثغر .

وأما شرط الخفض بالجوار [فهو][4] أن لا يشتبه على المستمعين أن المخفوض بالجوار صفة لما يجاوره ، أو صفة للشيء الذي هو صفة ، كما في هذه الأبيات ، إذ لا يخفى على أحد أن (خَرِبا) صفة لـ (جحر) ، لا لـ (ضب) ، و (مُزمّل) صفة لـ (كَبير) ، لا لـ (بجاد) ، و (المتضاجم) صفة لـ (ثغر) ، لا لـ (نورة) . فلو قال : جاء غلامُ رجلٍ عاقلٍ ، على أنه صفة لـ (غلام) ، لا لـ (رجل) لم يصح لوقوعه في محل الاشتباه . ولو قال : جاء غُلامُ امرأةٍ عاقلٍ ، وجارية رجلٍ عاقلة على أنه صفة لـ (غلام) ، أو لـ (جارية) صح إذْ قرينة التأنيث وحذفها[5] ينفي الاشتباه ومن ادّعى

---

(١) سورة الفاتحة : ٢ ، وهي قراءة الحسن ، وزيد بن علي ، انظر البحر المحيط ١/١٨ والإتحاف ١٢٢ ، وقد علل الفراء هذه القراءة بأن هذه الكلمة كثرت على ألسن العرب حتى صارت كالاسم الواحد . فثقل عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضمة بعدها كسرة . انظر معاني القرآن ١/١٣

(٢) قائله امرؤ القيس ، والبيت من معلقته ، وصدره :

كأن ثبيرا في عرانين وبلـــــــه ....

انظر ديوانه ص ٢٥ ، والرواية فيه : « كأن أبانا في أفانين ودقه » . والعرانين جمع العرنين ، وهو مقدم الأنف ، والثبير جبل ، والبجاد كساء مخطط

(٣) قائله الأخطل ، وصدره : « جزى الله عنّا الأعورين ملامة » ، انظر شعر الأخطل ٢/٥٠٦ تحقيق فخر الدين قباوة . دار الآفاق الجديدة بيروت ط ٢ سنة ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م ورواية الديوان : وعبدة ثغر الثورة المتضاجم وانظر اللسان مادة ضجم

(٤) زيادة لإقامة اللفظ

(٥) أي التأنيث في (عاقلة) ، وحذف علامة التأنيث في (عاقل) يوضح موصوفهما .

الخفض على الجوار في قراءة من قرأ : (وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم)[١] فقد ادعاه[٢] إمّا لجهله بمجاز الخفض على الجوار ، و [إما][٣] للتلبيس على الجاهل بها ؛ لأنه في محلّ الاشتباه . بل العذر الصحيح عن خفض (أرجلكم) ما قاله أبو عبيدة[٤] ، وهو أن المسح قد يأتي بمعنى المسّ ، وقد يأتي بمعنى الغُسْل ، يقال : تمسحت ، أي : توضأت . فنسبة المسح إلى [الرجل][٥] باعتبار المعنى الثاني . ومثله قوله تعالى : (إنّ الله وَمَلائِكته يُصلّون على النّبيّ)[٦] : فالصلاة بالنسبة إلى الله بالرحمة ، وبالنسبة إلى الملائكة الاستغفار .

المسألة التاسعة : [الجملة المعترضة][٧]

قد يقع بين كلام واحد جملة معنوية تسمى اعتراضا ، وفائدتها ترجع إلى التأكيد والاعتبار ، كقوله (فَلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُوم ــ وإنه لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُون عَظِيم ــ إِنَّه لَقُرآنٌ كَرِيم)[٨] ، فقوله : (إنه لقسم لو تعلمون عظيم) اعتراض بين المقسم به والمقسم عليه .

(١) المائدة : ٦ . وقراءة الجر قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة وأبي بكر وعكرمة والشعبي والباقر وقتادة وعلقمة والضحاك . انظر البحر المحيط ٤٣٧/٣ والنشر ٤٠٦/١ والإقناع ٦٣٤/٢ والإتحاف ١٩٨ .

(٢) ممن صرح بالعطف على الجوار في هذه الآية الأخفش ، ولكنه يرى أن النصب أسلم ، وممن صرح به أيضا أبو البقاء العكبري في التبيان . انظر معاني القرآن للأخفش ٢٥٥/١ والتبيان للعكبري ٤٢٢/١ . وممن أنكر الجر على الجوار الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ١٦٧/٢ وابن خالويه في الحجة ١٢٩ ومكي في مشكل إعراب القران ٤٨٥/١ وأبو حيان في البحر ٤٣٧/٣ .

(٣) زيادة لإقامة اللفظ .

(٤) هكذا في الأصل ، ولعله أبوعبيدة، انظر الكشف ٤٠٦/١ ؛ لأن أبا عبيدة معمر بن مثنى يظهر من كلامه أنه يرى أنها مجرورة بالجوار ، قال : « مجرور بالمجرورة قبلها ، وهي مشتركة بالكلام الأول من المغسول والعرب قد تفعل هذا بالجوار ، والمعنى على الأول » أنظر مجاز القرآن ١٥٥/١ . وأبو عبيدة هو اللغوي المشهور أبو عبيدة معمر بن المثنى البصري المتوفى سنة ٢١٠ هـ . انظر أخبار النحويين البصريين ٨٠ ــ ٨٣ وطبقات الزبيدي ١٧٥ ــ ١٧٨ وإنباه الرواة ٢٧٦/٣ ــ ٢٧٨ وبغية الوعاة ٢٩٤/٢ ــ ٢٩٦ وسير أعلام النبلاء ٤٤٥/٩ ــ ٤٤٧ .

(٥) في الأصل (فنسبة المسح إلى الرأس باعتبار المعنى الثاني) ، ولعل الصحيح ما أثبتناه ، أي نسبة المسح إلى الرجل باعتبار معنى الغسل الذي هو المعنى الثاني للمسح .

(٦) سورة الأحزاب : ٥٦ .

(٧) زيادة ليست في الأصل استقيناها من كلام المصنف فيما بعد .

(٨) الواقعة : ٧٥ ــ ٧٧ .

وقد يفصل بين المضاف والمضاف إليه حرف ، أو باسم مفرد ، كقول الشاعر(١) :

هُما خُطّتا إمّا إسارٍ ومِنّــةٍ ... وإمّا دمٍ والقتلُ بالحرِّ أجدرُ

عند من روى بالجر ، فـ (إمّا) حرف فصل بين المضاف الذي هو (خطتا) ، والمضاف إليه الذي هو (إسار ، ومنة) . وقرئ قوله تعالى : (قتل أولادهم شركائهم)(٢) ، بنصب الأولاد وخفض الشركاء . فالأولاد اسمٌ فصل بين القتل الذي هو المضاف ، وبين الشركاء الذي هو المضاف إليه

المسألة العاشرة : [أغراض الوصف](٣)

ذكرُ الأوصاف إما للتبيين والتمييز ، وإما للتعظيم والتحقير . وإن كان للتبيين والتمييز فمن الفصاحة أن تقتصر على أخص الأوصاف المقصود الذي يحصل به التمييز . وإن كان للتعظيم والتحقير جاز لك أن تزيد ما تشاء من الأوصاف جملة أو مفردة

وأوصاف الشيء تذكر مع حرف النسق ، وتذكر بغير حرف النسق أيضا(٤) ، كقوله تعالى : (مِنَ اللهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ

---

(١) البيت لتأبط شرا ، انظر الحماسة ٣٦/١ والخزانة ٣٥٢/٣ والخصائص ٤٠٥/٢ وشرح شواهد المغني ٢٦/١

(٢) سورة الأنعام : ١٣٧ . والجر قراءة ابن عامر ، انظر الكشف ٤٥٣/١ والإقناع ٦٤٤/٢ والإتحاف ٢١٧ .

(٣) زيادة ليست في الأصل ، استقيناها من كلام المصنف فيما بعد .

(٤) ولكل مقام معنى يناسبه ، فإذا كان المقام مقام تعداد صفاتٍ من غير نظر إلى جمع أو انفراد حسن إسقاط حرف العطف . وإن أريد الجمع بين الصفتين ، أو التنبيه على تغايرهما عُطف بالحرف . وكذا إذا أريد التنويع لعدم اجتماعهما أتي بالحرف أيضا . انظر في ذلك الأشباه والنظائر ٩٨/٤ وما بعدها .

شديد العقاب ذي الطَّوْل لا إله إلا هو إليه المصير)[1] . فذكر بعض الأوصاف بغير حرف النسق ، وبعضها مع حرف النسق[2] .

وكذلك إذا كان للمبتدأ خبران أو أكثر ، كقولك : زيدٌ طبيبٌ فقيهٌ . وزيد طبيب وفقيه . فإذا كان من غير حرف النسق سُمّي خبرا بعد خبر . وإن كان مع حرف النسق سُمّي عطف الخبر على الخبر .

قرأت الكتاب كاملا يوم الاثنين الرابع من شهر شعبان من عام ١٤٤٣هـ

---

(١) سورة غافر : ٢ ــ

(٢) جاء في نتائج الفكر للسهيلي ص ١٣٩ : « فأما في كتاب الله تعالى فقلما تجد أسماءه الحسنى معطوفة بالواو ؛ لأنها أسماء له سبحانه ، والمسمى بها واحد . فلم تجر مجرى الصفات المتغايرة ، ولكن مجرى الأسماء المترادفة . فأما قوله تعالى : (هو الأول والآخر والظاهر والباطن) ، سورة الحديد : ٣ ، فلأنها ألفاظ متضادة المعاني في أصل موضوعها ، فكان دخول الواو صرفا لوهم المخاطبين قبل التفكير والنظر عن توهم المحال ، واجتماع الأضداد في المحال ؛ لأن الشيء لا يكون ظاهرا وباطنا من وجه واحد ، وإنما يكون ذلك . فكان العطف هاهنا أحسن من تركه لهذه الحكمة الظاهرة ... وأما (غافر الذنب وقابل التوب شديد ذي الطول) فإنما حسن العطف بين الاسمين الأولين لكونهما من صفات الأفعال ، وفعله سبحانه في غيره ، لا في نفسه ، فدخل حرف العطف للمغايرة الصحيحة بين المعنيين » .

قائمة المحتويات

اسمه ونسبه :

إن مؤلف هذا الكتاب ممن لم يحظ بعناية التاريخ ، فكان مغمورا ، ولم يترجم له إلا قلة من العلماء[1] . ومن هذه التراجم اليسيرة الموجزة نعرف أنه أبو الحسن محمد بن محمد الخاوراني[2] . ويبدو مما نقله ياقوت الحموي في معجم البلدان أنه كان من نسل نظام الملك ، حيث يقول[3] : « وجدت له مسموعات بخط ولده في آخرها : وكتب أبو محمد بن أبي الحسن بن محمد بن محمد الخاوراني ، حفيد نظام الملك » . ونظام الملك هو أشهر وزراء العصر السلجوقي ، وزير ألب أرسلان ، وابنه ملكشاه ، أبو علي الحسن بن علي بن إسحاق الطوسي ، المتوفى سنة ٤٨٥ هـ[4] .

مولده ونشأته :

لم نعرف عن تاريخ ميلاده شيئا إلا أن ياقوت الحموي نقل عنه أنه لقي أبا حامد الغزالي وهو ابن أربع سنين[5] . وكان وفاة الغزالي سنة ٥٠٥ هـ[6] . وعليه يكون مولده في بداية القرن السادس الهجري في حدود سنة ٥٠٠ هـ . وعرفنا من نسبته أنه كان من قرية « خاوران » ، وهي من نواحي « خِلاط » ، قصبة أرمينية الوسطى .

---

(١) انظر لترجمته معجم البلدان لياقوت الحموي ، دار صادر ٣٤١/٢ ــ ٣٤٢ وهدية العارفين ٩٨/٢ وكشف الظنون ١٩٣٥/٢ ــ ١٩٣٦ وإيضاح المكنون ٢٤٤/٢ ومعجم المؤلفين ٢١٣/١١ .

(٢) انظر المصادر نفسها .

(٣) معجم البلدان ٣٤١/٢

(٤) ينظر لترجمة نظام الملك سير أعلام النبلاء ٩٤/١٩ ــ ٩٦ ووفيات الأعيان ١٢٨/٢ ــ ١٣١ .

(٥) انظر معجم البلدان ٣٤٢/٢

(٦) انظر لترجمة الغزالي سير أعلام النبلاء ٣٢٢/١٩ ــ ٣٤٦ ووفيات الأعيان ٢١٦/٤ ــ ٢١٩ ووفيات ابن قنفذ ٢٦٦ ــ ٢٦٧ .

شيوخه :

ومن شيوخه الذين استفاد منهم :

١ ــ العلامة جار الله أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عم[ر] الخوارزمي الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ(١). ويبدو أنه أبرز من أخذ عن[ه] علوم النحو والعربية فسماه بعض مترجميه « تلميذ الزمخشري »(٢). وقد نقل ياقوت عنه أنه درس عنده المفصل والكشاف(٣).

٢ ــ الشيخ الإمام حجة الإسلام أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الغزالي الطوسي الشافعي ، المتوفى سنة ٥٠٥ هـ(٤). ويبدو أنه لم يأخذ عنه علما ، وإنما لقيه في صغره كما أسلفنا(٥).

٣ ــ الشيخ الإمام المفتي المعمّر إمام جامع نيسابور المنيعي شيخ الدين أبو محمد عبد الجبار بن محمد بن أحمد الخواري البيهقي ، من تلاميذ الإمام أبي بكر البيهقي المحدث وأبي الحسن الواحدي المفسر والمولود سنة ٤٤٥ هـ ، والمتوفى سنة ٥٣٦ هـ(٦). لقيه الخاوراني في نيسابور وسمع منه عن شيخه الواحدي(٧).

٤ ــ الشيخ العالم ، مسند خراسان ، المحدّث المعمّر ، أبو القاسم زاهر بن طاهر بن الإمام أبي عبد الرحمن النياسبوري الشحّامي المستملي الشروطي الشاهد ، المولود في سنة ٤٤٦ هـ والمتوفى بنيسابور سنة ٥٣٣ هـ(٨). لقيه بنيسابور(٩).

(١) انظر ترجمة الزمخشري في إنباه الرواة ٣/٢٦٥ ــ ٢٧٢ وبغية الوعاة ٢/٢٧٩ ــ ٢٨٠ وإزهار الرياض ٣/٢٨٣ ــ ٣٠٣ وسير أعلام النبلاء ٢٠/١٥١ ــ ١٥٦

(٢) انظر كشف الظنون ٢/١٩٣٥ وإيضاح المكنون ٢/٢٤٤

(٣) انظر معجم البلدان ٢/٣٤٢

(٤) انظر مصادر الهامش السادس من الصفحة السابقة .

(٥) انظر الصفحة السابقة .

(٦) انظر لترجمته سير أعلام النبلاء ٢٠/٧٢ ــ ٧٢ ومعجم البلدان ٢/٣٩٤ .

(٧) انظر معجم البلدان ٢/٣٤١

(٨) انظر لترجمته سير أعلام النبلاء ٢٠/٩ ــ ١٣ والعبر فيمن غبر للذهبي ٤/٩١ وكشف الظنون ١/٣٧٠ وهدية العارفين ١/٣٧٢ والرسالة المستطرفة ٧٤ .

(٩) انظر معجم البلدان ٢/٣٤١ ــ ٣٤٢

٥ ــ الواعظ العالم أبو محمد العباس بن محمد بن أبي منصور الطابراني طوسي العصّاري المعروف بالعبّاسة ، والمتوفى بنيسابور سنة ٥٤٩ هـ[١].

قيه بنيسابور[٢].

٦ ــ أبو سعيد عبد الصمد المقرىء . ذكره ياقوت ممن لقيه الخاوراني بنيسابور[٢] . وقد ذكر ابن الجوزي في غاية النهاية في طبقات القراء أحد القراء يشبه أن يكون هو المقصود ، وهو عبد الصمد بن علي ، أبو عبد الله ، ويقال : أبو سعيد الأصفهاني ، روى القراءة عن عمران بن يونس ، وقرأ عليه محمد بن عبد الكريم بن علي الفرغاني بأصبهان[٣] . ولم أعرف عن عمره ووفاته شيئا .

تلاميذه :

يبدو أن الخاوراني كان نشيطا في التدريس إذ نجده يذكر في مقدمة كتابه (القواعد والفوائد في الإعراب) أن بعض تلاميذه دفعه إلى تأليف هذا الكتاب[٤] . ولكننا لا نعرف عن تلاميذه غير ماذكره ياقوت ، إذ ذكر بعض من روى عنه[٥] ، وهم :

١ ــ الشيخ الإمام ، الفقيه المفتي مسند خاراسان ، فقيه الحرم أبو عبد الله محمد بن الفضل بن أحمد بن محمد بن أبي العباس الصاعدي الفُراري النيسابوري الشافعي المتوفى سنة ٥٣٠ هـ[٦] .

٢ ــ العلامة شيخ الأدب أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري الكاتب اللغوي صاحب كتاب الأمثال ، والمتوفى سنة ٥١٨ هـ[٧] .

(١) انظر لترجمته سير أعلام النبلاء ٢٠/٢٨٨ ــ ٢٨٩

(٢) انظر معجم البلدان ٢/٣٤١ ــ ٣٤٢

(٣) انظر غاية النهاية في طبقات القراء ١/٣٩٠

(٤) انظر ص ٣٣

(٥) انظر معجم البلدان ٢/٣٤٢

(٦) انظر لترجمته سير أعلام النبلاء ١٩/٦١٥ ــ ٦١٩ ــ ووفيات الأعيان ٤/٢٩٠ ــ ٢٩١

(٧) انظر لترجمته سير اعلام النبلاء ١٩/٤٩٠ ووفيات الأعيان ١/١٤٨

٣ ــ العلامة أبو سعد سعيد بن أبي الفضل أحمد بن محمد الميهاني النيسابوري ، المتوفى سنة ٥٣٩ هـ[١].

٤ ــ أبو الحسن عبد الغفار الفارسي[٢].

٥ ــ أبو بكر محمد بن يوسف بن أبي بكر الإربلي[٣].

وفاته :

تتفق المصادر أن وفاته كانت سنة ٥٧١ هـ[٤].

آثاره العلمية :

يبدو أن أبا الحسن الخاوارني كان كثير التأليف فقد ذكر له مترجموه عددا من المؤلفات في علوم شتى .

فمن مؤلفاته في الحديث :

١ ــ التلويح في شرح المصابيح للبغوي[٥].

٢ ــ الشرح والبيان لأربعين المنسوب إلى ابن ودعان[٥].

ومن مؤلفاته في التاريخ :

٣ ــ سير الملوك[٥].

ومن مؤلفاته في العقيدة

٤ ــ شرح حصار الإيمان[٥].

ومن مؤلفاته في السيرة :

٥ ــ بيان قصة إبليس مع النبي[٦].

(١) انظر لترجمته سير أعلام النبلاء ١٩/٤٩٠ ووفيات الأعيان ١/١٤٨

(٢) لم أعثر له على ترجمة .

(٣) لم أعثر له على ترجمة .

(٤) انظر معجم البلدان ٢/٣٤٢ وهدية العارفين ٢/٩٨ وكشف الظنون ١٩٣٥ وإيضاح المكنون ٢/٢٤٤ ومعجم المؤلفين ١١/٢١٣

(٥) انظر معجم البلدان ٢/٣٤٢ وهدية العارفين ٢/٩٨

(٦) انظر معجم البلدان ٢/٣٤٢

ومن مؤلفاته في الفرائض :

٦ ــ كتاب النقاوة في الفرائض[1] .

٧ ــ النخب والنكت في الفرائض[1] .

من مؤلفاته في علوم العربية :

٨ ــ القواعد والفوائد في الإعراب[2] .

٩ ــ نخبة الإعراب[3] .

١٠ ــ كتاب الأدوات[1] .

١١ ــ كتاب التصريف[1] .

١ ــ السبب الداعي إلى تأليف الكتاب

قد صرح المؤلف رحمه الله تعالى أنه ألف كتابه هذا استجابة لطلب جماعة من الفقهاء وبعض تلاميذه ، والذين طلبوا منه تأليف كتاب مختصر في قواعد النحو والإعراب[4] .

٢ ــ مادة الكتاب ومنهجه في تناولها

إن أول ما يلفت انتباه الدارس أن المؤلف قد تمكن من تناول جميع أهم مسائل النحو والتصريف في هذا الكتاب بأسلوب سهل وممتع في قالب فريد .

فقد اتبع في تناول أبواب النحو ومسائله طريقة فريدة لم أعرف من سبقه إليها ؛ فلم يتجه إلى طريقة شيخه الزمخشري في المفصل الذي جمع أحكام النحو والتصريف في أربعة أقسام : قسم للاسم وقسم للفعل وقسم للحرف وقسم في المشترك من أحوالها .

فقد قسم الخاوراني كتابه ثلاثة أقسام :

القسم الأول في المقدمات : وتناول فيه التعريفات وبيان الإعراب والبناء والأسماء والأفعال المعربة والمبنية وما يتعلق بها من أحكام .

(١) انظر معجم البلدان ٣٤٢/٢ وهدية العارفين ٩٨/٢

(٢) انظر هدية العارفين ٩٨/٢ وإيضاح المكنون ٢٤٤/٢ ومعجم البلدان ٣٤٢/٢

(٣) انظر معجم البلدان ٣٤٢/٢ وكشف الظنون ١٩٣٥/٢ وهدية العارفين ٩٨/٢

(٤) انظر ص ٣٣

القسم الثاني في المقاصد ، ويعنى بالمقاصد العوامل . ولعله في هذا القسم متأثر بعض الشيء بالجرجاني في عوامله . وقد درس معظم أبواب النحو في هذا القسم .

القسم الثالث في اللواحق . وقد درس بعض الأحكام النحوية المشتركة التي درسه الزمخشري في الباب الرابع مثل الإمالة والوقف . كما درس فيه بعض الأحكام النحوية الأخرى مثل التوابع والتذكير والتأنيث والعدد . وتناول في هذا القسم بعض أحكام التصريف والإملاء مثل التصغير والنسب وهمزة الوصل والقطع . وشرح فيه الحروف غير العاملة أيضا .

وختم **الكتاب بعشر مسائل مشكلات** ، وهي مسائل تطبيقية مفيدة مثل الفرق بين (مَن) و (ما) . وبين (إذا) و (إن) ، وبين (إذا) و (لما) وأحكام إضافة ظروف الزمان إلى الأفعال وبعض أحكام النعت ونحو ذلك .

وهكذا جمع أهم مسائل النحو والتصريف في مختصره . وهو في ذلك يميل إلى السهولة والوضوح والتركيز على الجوانب التطبيقية . ولعل بعض النماذج توضح لنا ذلك .

ففي مبحث غير المنصرف نراه لا يذهب إلى الاكتفاء بشرح العلل التسع وطرق اجتماع علتين منها ، بل يوضح الأسماء غير المنصرفة بما هو أقرب لاستيعاب المبتدئين فيعدد الأوزان والأسماء التي لا تنصرف فيسهل على الدارس معرفة غير المنصرف من غير مشقة[1] .

وفي مواضع من الكتاب نراه يتناول المسألة النحوية أو التصريفية ثم يتبعها بعنوان مثل (قواعد ثلاث)[2] أو (القواعد الأربع)[3] أو نحو ذلك فيعدد فيها بعض القواعد الأساسية بحيث يسهل على الدارس استيعابها .

ونراه يبتكر إعرابات جديدة ويبدو أنه إنما فعل ذلك لتسهيل الفهم وذلك مثل ما ذهب إليه من أن الأفعال المضارعة المعتلة علامة رفعها ثبوت حروف العلة ساكنة

(١) انظر ص ٤٩ ــ ٥٤

(٢) انظر ص ١٠٢ ــ ١٥٧ ــ ١٦١

(٣) انظر ٥٥

في آخرها[1]. والمعلوم أن هذه الأفعال مرفوعة بضمة مقدرة ، ولعل المصنف لم يغب عنه ذلك ، وإنما اختار ما اختاره لتقريب المسألة إلى المبتدئين وإبعادهم عن التقدير .

ومثل ذلك ذهابه إلى أن المضارع إذا اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة فإنه مبني على الفتح والضم بناء عارضا[2]. والمشهور أن هذا الفعل ليس مبنيا ، وإنما يرفع بثبوت نون الإعراب وينصب ويجزم بحذفها . ولعل المصنف أراد تسهيل الفهم .

ومن مظاهر ميل المصنف ألى الجانب التطبيقي أننا نراه في مبحث التذكير والتأنيث يذكر المؤنثات السماعية فيحصرها إلى جانب ذكر العلامات والقواعد[3]، ومثل هذا مفيد جدا للدارسين .

٣ ــ تحليل المادة النحوية :

مما يلفت انتباه الدارس لهذا الكتاب عناية المصنف رحمه الله تعالى بتحليل المسائل النحوية وتوضيحها بأسلوب سهل . فإننا نراه في مواطن عديدة يحلل المسألة عن طريق افتراض سؤال ليجيب عنه بنفسه ، فيقول مثلا : فإن قيل[4] ، ثم يجيب على الإشكال مما يدل على مهارته في التحليل والتقصي .

٤ ــ الحدود والتعريفات :

وقد حرص المؤلف أن يسوق في كل مفتتح باب أو فصل أو فائدة حدا أو تعريفا دقيقا وشاملا وغير معقد . وقد يناقش بعض التعريفات ويذكر أكثر من تعريف ويرجح بعضا على بعض . فنراه يبدأ كتابه بتعريف النحو لغة واصطلاحا[5] ثم يعرف الاسم ويناقش قيود حده ومحترزاته[6] وهكذا يستمر في بيان التعريفات والحدود في أثناء كتابه[7].

(١) انظر ص ٤٧
(٢) انظر ص ٥٩
(٣) انظر ص ١٤٥ ــ ١٤٩
(٤) انظر ص ٧٦ ــ ١٣١
(٥) انظر ص ٣٥
(٦) انظر ص ٣٧
(٧) انظر ص ٤١ ، ٤٣ ، ٤٩ ، ٦١ ، ١٣٢

ونراه يعرف الفعل فيختار له تعريفا ويذكر تعريفا آخر فيبين أنه يفقد الدقة[1].

٥ ـ وضعه الضوابط النحوية :

وقد حرص المؤلف في مواطن من كتابه على وضع ضوابط وفوارق دقيقة بين المسائل النحوية المختلفة فنراه يضع الفارق المعنوي بين (إنّ) المكسورة الهمزة و (أنّ) المفتوحة الهمزة[2]. كما نراه يوضح الفرق المعنوي الدقيق بين (غير) الواقعة صفة و (غير) الواقعة استثناء[3]، ويوضح الفوارق بين (أم) المتصلة و (أم) المنقطعة[4]. وقد سبق أن نبهنا أن المسائل العشر التي اختتم بها المصنف كتابه بعضها في بيان الفوارق الدقيقة بين الأدوات المتشابهة[5].

ونراه في أثناء حديثه على الأفعال المتعدية يضع فارقا معنويا دقيقا لوجهي استعمال فعل (عَلِم)[6] ووضّح ضوابط عطف الجملة على الجملة[7].

٦ ـ تعليلاته :

نجد المؤلف في بعض الأحيان يعنى بالتعليل للظاهرة اللغوية ، مثل تعليله مشابهة الفعل المضارع للاسم وتعليله لعدم انصراف كلمة (آخر) وكلمة (أشياء)[8]. وتعليله عدم صحة العطف على أخوات (إنّ) قبل الانتهاء من خبرها[9]. ومثله تعليله وجوب تأخير معمولات أسماء الأفعال عنها[10]. وتعليله عدم صحة جزم المضارع في جواب النفي[11].

(١) انظر ص ٣٨
(٢) انظر ص ٩٠
(٣) انظر ص ٩٩
(٤) انظر ص ١٤١
(٥) انظر ص ١٧٥ ـ ١٨٥
(٦) انظر ص ٨٣
(٧) انظر ص ١٤٣
(٨) انظر ص ٥٠
(٩) انظر ص ٨٨
(١٠) انظر ص ١١٢
(١١) انظر ص ١٢٥

٧ ـ موقفه من المدارس النحوية :

نجد الخاوراني كغيره من جمهور النحاة يعتمد على المذهب البصري في تناول المسائل النحوية . ولكنه لم يكن متعصبا للمذهب البصري أو تابعا له في كل آرائه . بل نراه أحيانا يختار الرأي الكوفي . وفي بعض الأحيان نراه يرد على الرأي الكوفي . وقد يختار بعض الآراء التي تفرد بها بعض النحاة ، مثل عبد القاهر الجرجاني والزمخشري . ونورد هنا بعض الأمثلة لمواقفه المتنوعة :

أ ـ الاختيار من المذهب البصري :

من المسائل الكثيرة التي اختارها الخاوراني من المذهب البصري اختياره منع إسناد الفعل المبني للمفعول إلى غير المفعول به إذا كان مذكورا[١] . واختياره صحة تخيف (إنّ) وصحة إعمالها مخففة[٢] ، ومنعه العطف على اسم (إنّ) بالرفع قبل ذكر الخبر[٣] ، ومنعه توكيد النكرات بتاتا[٤] . ونحو ذلك كثير في الكتاب ، إذ هو كتاب نحو على المذهب البصري عموما ، وهم في رأيه « أهل التحقيق » من النحاة[٥]

ب ـ الاختيار من المذهب الكوفي :

من الآراء الكوفية التي اختارها المصنف رأي الفراء في توجيه عدم انصراف « أشياء »[٦] ، واختياره رأي الكوفيين في رافع الفعل المضارع[٧] ، واختياره رأيهم في صحة تناوب حروف الجر[٨] ، وفي صحة الفصل بين المضاف والمضاف إليه أحيانا[٩] .

(١) انظر ص ٦٣
(٢) انظر ص ٨٧
(٣) انظر ص ٨٨
(٤) انظر ص ١٣٥
(٥) انظر ص ٨٨
(٦) انظر ص ٥٠
(٧) انظر ص ٧٤
(٨) انظر ص ١٢١
(٩) انظر ص ١٨٤

وأحيانا يذكر الرأي الكوفي دون اعتراض أو رد . وذلك مثل ما ذكره أن بعض النحاة يجيز ترك صرف المنصرف لضرورة الشعر[١] . فهو يكفتي بذكر هذا الرأي خلافا لشيخه الزمخشري الذي ذكره وضعفه[٢].

ومن هذا القبيل ذكره رأي الكوفيين في جواز ترخيم الثلاثي[٣].

ج ــ اختياره بعض الآراء التي تفرد بها بعض النحاة خلافا للجمهور :

وقد يختار المصنف رأيا يخالف رأي الجمهور . وذلك مثل اختياره رأي عبد القاهر الجرجاني في بناء المضاف إلى ياء المتكلم[٤]، وفي النصب بواو المعية[٥]، وموافقته الزمخشري في أن (لن) تفيد تأبيد النفي[٦]، وموافقته ابن برهان وابن طاهر ومن معهما في أن إضافة المصدر إلى فاعله ومفعوله غير محضة[٧].

ومن هذا القبيل ما نرى من ظاهر اختياره قياسية حذف حرف الجر من المفعول الثاني وفاقا للأخفش الصغير ومن معه[٨] .

د ــ مناقشاته وردوده :

رغم أن الكتاب مختصر يعنى المؤلف فيه بسرد الرأي المختار دون المناقشات المطولة فإننا نراه في بعض الأحيان يرد على بعض الآراء . ومن أمثلة ذلك أنه يرد على تعريف ابن السراج للفعل دون أن يذكر اسمه[٩] . ومثله رده على بعض النحاة الذين أجازوا أن تكون الحال غير منتقلة[١٠]، ورده على رأي الكسائي في إجازة إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي[١١]، ورده على من ذهب

(١) انظر ص ٥٦
(٢) انظر المفصل ص ١٧
(٣) انظر ص ١٠٣
(٤) انظر ص ٥٦
(٥) انظر ص ٩٤
(٦) انظر ص ١٠٥
(٧) انظر ص ١١٦
(٨) انظر ص ٨٢
(٩) انظر ص ٣٨
(١٠) انظر ص ٨٠
(١١) انظر ص ١٠٩

إلى أن فائدة التقديم ترجع دائما إلى الخبر [١]، ورده على المبرد في جواز إمالة (حتى) و (متى) من الحروف من غير التصريح باسم المبرد [٢].

٨ ــ مصطلحاته :

نجد المصنف يختار في الغالب المصطلح البصري السائد لدى النحاة في عصره ، إلا أنه قد يستعمل المصطلح الكوفي أيضا . ومثال ذلك استعماله مصطلح الجر ومصطلح الخفض معا[٣]، وأيضا تسمية الضم في حالة البناء رفعا[٤]، وكذلك استعماله ألقاب البناء وألقاب الإعراب بعضها مكان بعض على المنهج الكوفي[٥].

ومن أمثلة استخدامه للمصطلح الكوفي أنه قد يسمي التمييز تفسيرا[٦]، والنفي جحدا[٧]، كما قد يسمي الفعل المضارع الفعل المستقبل[٨]، وقد يستعمل مصطلح (المكني) مكان (الضمير)[٩]. ومن هذا القبيل استخدامه لمصطلح « ما لم يسم فاعله »[١٠].

٩ ــ ما تفرد به :

يبدو للدارس أن المصنف رحمه الله تعالى قد تفرد ببعض الآراء في كتابه هذا . ومن أمثلة ذلك عدّه كلمة (ذات) من ألفاظ التوكيد المعنوي[١١]، وذهابه إلى أن الفعل المضارع المتصل به ضمير الفاعل البارز ــ ألف الاثنين أو واو الجماعة ــ مبني بناء عارضا[١٢] وأن الأفعال المعتلة ترفع بثبوت حرف

---

(١) انظر ص ١٨١
(٢) انظر ص ١٦٦
(٣) انظر ص ٤٤
(٤) انظر ص ٥٧
(٥) انظر ص ٤٤
(٦) انظر ص ١٥١
(٧) انظر ص ١٢٣
(٨) انظر ص ١٠٥
(٩) انظر ص ١١٣
(١٠) انظر ص ٦٢
(١١) انظر ص ١٣٣
(١٢) انظر ص ٥٩

العلة ساكنة في آخرها [1]. ومن هذا القبيل تسميته فاعل (نعم) و (بئس) اسما لهما [2].

١٠ ــ شواهده :

أ ــ الشواهد القرآنية والقراءات :

مما يلفت انتباه الدارس أن الخاوراني معني عناية كبيرة بالشواهد القرآنية فرغم أن كتابه مختصر فإنه يعنى بالاستشهاد لكل قاعدة أو مسألة يشرحها بآي من القرآن الكريم ، فلا تكاد تخلو صفحة من الكتاب من شاهد أو شواهد من القرآن الكريم .

ونراه في بعض الأحيان يستشهد بالقراءات المتواترة أو الشاذة .

ومن أمثلة استشهاده بالقراءات المتواترة استشهاده بقراءة (إنّ هذان لساحران)[3]، وهي قراءة نافع وابن عامر وحمزة وغيرهم ، وبقراءة (لعله يزكى ، أو يذكَّرَ)[4] بالنصب ، وهي قراءة عاصم ، وبوجهي القراءة في قوله تعالى : (ويعلمَ الذين يجادلون في آياتنا)[5]، والرفع قراءة نافع ، والنصب قراءة الباقين ، ونحو ذلك كثير[6].

ومن أمثلة استشهاده بشواذ القراءات استشهاده بقراءة أبي جعفر (يذهب بالأبصار) على زيادة الباء على المفعول به[7]، وبقراءة الحسن (تلتقطه بعض السيارة) على اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه[8]، وغير ذلك[9]، وقد بلغت شواهده من القراءات القرآنية تسعة عشر شاهدا[10].

---

(١) انظر ص ٤٧

(٢) انظر ص ٦٧

(٣) انظر ص ٨٨

(٤) انظر ص ١٠٩

(٥) انظر ص ١٢٥

(٦) انظر ص ٥٥ ، ٨٧ ز ٩٦ ، ١٠٨ ، ١٧٥ ، ١٧٧ ، ١٨٢ ، ١٨٣

(٧) انظر ص ٨١

(٨) انظر ص ١٤٩

(٩) انظر ص ١٧٠ ، ١٨٢

(١٠) انظر ص ٥٥ ، ٨١ ، ٨٨ ، ٩٦ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١٢٥ ، ١٤٩ ، ١٧٠ ، ١٧٥ ، ١٧٧ ، ١٨٢ ، ١٨٣

ب ــ الأحاديث والآثار :

ونرى الخاوراني يستشهد بالحديث في تقعيد العربية . ومن أمثلة ذلك استشهاده بالحديث المروي عن رسول الله ﷺ (كاد الفقر أن يكون كفرا) على أن (أنْ) قد تثبت في خبر (كاد)[1] . ومثله استشهاده بالحديث المنقول عن النبي ﷺ (لولاك لما خلقت الأفلاك) على أن (لوْ) إذا دخلت على منفيين كانا مثبتين [2] . وفي الكتاب أمثلة أخرى من هذا القبيل [3] .

ج ــ الشواهد الشعرية :

رغم أن الخاوراني يتوخى الإيجاز والاختصار في كتابه هذا نجده يذكر في مواطن كثيرة من الشعر شرحا لما يناقشه من المسائل النحوية والتصريفية . وقد بلغت شواهده الشعرية سبعة وثلاثين شاهدا[4] . وغالب شواهده الشعرية للشعراء الجاهليين والإسلاميين ممن اتفق العلماء على الاستشهاد بشعرهم . ولكننا نراه يستشهد في موطن بشعر أبي تمام ، إذ يقول[5] : « وقد تحذف (أنْ) عن خبر (عسى) تشبيها بـ (كاد) ، كقول أبي تمام :

عسى فرج يأتي به اللــه إنــه ... له كل يوم في خليقته أمــر »

وفي موطن نراه يستشهد بشعر المتنبي فيقول[6] : « ألحق بعض النحويين كلمة الترجي بكلمة التمني في نصب الجواب بالفاء ، كقول المتنبي :

علّ الأمير يرى ذلي فيصفحَ لي : .... » .

---

(1) انظر ص ٦٦

(2) انظر ص ١٧٢

(3) انظر فهرس الأحاديث في آخر الكتاب .

(4) انظر فهرس الشواهد الشعرية في آخر الكتاب .

(5) انظر ص ٦٦

(6) انظر ص ١٠٨

١١ ــ وصف المخطوطة ومنهج التحقيق :

أ ــ وصف المخطوطة :

اعتمدت في تحقيقي على المخطوطة الوحيدة للكتاب والتي توجد في مكتبة أحمد عارف حكمة بالمدينة المنورة تحت رقم ٤١٥/١٦٣ نحو ، عدد أوراقها ٤٤ ورقة ، كل ورقة تحتوي على صفحتين مقاس ٢١ × ١٤ سم ، وكل ورقة تحتوي على ١٧ سطرا ، وكل سطر يشتمل حوالي ١٥ كلمة . وقد كتبت المخطوطة بخط نسخي واضح ، وعلى هوامش الصفحات حواش تصحيحات واستدراكات باللغة العربية ، وبعض التوضيحات باللغة الفارسية . وفي أعلى الصفحة الأولى كتب (كتاب قواعد إعراب) ولعله وصف لمنهج الكتاب وتحت كتاب قواعد إعراب جاء عنوان الكتاب واسم مؤلفه وهو « كتاب القواعد والفوائد للشيخ الإمام الأجل السيد ركن الدين جمال الإسلام أبي محمد بن محمد أبي الحسن الخاوراني الشوكاني عليه رحمة الله الغني ، آمين . ويتلوه معرب عوامل عبد القاهر الجرجاني) . وتحته ختم مكتبة أحمد عارف حكمة الله وأرقام المخطوطة وفي آخر المخطوطة وردت عبارة « تاريخ سنة ٩٧٣ » .

ب ــ عملي في التحقيق :

يتلخص عملي في التحقيق في الأمور التالية :

١ ــ تصحيح ما كان في النسخة المخطوطة من أخطاء وتصحيفات وبياضات معتمدا في ذلك على السياق والرجوع إلى المصادر النحوية الأخرى .

٢ ــ تخريج المسائل النحوية والإشارة إلى مواطن ورودها في المصادر النحوية المختلفة ، ولا سيما المصادر الأولية التي اعتمد عليها المصنف ، مثل كتاب سيبويه والمقتضب والأصول في النحو .

٣ ــ تخريج الشواهد النحوية من الآيات القرآنية والقراءات والأحاديث والآثار والأمثال والأشعار .

٤ ــ وضع عناوين توضيحية للمسائل النحوية التي تناولها المصنف من غير وضع عناوين . كما وضعت عناوين لكل الفوائد التي أكثر المصنف من ذكرها في كل المسائل ولم يوضح ما تتناوله كل فائدة . وقد أردنا من زيادة هذه العناوين تيسير الفهم للقارىء . وقد وضعت هذه الزيادات وكل زيادة أو تغيير على الأصل بين معكوفين

٥ ــ ترجمت الأعلام الذين ذكرهم المصنف في الكتاب .

٦ ــ ذيلت الكتاب بفهارس فنية تشمل فهارس الآيات القرآنية والأحاديث والآثار والأمثال والأشعار والأعلام ومصادر التحقيق ، وقائمة للمحتويات الكتاب .

وبعد ، فهذا جهد المقل أقدمه خالصا لوجه الله تعالى راجيا أن يتقبله وأن ينفع به طلاب العربية ، أنه سميع مجيب .